جامعـــة سعـــد دحلـــب بالبليـــــدة

كلية العلوم الإنسانيـــة والاجتماعيـــة

قســـم علـــم الاجتمـــاع

مذكرة ماجستيـــــر

التخصص: علم الاجتماع الثقافي

مكانة البحث العلمي في السياسة التنموية
التجربة الجزائرية

دراسة ميدانية بجامعة سعـــد دحلـــــب بالبليـــــدة

من طرف:

غربـــــي نبيلـــــــــة

أمام اللجنة المشكلة من:

رتيمي فضيل	أستاذ التعليم العالي، جامعة سعد دحلب البليدة	رئيسا
كشاد رابح	أستاذ التعليم العالي، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر	مشرفا ومقررا
درواش رابح	أستاذ التعليم العالي، جامعة سعد دحلب البليدة	عضوا مناقشا

البليدة، جوان 2012

شكر

أتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ الدكتور المشرف " رابح كشاد "، على متابعته وتوجيهاته طول مدّة إنجاز هذا البحث، خاصة على المستوى الإنساني والعلمي.

كما أتقدم بالشكر الجزيل لجميع الأساتذة الكرام بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع.

وشكر خاص إلى الزميلة العزيزة فاطمة تابتروكية.

وإلى كل من ساعدني في إنجاز هذا البحث من قريب أو من بعيد.

✍ نبيلـــة غربـــي

ملخص:

يعد البحث العلمي أساس التقدم الاقتصادي والاجتماعي حيث أصبح واضحًا أن تقدم وتطور الدول يقاس بمدى إكتسابها للعلم والتكنولوجيا وكيفية تسخيرها لخدمة متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وتبدأ سياسة البحث في الجزائر منذ الاستقلال حيث مرّت بعدة مراحل وإتخذت مختلف الإتجاهات التنظيمية والهيكلية الذي أصبح يتجسد من خلالها واقع البحث العلمي بشكل خاص في نطاق مختلف السياسات التنموية التي إنتهجتها الجزائر مع وضعه في إطار تحليلي وصفي لتلك المشاكل ودراسة تأثيراتها على واقع البحث العلمي وهياكله، في مدى توجيهه لخدمة متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بما ينسجم مع المقترحات التي تدفع بحركية البحث العلمي للأفضل.

ثم أن للقيام بالعملية التنموية يستلزم توفير أساليب ومقتضيات أساسية تعمل على إيجاد سياسة بحث موجهة نحو غرض اقتصادي اجتماعي يتماشى مع خصوصيات المجتمع.

ولن يتحقق ذلك إلا عن طريق تشييد وبناء مؤسسات البحث العلمي التي تقوم على تفعيل المعرفة الحقيقية لدور ومكانة الباحث ضمن عملية البحث بإعتباره المحرك الأساسي لها مع حثه على العمل المتواصل في ميدان البحث.

ونشير في الأخير أنه من خلال الجانب الميداني للدراسة نجد أن سياسة البحث العلمي إتسمت بالتذبذب واللاّوضوح، حيث لم يكن البحث من أولويات السياسة التنموية ولا المحرك الأساسي في بناء السياسة التنموية حيث أثرت السياسة التنموية على مكانة البحث من خلالها، وهذا ما لمسناه من خلال دراسة وتحليل موضوع المذكرة.

فهرس الجداول

الرقم		الصفحة
	جداول الجانب النظري	
1	تطور عدد مشاريع البحوث للسنوات 1986- 1989	57
2	عدد الأساتذة الباحثين الدائمين لسنة 1983 في ثلاث تخصصات كبرى....	59
3	تطور متوسط الدخل الفردي	85
4	توزيع الطلبة المسجلين حسب الهياكل الجامعية	101
5	عدد الأساتذة الدائمين بجامعة سعد دحلب البليدة	120
6	كيفية استخراج العينة من المجتمع الأصلي	121
7	توزيع أفراد العينة	121
	جداول الجانب الميداني	
1	توزيع أفراد العينة حسب السن	127
2	توزيع أعضاء العينة حسب آخر شهادة محصل عليها.....	128
3	توزيع أعضاء العينة حسب مجال التخصص	129
4	توزيع أعضاء العينة حسب مكان ممارسة البحث	129
5	توزيع أعضاء العينة حسب الأقدمية كباحث	130
6	فكرة خاصة عن الاهتمام الرسمي بالبحث العلمي وظروف تنظيميه من طرف المبحوثين	131
7	تقييم الباحثين للاهتمام الرسمي بالبحث العلمي وظروف تنظيميه	131
8	الاهتمام الرسمي يخضع للشروط العلمية	133
9	تقييم وضعية البحث العلمي في مكان ممارسة البحث (مخبر بحث، فرق بحث، معاً، آخر)	133
10	موقف الباحثين من الوعي بضرورة ترقية البحث العلمي من قبل السلطات المعنية	134
11	توفر وسائل إجراء الباحث العلمي	136
12	موقف الباحثين من الميزانية المخصصة لنشاط البحث العلمي وأهميتها في إثراءه	137
13	تقييم السياسة التنموية عند الباحثين	138
14	السياسة التنموية حسب الأولويات	139
15	علاقة الوضع التنموي للمجتمع وأثره على وظيفة البحث العلمي	140

16	موقف الباحثين من عدم وضوح السياسة الخاصة بالمجتمع وأثرها على مكانة البحث العلمي	141
17	موقف الباحثين من المعيقات والمشاكل التي تعاني منها السياسة التنموية في بلادنا	142
18	موقف الباحثين من إطلاعهم على برنامج البحث العلمي	143
19	الأسباب التي منعت الباحثين من الإطلاع على برنامج البحث العلمي	144
20	تقييم الباحثين لبرنامج البحث العلمي	145
21	موقف الباحثين من البحث العلمي على أنه مستمد من أسس اقتصادية إقتصادية، تربوية، إجتماعية	146
22	موقف الباحثين من توافق برنامج البحث العلمي مع متطلبات التنمية السوسيوإقتصادية والثقافية	147
23	علاقة الإطلاع على برنامج البحث العلمي بسهولة وظيفة البحث العلمي في المجتمع	148
24	علاقة البحوث العلمية بالتنمية من الضروريات مستقبلا	150
25	البحث العلمي من أولاويات السياسة التنموية في مجتمعنا	151
26	إلتزام الهيئات المعنية ببرنامج البحث العلمي	152
27	رأي البحثين في سياسة البحث العلمي مستقبلا	153
28	إحداث تغيرات في سياسة البحث العلمي مستقبلا	154
29	تحسين أهم الميادين الخاصة بوظيفة الباحث	155
30	الإجراءات التي يجب أن تتخذ لإعطاء البحث العلمي مكانة في السياسة التنموية	156
31	موقف الباحثين من سياسة البحث العلمي في الجزائر	157

الفهـــــرس

ملخص
شكر
قائمة الجداول والأشكال
الفهرس
مقدمـــــــة 9
1. البناء المنهجي لموضوع الدراسة 11
تمهيد 11
1-1. البناء النظري 11
1-1-1. إشكالية الدراسة والفرضيات 11
1-1-2. تحديد المفاهيم 13
1-1-3. أهداف وأسباب اختيار موضوع الدراسة 15
1-2. الدراسات السابقة وصعوبات الدراسة 16
1-2-1. الدراسات السابقة 16
1-2-2. صعوبات الدراسة 19
ا-3. مجالات الدراسة 20
1-3-1. المجال الزمني 20
1-3-2. المجال المكاني 20
1-3-3. المجال البشري 21
ملخص الفصل 21
2. الإطار النظري والمفاهيمي للبحث العلمي 22
تمهيـــــــد 22
2-1. تحديد مضمون المعرفة والعلم 23
2-1-1. ماهية المعرفة 23
2-1-2. مفهوم العلم 25
2-2. مفهوم البحث العلمي أنواعه ومؤسساته 30
2-2-1. تعريف البحث العلمي وخصائصه 30
2-2-2. أنواع ومؤسسات البحث العلمي 38
2-3. الاتجاهات العلمية للبحث العلمي (ميادينه، أهدافه، وأهميته) 42
2-3-1. الاتجاهات العلمية للبحث العلمي وميادينه 42
2-3-2. أهداف وأهمية البحث العلمي 45

ملخص الفصل 48
3. سياسة البحث العلمي وعلاقته بالتنمية في الجزائر 49
تمهيـــد 49
3-1. تطور سياسية البحث العلمي في الجزائر 49
3-1-1. مراحل تطور سياسية البحث العلمي 49
3-1-2. واقع سياسية البحث العلمي وأهم التطورات حاليا..... 58
3-2. تنظيمات وهياكل البحث العلمي في العالم وفي المغرب العربي 66
3-2-1. تنظيمات وهياكل البحث العلمي في بعض الدول الغربية 66
3-2-2. تنظيمات وهياكل البحث العلمي والتقني في المغرب العربي 70
3-3. أساليب التنمية وأثرها على سياسية البحث العلمي في الجزائر 75
3-3-1. مفهوم التنمية الاجتماعية، مبادئها، خصوصياتها، مجالاتها، وسائلها 75
3-3-2. مراحل سياسية التنمية الاقتصادية في الجزائر 82
3-3-3. الجزائر في ظل اقتصاد السوق 86
3-3-4. أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية وعلاقتها بالتنمية الاجتماعية 91
ملخص الفصل 95
4. مكانة ودور البحث والباحث وعلاقتهما بمؤسسات البحث العلمي 96
تمهيـــد 96
1.4. مؤسسات البحث العلمي 96
1.1.4. الجامعة ووظائفها وأهدافها 96
2.1.4. تطور التعليم العالي والجامعي في الجزائر وعلاقته بالعوامل السياسة والاجتماعية والاقتصادية 97
3.1.4. المبادئ التي ترتكز عليها سياسة التعليم الجامعي في الجزائر 104
4.1.4. مكانه ودور مراكز البحث وعلاقتها بأزمة البحث العلمي في الجزائر 109
2.4. مكانة ودور البحث والباحث 110
1.2.4. أهمية البحث في السياسة التنموية 110
2.2.4. دور الجامعات في تفعيل حركية البحث العلمي 113
3.2.4. مكانة ودور الباحث في نسق البحث العلمي 114
ملخـــص الفصـــل 116
5. الأسس المنهجيـــة للدراســـة 117
تمهيد..... 117
1.5. المقاربة المنهجية 117
2.5. طريقة إختيار العينة 118
1.2.5. العينة ومواصفاتها 118
1.2.5. طريقة إختيار العينة 119
3.5. المناهج والتقنيات المتبعة في الدراسة 122
1.3.5. المناهج المستخدمة في الدراسة 122
2.3.5. الأدوات المستخدمة في الدراسة 124
ملخص الفصل 126

6. بناء وتحليل الجداول..... **127**
1.6. بناء وتحليل البيانات العامة **127**
2.6. بناء وتحليل جداول الفرضية الأولى **131**
3.6. بناء وتحليل جداول الفرضية الثانية **138**
4.6. بناء وتحليل جداول الفرضية الثالثة..... **143**
5.6. بناء وتحليل جداول الفرضية الرابعة **153**
7. نتائج الدراسة **159**
1.7. نتائج الفرضية الأولى **159**
2.7. نتائج الفرضية الثانية **161**
3.7. نتائج الفرضية الثالثة **162**
4.7. نتائج الفرضية الرابعة **163**
5.7. النتائج العامة للدراسة **164**
خاتمـــــــــــة **166**
المـــــــلاحـــــق **167**
قائمـــة المراجـــع **173**

مقدمة

تعتبر التنمية الاقتصادية والاجتماعية عملية تاريخية تخوضها دول العالم الثالث كافة ومنها الدول العربية، منذ أن نالت إستقلالها السياسي، وليست التنمية مجرد إحراز أو إكتساب جملة من الخصائص الاقتصادية والاجتماعية الظاهرية المنقولة عن الدول المتقدمة وإنما هي بمثابة ذلك المشروع المجتمعي الذي يقضي بضرورة إحداث تغيرات بنيوية تشمل جميع الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بهدف الإرتقاء بالمجتمع على مستوى النمو والتقدم.

وتكمن التنمية في أنها تلك العملية الإرادية الواعية النابعة من صميم المجتمع والمنصب على تلبية حاجياته والتي تحرك قواه الذاتية وتعبئ قدراته الإبداعية في إطار عملية يحفزها التوجه السياسي العلمي والتي تستند إلى معرفة معمقة وشاملة متعددة الجوانب لواقع المجتمع في مسايرة مختلف متطلبات العصر.

وتهدف التنمية إلى تحقيق أعلى مستوى ممكن من الرفاء المادي والمعنوي مع إعطاء الأولوية في تلبية الحاجيات الأساسية في إطار مراعاة الخصوصية الاجتماعية والثقافية للمجتمع.

وهنالك عوامل أساسية وعديدة تأخذ مكانتها في عملية التنمية، وهي عوامل مترابطة ومتداخلة المتفاعلة فيما بينها، تعمل على تحديد جوانب مختلفة لحركية المجتمع بخصائصها وإتجاهاتها، ومن بين هذه العوامل العلم والمعرفة اللذان كانا لهما أثر بالغ في التاريخ البشرية وفي تغيير مسار المجتمعات وأثر كبير على تطورها وتقدمها.

وقد شهد العالم خلال العقد الأخير تطورا علميا وتكنولوجيا سريعا وضخما في مختلف ميادين العلم والمعرفة، ويعد البحث العلمي أحد أهم الركائز الأساسية لتحقيق النمو والتقدم للأمم، وقد أصبح التطور السريع سمة العصر الحالي.

وفي نطاق السعي للتنمية وفقا لأسس علمية التي من شأنها أن تزيد من القدرة الاقتصادية للبلاد عموما وفي مختلف الميادين والأنشطة من أجل ذلك أصبح إهتمام دول العالم المتقدم مقترنا بتطوير البحث العلمي وتوفير مستلزماته غير أن هياكل البحث العلمي العربية والتي تمثل الركيزة الأساسية لدعم حركة البحث العلمي وتطويره، لم تواكب هذا التسابق العالمي في هذا الميدان، مما يزيد من مخاطر توسيع الهوى بين عالمنا العربي والعالم المتقدم.

إن إستيعاب هذه المسالة الهامة والخطيرة من قبل هياكل البحث العلمي العربي، لابد وأن يدفعها إلى التفكير والبحث عن طرق جديدة لتنمية مواردها المختلفة، إذ بالإمكان تحقيق ذلك من خلال البحث في تلك الموارد والاهتمام بها وتجديدها وإستثمارها بكفاءة وفاعلية، وذلك لإدراكنا بأن ما يعانيه العالم العربي من مشكلات وأزمات، وما يتطلع إليه من مستويات أفضل للرفاهية في المستقبل، إنما يتوقف إلى حدّ كبير على حجم ونوع وكيفية إستخدام المتاح من مواردها المختلفة،

حيث أثبتت التجارب والبحوث والدراسات في هذا المجال بأن الاستثمار في مجال البحث العلمي الموجه يعد أفضل أنواع الإستثمارات الأخرى، كونه يرفع من إنتاجية وكفاءة الموارد المستخدمة.

وبالتالي تزداد القدرة الاقتصادية للمجتمع، وهذا لا يمكن أن يتحقق ما لم تحتل البحوث العلمية المرتبة العليا ويزداد نسبة الإنفاق على هياكل البحث العلمي وميادينه.

لذا فإن موضوع دراستنا سوف يبحث في واقع البحث العلمي بشكل خاص في نطاق السياسات التنموية التي انتهجتها الجزائر منذ الإستقلال في إطار تحليلي وصفي لتلك المشاكل ودراسة تأثيراتها على واقع البحث العلمي وهياكله وتوجيهه لخدمة متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بما ينسجم مع المقترحات التي تدفع بحركية البحث العلمي إلى الأفضل.

وقد قمنا بتقسيم الموضوع إلى بابين:

الباب الأول: يتضمن الجانب النظري للدراسة وهو يحتوي على أربع فصول وهي على النحو التالي:

الفصل الأول: عبارة عن مدخل نظري عام للدراسة، تم فيه تحديد الإشكالية وفرضيات البحث، وتحديد أهم مفاهيم الدراسة، بالإضافة إلى أهداف وأسباب إختيار الموضوع، كذلك تم فيه ذكر الدراسات السابقة مع الإشارة إلى أهم الصعوبات التي واجهت الدراسة، وأخيرا تعرضنا إلى تحديد مجالات الدراسة.

الفصل الثاني: يعتبر هذا الفصل بمثابة مدخل مفاهيمي للبحث العلمي حيث يتفرع إلى ثلاث مباحث، تناول المبحث الأول تحديد مضمون كل من المعرفة والعلم، أما المبحث الثاني فقد تطرق لمفهوم البحث العلمي أنواعه والمؤسسات الخاصة به، وأخيرا المبحث الثالث فقد تناول الإتجاهات العلمية للبحث العلمي من خلال ميادينه وأهدافه وأهميته.

الفصل الثالث: عرض فيه سياسة البحث العلمي وعلاقته بالتنمية في الجزائر، وهو يتفرع إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول تناول تطور سياسة البحث العلمي في الجزائر، أما المبحث الثاني فقد خصص لتنظيمات وهياكل البحث العلمي في العالم وفي المغرب العربي، أما المبحث الثالث والأخير، فقد تناول أساليب التنمية وأثرها على سياسة البحث العلمي في الجزائر والمتمثلة في المقتضيات الأساسية للتنمية وأثرها على سياسة البحث في الجزائر.

الفصل الرابع: وهو آخر فصل في هذا الجانب، فقد خصص لدراسة مكانة ودور البحث والباحث وعلاقتهما بمؤسسات البحث العلمي، وهو يتفرع بدوره إلى مبحثين أساسيين، المبحث الأول تناولنا فيه مؤسسات البحث العلمي، أما المبحث الثاني، فقد تناول مكانة ودور البحث والباحث.

الباب الثاني: فهو يشمل الجانب الميداني، وهو مقسم إلى ثلاث فصول.

الفصل االخامس: خصصناه لدراسة الأسس المنهجية للدراسة الميدانية، حيث تم فيه تحديد المقاربة المنهجية، ثم طريقة إختيار العينة، وأخيرا تطرقنا فيه إلى ذكر المناهج والتقنيات والأدوات المستخدمة والمتبعة في الدراسة.

الفصل السادس: حيث تطرقنا فيه إلى بناء وتحليل الجداول، كذلك عرض النتائج والإستنتاج العام، وهو يتفرع إلى ست مباحث، خاصة ببناء وتحليل جداول البيانات العامة والفرضيات.

الفصل السابع: وهو آخر فصل في الدراسة الميدانية عرضنا فيه الخاتمة والبيبلوغرافيا المعتمدة في الدراسة.

الفصل 1:
البناء المنهجي لموضوع الدراسة

تمهيـــــد:

إن الأسس المنهجية لكل بحث علمي تحتم على الباحث وضع إطار نظري للدراسة، ولهذا اعتمدت هذه الدراسة على وضع هذا الأخير في بدايتها، من خلال أنه يهدف إلى إعطاء نظرة شاملة عن طبيعة الموضوع وكيفية دراسته.

وكانت البداية بعرض إشكالية البحث والفرضيات المعتمدة فيه، ثم تحديد مفاهيم الدراسة، يليها تحديد أهدافها وأسباب اختيار موضوعها في إطار البناء النظري للدراسة، ثم التطرق إلى الدراسات السابقة وصعوبات البحث، وأخيرا التعرض إلى مجالات الدراسة.

1.1. البناء النظري:

1.1.1. إشكالية الدراسة والفرضيات:

الإشكالية:

أصبح واضحا اليوم أن الثورة العلمية والتكنولوجية التي يعيشها العالم هي أساسا التقدم الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتطورة وأن المستقبل ملك للدول التي تستعمل البحث العلمي المنظم وكذا البحث التطبيقي لخدمة تقدم وازدهار شعوبها.

فقد تفطنت الدول المتقدمة والمتطورة لدور ومكانة البحث العلمي وجعلته ضمن مخططاتها العلمية التنموية.

وأصبح يشكل العلم والبحث بالنسبة لها أداة للتطور والتقدم بحيث نسجل في سنة 1998، لم تخصص الدولة الجزائرية قبل هذا التاريخ إلا نسبة 0.28 % من الناتج القومي الخام في حين وصلت هذه النسبة إلى 1 % في الدول النامية وتراوحت مابين 2.5 % و 3.2% في الدول المتقدمة[1].

إذن تزداد أهمية ومكانة البحث العلمي على حسب درجة اعتماد الدول عليه ومدى توفير المناخ الملائم لإنتاجه فكلما كان الاعتماد أكبر ومناخ ملائم ضمنت التقدم والتطور والعكس صحيح، وبهذا فإن الاهتمام بالبحث العلمي كوسيلة للتقدم ضرورة ملحة تمس جميع المجتمعات التي ترقى إلى بناء مؤسساتها اقتصاديا واجتماعيا.

على غرار هذه الدول تسعى الجزائر جاهدة لتطوير قدراتها في ميدان البحث العلمي والتطوير التكنولوجي عن طريق هيكلة منظومة البحث العلمي وذلك لاستدراك التأخر المسجل ومواجهة مختلف التحديات، فقد عملت منذ الاستقلال على اتخاذ سياسة شاملة نابعة من تغيير مسارها التنموي من أجل إحداث نهضة اجتماعية التي كان المجتمع الجزائري بحاجة إليها لبناء مؤسساته ولتجاوز مخلفات الاستعمار، لكنها سرعان ما واجهتها صعوبات حادة حالت دون ذلك، من عدم استقرار وسرعة التغيرات التي شملت جميع المجالات مع أن هدفها كان واضح وهو الوصول إلى التصنيع عن طريق إتباع سياسة المخططات من المخطط الموجه إلى اقتصاد السوق ضف إلى ذلك إصلاح جميع هياكل الدولة المختلفة إلا أن عدم استقرار الجزائر على نموذج سياسي اقتصادي اجتماعي واحد يتماشى وخصوصيات مجتمعية تاريخية، أدى إلى وجود مشاكل كبيرة تعرقل نموها وتطورها، وتجدر الإشارة إلى أن أسباب هذا التأخر ترجع بالدرجة الأولى إلى عدم الاستقرار الذي يعتبر نتيجة منطقية للتغيرات العديدة التي طرأت على الأجهزة المسيرة والمنفذة للسياسة الوطنية من حيث الصلاحيات والتنظيم، الأمر الذي جعل عملية التكفل بمنظومة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي تمر بمراحل متذبذبة وأثر سلبا على الظروف المادية والمعنوية التي شهدتها هذه المنظومة منذ استقلال البلاد.

فدور البحث العلمي سواء في المؤسسات الجامعية أو في مؤسسات البحث المتخصصة يكمن في أنه المحرك الرئيسي لكافة القطاعات، لهذا فعملية الربط في إحداث علاقة وطيدة بين العناصر الثلاث الجامعة والبحث العلمي من جهة والتنمية من جهة ثانية من أصعب العمليات التي تهدف إلى ضمان بقاء الأمم والمجتمعات لأن هذا البقاء متوقفا على مدى تحكمها في ميكانيزمات التنمية غير مستقرة تحكما لا يمكن أن يكون إلا بالطرق الدقيقة النابعة من نتائج البحث العلمي وبالتالي الجامعة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

فالمؤسسات الجامعية تهدف لتحقيق هدفين رئيسيين وهما أولا تكوين النخب لكافة القطاعات في المجالات العلمية أو السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وهي بذلك تمثل الحلقة الأساسية في الربط بين جهاز الدولة ومكونات المجتمع.

أما الهدف الثاني يتمثل في تكوين الباحثين المهتمين بقضايا البحث العلمي، وبالتالي هذا البحث العلمي سواء على المستوى التنظيري والكشف عن القوانين والقواعد العلمية الأكاديمية الأساسية، أو على المستوى الإمبريقي التجريبي الميداني للوصول إلى غاية البحث العلمي وهو الربط بين المعرفة المتجددة بقضايا وإشكاليات التنمية، والتي تتطلب حلول علمية تواكب ظروف وتطور حاجيات المجتمع من جهة وتطور العلوم التقنية من جهة ثانية.

إذن البحث العلمي هو سرّ القوة الراهنة للدول المتطورة تكنولوجيا، فما واقع البحث العلمي وعلاقته بالسياسة التنموية في الجزائر؟

ومن هنا نتساءل:

- ما هو دور ومكانة البحث العلمي ضمن السياسة التنموية في الجزائر؟
- إلى أي مدى يرتبط البحث العلمي بالسياسة التنموية في الجزائر؟
- ما هو رأي أو موقف الباحثين الجزائريين في سياسة البحث العلمي في الجزائر؟ وهل ظروف تنظيم ممارسة البحث العلمي يساهم في تجسيد سياسة التنمية؟
- ما هي نظرتهم المستقبلية للبحث حتى يكون محرك للتنمية؟

الفرضيات:

الفرضية العامة:
غياب البعد الاستراتيجي للبحث العلمي لم يساهم في تجسيد السياسة التنموية.

الفرضيات الجزئية:
1-عدم وضوح السياسة التنموية في الجزائر أثر على مكانة البحث العلمي.
2-الاهتمام الرسمي بالبحث العلمي وظروف تنظيمه يحدد دوره في السياسة التنموية.
3-برنامج البحث العلمي لا يتلائم مع متطلبات التنمية السوسيواقتصادية والثقافية للمجتمع.
4-النظرة المستقبلية للباحثين تتحدد من خلال موقفهم من سياسة البحث العلمي.

1-1-2.تحديد المفاهيم:

1-مفهوم البحث العلمي:

البحث العلمي هو نشاط علمي يتضمن سيرورة جمع المعطيات وتحليلها بهدف الإجابة عن مشكلة بحث محددة[2].

كما يعتبر أيضا ذلك النشاط الاستراتيجي لمجتمع ما ولمؤسساته، وهو مهم من حيث أهدافه وطبيعته الخلاقة والمبدعة والباحثين المجندين من أجله، ووسائله المادية والمالية المخصصة له، وعلى القائمين عليه أن يمتلكوا طريقة فعالة لتقييم النتائج المتحصل عليها للتمكن من قياس مردودية الاستثمارات[3].

التعريف الإجرائي للبحث العلمي:

هو ذلك الجهد أو النشاط الفكري والمادي، فكري لأنه يبدأ بمشكلة بحث التي تتبلور من خلال موضوع ما، والذي يتوفر فيه جمع مختلف المعطيات والمعلومات عن الجوانب المختلفة للموضوع، ولا يكتفي فقط بهذا بل يعمل على تحليلها وتفسيرها معتمدا في ذلك على الطرق العلمية المنهجية المحددة بالسيرورة الزمنية الدقيقة.

2-مفهوم السياسة التنموية:

ينقسم هذا المفهوم إلى قسمين هما: السياسة والتنمية.

أولا: مفهوم السياسة Politics.

هو مصطلح يشير إلى العمليات التي ينطوي عليها السلوك الإنساني والتي يتم عن طريقها إنهاء حالة الصراع بين الخير العام، ومصالح الجماعات وغالبا ما يتضمن ذلك استخدام القوة، أو أية صورة من صور الكفاح، وقد يقتصر استخدام المصطلح على الإشارة إلى العمليات التي تظهر داخل الإطار النظامي للدولة[4].

ثانيا: مفهوم التنمية.

يرى " ويبستر Webster " في القاموس اللغوي أن اصطلاح التنمية من الناحية اللغوية إنما يعني: " التطور في مراحله المتوالية، أي أنه يشير إلى عملية النمو الطبيعي من مرحلة أخرى.

كما تعرف التنمية بأنها مفهوم معنوي يعبر عن عملية ديناميكية تتكون من سلسلة من التغيرات الوظيفية والهيكلية في المجتمع تحدث نتيجة للتدخل الإداري لتوجيه التفاعل بين الطاقات البشرية في المجتمع وبين عوامل البيئة بهدف زيادة قدرة المجتمع على البقاء والنمو".

وهنا يؤكد " هو بهاوس Houbhouse " على أن عملية التنمية هي: " عملية تغيير وتغير في الوقت نفسه، بحيث يتطلب التغيير الناجم عن التنمية والتنظيم والتنسيق لإعادة التكامل المجتمعي، وهذه الوظيفة لا تتحقق إلا في ظل التنمية الرامية إلى تحقيق احتياجات الأفراد دون أن تقوم على الجبر والإلزام وإنما تقوم على تضافر الجهود تعاون أفراد المجتمع "[5].

كما تعرفه هيئة الأمم المتحدة التنمية بأنها: مجموعة الوسائل والطرق التي تستخدم بقصد توجيه جهود الأهالي مع السلطات العامة من أجل تحسين مستوى الحياة من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات القومية والمحلية وإخراج هذه المجتمعات من عزلتها لتشارك ايجابيا في الحياة القومية والمحلية وتساهم في تقدم البلاد[6].

وتمثل أيضا التنمية بأنها تلك التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة عملية مجتمعية ذاتية بتحقيق بموجبها تزايد منتظم في متوسط إنتاجية الفرد وقدرات المجتمع ضمن إطار من العلاقات الاجتماعية، يؤكد الارتباط بين المكافئة والجهد وبعمق المتطلبات المشاركة مستهدفا توفير الاحتياجات الأساسية وموفر لضمانات الأمن الفردي والاجتماعي والقومي[7].

كما تعرف التنمية على أنها: " ذلك التطور البنائي أو التغيير البنياني للمجتمع بأبعاده الاقتصادية السياسية والاجتماعية (الشاملة) والتنظيمية من أجل توفير الحياة الكريمة لجميع المجتمع "[8].

التعريف الإجرائي:

هي تلك العملية الإرادية الواعية النابعة من صميم المجتمع وحاجياته، تحرك قواه الذاتية وتعبئ قدراته الإبداعية، عملية يحفزها التوجه السياسي الذي يستند إلى المعرفة المعمقة والمعتمد في توجهاته على ما يتماشى مع واقع المجتمع من جميع الجوانب الاجتماعية، الاقتصادية، الثقافية.

إذن سياسة التنمية هي ذلك الكل المتكامل بين مختلف القطاعات، فقطاع التربية والتعليم يخدم القطاع الاقتصادي، وهكذا فهي سلسلة مترابطة ومتكاملة فيما بينها.

نستنتج أنها بمثابة ذلك المشروع المجتمعي الذي يقضي بضرورة إحداث تغيرات بنيوية تشمل جميع الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بهدف الإرتقاء بالمجتمع إلى مستوى النمو والتقدم.

1-1-3.أهداف وأسباب اختيار موضوع الدراسة:

أسباب اختيار موضوع الدراسة:

لكل طالب جامعي أسباب موضوعية وذاتية تجعله يختار أي موضوع وبالنسبة لنا فتمثلت الأسباب فيما يلي:

إن أهم الأسباب التي دعت إلى اختيار هذا الموضوع، هو الاهتمام الشخصي والميول الخاص نحو المواضيع التي تبحث في قضايا العلم والمعرفة هذا من جهة، ومن جهة أخرى إحساس ذاتي بعمق المشكلة وضرورة دراستها من أجل الوصول إلى معرفة المكانة العلمية للعلم والمعرفة في السياسة التنموية الجزائرية.

وإذا كانت هذه الأسباب الذاتية فإن الأسباب الموضوعية تتمثل فيما يلي:

-اكتشاف مدى مساهمة البحث العلمي ودوره في التنمية.

-معرفة مختلف التغيرات والتطرق إليها الخاص بالبحث العلمي وسياسة التنمية في الجزائر إلى يومنا هذا.

-معرفة مدى فعالية البحث العلمي في سياسة التنمية باعتباره نسق علمي معرفي.

-معرفة مختلف السياسات التنموية التي مرت بها الجزائر وتحديد مكانة البحث العلمي والباحث بها.

أهداف الدراسة:

لكل دراسة أو بحث علمي أهداف، وذلك قصد الوصول إلى نتائج يستفيد منها المجتمع، وعليه تتلخص أهداف البحث فيما يلي:

1-هدف الدراسة علمي بحت ويصب في تحديد نوع العلاقة الموجودة بين السياسة التنموية المتبعة في الجزائر ومدى مساهمة سياسة البحث العلمي فيها.

2-دراسة سيرورة وديناميكية برامج البحث العلمي لمعرفة مدى توافقه مع متطلبات التنمية في الجزائر.

3- دراسة بعض النقاط أو الجوانب في السياسة التنموية وأثرها على وضعية ومكانة البحث العلمي.

4-معرفة مدى إطلاع الباحث على محتويات برنامج البحث العلمي.

5-الكشف عن مختلف المشاكل التي يواجهها البحث العلمي في الجزائر.

6-معرفة مكانة البحث العلمي ضمن السياسة التنموية المتبعة في الجزائر.

1-2. الدراسات السابقة وصعوبات الدراسة:

1-2-1.الدراسات السابقة:

الدراسة الأولى: " الإشكـــــال السياســـــي لتنظيــم البحــث العلمــي في الجزائــر

(الدلالات السوسيولوجية للبحث العلمي في الجزائر)" [9].

وقد تناولت هذه الدراسة الإشكال السياسي لتنظيم البحث في الجزائر التركيز من طرف الباحث على إشكالية الجانب التنظيمي للبحث العلمي وأبعاده المختلفة وذلك بغرض الوصول إلى الأهداف التالية:

-هل عمليات تنظيم إعادة تنظيم البحث العلمي تدخل في إطار السياق العام لتنظيم أوجه الاقتصاد الوطني أو يعكس أزمة تنظيمية لهذا القطاع؟.

-هل تعكس تعدد هذه التنظيمات أسباب موضوعية لهذا القطاع أو تناقضات وصراعات مخيفة؟.

-إذا كانت أزمة البحث العلمي هي أزمة تنظيمية فإلى أي مدى إستلهم التنظيم الجزائري من النماذج التنظيمية الأجنبية؟.

-هل كانت لهذه العمليات التنظيمية الرسمية نتائج ملموسة للباحث الجزائري؟ وما هي وضعية الباحث في هذه العملية؟.

المنهج:

لقد اعتمد الباحث في دراسته لهذا الموضوع على الخبرة والمعطيات الشخصية المكتسبة شخصيا من خلال مكانته المهنية التي شغلها بقطاع البحث العلمي.

بحيث استعمل المنهج التاريخي في دراسة مراحل تنظيم البحث العلمي في الجزائر، وكذلك المنهج التحليلي الإحصائي في الفصول التطبيقية مبينا الجداول والرسومات البيانية.

أما عن التقنيات المستعملة في هذه الدراسة فهي:

-تحليل المحتوى وذلك في دراسة الجانب النظري المتعلق بنظريات العلم والمفاهيم المستعملة وكذلك فيما يخص دراسته للوثائق الرسمية والإدارية في مجال البحث العلمي في الجزائر بالخصوص وعلى المستوى الدولي على العموم.

-إضافة إلى الحوار المقيد الذي تم استعماله مع المسؤولين الإداريين والسياسيين المختصين بمجال البحث العلمي والذي كان الهدف من استعماله هو الوصول إلى الملاحظة بالمشاركة والملاحظة المباشرة التي تم فيها التعامل مع الوثائق الخاصة.

-الاستعانة بالحوار المفتوح عن طريق تقنية المقابلة.

-وقد تم اختيار عينة مقيدة تمثلت بصفات محددة وخاصة من الجامعات واختيار خمسة مراكز بحيث احتوت العينة من فئة رؤساء مشاريع البحوث ومدراء، وقد اختيرت العينة المقصودة الخاضعة للخصائص المتبعة في اختيار العينة.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج نوجزها فيما يلي:

-إن العلم في البلدان النامية والجزائر باعتبارها واحدة من هذه الدول كان هامشيا عن الواقع وأنه استعمل كشعار إيديولوجي ونتيجة لهذا الوضع الاجتماعي السياسي والنزعات الجماعية والفردية وصراع العصبيات.

ويمكننا القول أن الباحث قد توصل إلى استنتاج هام وخطير مفاده أن العلم إذا طغت عليه الإيديولوجية والعصبيات يصبح حملا ثقيلا يتعب كاهل هذه البلدان المسماة النامية، كونه قد يؤدي بها إلى منعرجات خاطئة تجعلها تنمو نموا غير صحيح، بعيدا تماما عن المخططات وشعارات التي كانت تنادي بها.

-كما أبرز الباحث من خلال تحليله للملتقى الوطني للبحث العلمي والتقني والدلالات السوسيولوجية لتنظيمه، أنه كانت هنالك فئة معينة ذات اتجاهات معينة وجهت أعمال الملتقى نجو توصيات تخدمها وتجعل منها الفئة الغالبة والمسيطرة دوما على هذا المجال الحيوي والحساس ألا وهو البحث العلمي.

-أن النزاعات والصراعات هي التي كانت دائما تلعب الدور الأساسي في توجيه تنظيم البحث العلمي.

-إن الإشكال السياسي للبحث العلمي في الجزائر انعكس على شكل الصياغة القانونية لتنظيمه حيث أنه أهمل مشاركة الباحث في هذه الصياغة.

<u>الدراسة الثانية</u>: رسالة ماجستير بعنوان:

"محاولة تحليل سوسيولوجي لتنظيم البحث بالديوان الوطني للبحث الجيولوجي والمنجمي"[10].

لقد اعتمدت هذه الدراسة على البحث الجيولوجي والمنجمي لمحاولة تحليل سوسيولوجي لتنظيم البحث بالديوان الوطني وكانت أهداف هذه الدراسة تتلخص في هدفين أساسيين هما:

-إيجاد حلول للمشاكل والصعوبات التي يعرفها البحث الجيولوجي المنجمي في الجزائر.

-محاول إيجاد التنظيم المناسب لهذا القطاع قصد تنميته وتطويره.

<u>المنهج:</u>

لقد أدت طبيعة الموضوع إلى الاعتماد على مناهج متعددة من بينها المنهج الوصفي (المونوغرافيا) والمنهج التاريخي المقارن بالإضافة إلى المنهج التحليلي التنظيمي السوسيولوجي،

كما استعانت هذه الدراسة بالمنهج النسقي أو النظامي من أجل التركيز على بعض المفاهيم الأساسية لهذا المنهج.

وقد ركزت الدراسة على تقنية اللقاء الشبه المقيد لإعطاء حرية أكبر للمبحوثين للتعبير عن آرائهم، عن طريق استمارة وجهت أساسا إلى عينة مكونة من 100 –مئة– باحث مهندس العاملين في المؤسسة على مستوى التراب الوطني وبهذا فقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج نوجزها فيما يلي:

أهم النتائج المتوصل إليها هي:

–إن التنظيم البيروقراطي للبحث الجيولوجي والمنجمي أدى إلى تهميش فئة المهندسين الباحثين وبالتالي غياب المجموعات الخاصة بالبحث العلمي.
–إن المهندسين الباحثين المتخرجين من الجامعة يعيشون نوع من الإقصاء، وهم الأكثر عرضة لمغادرة المؤسسة.
–غياب قنوات الاتصال من جهة والإدارة من جهة أخرى في مجال التنظيم العلمي لا يسمح ببروز مجموعات علمية خاصة بنشاط البحث والتي تعتبر أساسية في بناء إستراتيجية المؤسسة الخاصة بالمجال المنجمي والجيولوجي، وبالتالي غياب هذه الإستراتيجية في المشاريع التنموية الخاصة بالمؤسسة والتي تساهم بشكل فعال في الاقتصاد الوطني.

<u>الدراسة الثالثة</u>: " مكانة ودور الباحث في نسق البحث العلمي في الجزائر "[11].

لقد ركزت هذه الدراسة على مكانة ودور الباحث في نسق البحث العلمي في الجزائر، وذلك بمقارنة مكانة الباحث الاجتماعية والمهنية، وذلك في كل من الجامعة ومراكز البحث والدراسات في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية من أجل الوصول إلى الأهداف التالية:

–معرفة صيرورة دينامكية البحث العلمي في المجتمع الجزائري.

–معرفة مكانة البحث العلمي في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية عامة من خلال معرفة الدور الذي تقوم به كل من الجامعة ومراكز البحوث (في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية) كمؤسسات البحث العلمي في إثراء هذا المجال.

–محاولة الكشف عن الظروف السوسيومهنية للباحث، ومدى أثر هذه الظروف على المردودية العلمية.
–معرفة الظروف الاجتماعية والثقافية المحيطة بالباحث.

المنهج:

أستخدم المنهج النسقي التحليلي كمنهج أساسي بالإضافة إلى المنهج المقارن، والمنهج الكمي الإحصائي في جمع ومعالجة المعطيات الكمية.

طبقت الدراسة على عينة تضم 131 باحث من الجامعة ومختلف المعاهد ومراكز البحث، وقد استخدم تقنية الاستمارة كأداة رئيسية لجمع المعلومات.

أهم النتائج المتوصل إليها:

-إن سياسة البحث العلمي في الجزائر مرت بمراحل من التذبذب واللاستقرار انعكس على مؤسسات البحث منها، فالجامعة كمؤسسة من مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي عاشت جملة من التناقضات والصراعات والمشاكل منذ الاستقلال إلى يومنا هذا منها:

المشاكل البيداغوجية والهيكلية ومشكل التكوين والتأطير العلمي السليم، مشكل التعريب، وقد انعكس ذلك سلبا على أهدافها المتمثلة في خلق نخبة عصرية مثقفة تدمج جهودها الفكرية في تنمية المجتمع.

-لا تزال الجامعة الجزائرية تعيش حالة من التهميش والتقوقع فهي عاجزة عن تنظيم التغير الحاصل في المجتمع.

-أما المشاكل التي تعيشها مراكز البحث فهي إدارية بيروقراطية وذلك راجع لتذبذب الوصاية عليها كما أنها تعاني من نقص عدد الباحثين الدائمين المؤهلين لتنفيذ مشاريع البحث الوطنية.

1-2-2. صعوبات الدراسة:

إن أي دراسة أو بحث علمي يقوم به الباحث أو الطالب الجامعي لا يخلوا من الصعوبات التي تعيق مسار البحث أو الدراسة العلمية سواء في مستوى الجانب النظري أو على مستوى الجانب الميداني، إلا أنه في نفس الوقت قد تعتبر حافزا قويا لإنجاز هذا البحث، ودراستنا هذه لقيت بعض الصعوبات من الجانبين.

في الجانب النظري تتمثل في الإختيار المتأخر لهذا الموضوع، بحيث في البداية قمنا بإختيار موضوع: " **إشكالية البحث العلمي في الجامعة الجزائرية** " كمشروع بحث تمهيدي لرسالة الماجستير، ثم قمنا بتغيير موضوع البحث، بتحديد أكبر له ليستقر بنا الأمر لموضوع الرسالة الحالية.

ضف إلى ذلك قلة المراجع الخاصة بالبحث العلمي وعلاقتها بالتنمية بصفة خاصة.

أما الجانب الميداني فيعتبر أكثر تعقيدا من الصعوبات الأولى المذكورة سالفا، فقد كانت هنالك صعوبة التعامل مع بعض الأساتذة رغم أنهم يعتبرون فئة مثقفة وأكثرها تطلعاً وتفهماً.

إلا أننا واجهنا صعوبات كثيرة متمثلة في عدم إهتمامهم بأهمية البحث والدراسة بالنسبة لنا، وأيضا رفضهم ملأ الإستمارات بحجة إنشغالهم وكثرة أعمالهم، وإذا قبلوا فإنها لا ترجع لنا، مما

جعلنا نسترجع نصف مجموع الإستمارات الموزعة، حيث لم يتم الإجابة على كل الأسئلة المشكلة لها.

وهناك من الباحثين غير قادرين على التحكم في اللغة العربية ولا يتقنونها كتابة وتكلما بها، هذا ما دفعنا إلى ترجمة أسئلتها وتبسيطها، وعلى هذا فقد كانت فترة توزيع الإستمارات طويلة ومتعبة.

وأخيرا تكوين فكرة شاملة وتحديد أبعاد الموضوع في الجانبين إستغرق منا وقت كبير لوضعه في شكله النهائي.

1-3.المبحث الثالث: مجالات الدراسة:

1-3-1.المجال الزمني:

إن أي بحث يتطلب فترة زمنية معينة من الزمن، وفيما يخص بحثنا " **مكانة البحث العلمي في السياسة التنموية** "، فقد كانت البداية بالدراسة الإستطلاعية والتي كانت طويلة نوعا ما، ذلك أن إختيار الموضوع وتحديده تطلب منا وقتا طويلا، ضف إلى ذلك الإلمام به ودراسة أبعاده، نظرا لشساعة الموضوع، وإختلاف الموجود بين مختلف البحوث العلمية وتشعب أبعاده.

كل هذا ما جعل الدراسة الإستطلاعية طويلة، لكن رغم ذلك فقد ساعدتنا كثيرا في الدراسة لما لها من أهمية كبيرة خاصة في تحديد الموضوع وتوجيهه.

ليبدأ بعدها الجانب النظري ما بين ديسمبر إلى غاية منتصف شهر ماي، والذي إستغرق بدوره مدة زمنية طويلة، ثم التفرغ للجانب الميداني بداية توزيع الإستمارات من 20 ماي إلى غاية أواخر شهر جويلية، وقد تم ذلك عبر مختلف الكليات ليبدأ فيما بعد بناء الجداول وتحليلها وإستقراء نتائجها وقد لزمت منا وقتا طويلا بهدف التعمق فيها بأكثر موضوعية، تفادي الحكم القيمي والتوصل إلى نتائجها، ليتم فيما بعد التوصل إلى خاتمة الدراسة وقائمة المراجع، وهذا حتى أواخر نوفمبر.

1-3-2. المجال المكاني:

أجريت هذه الدراسة بجامعة البليدة " سعد دحلب "، التي تعتبر من أحدث الجامعات المنشأة وطنيا، تأسست بموجب المرسوم 187/89 المؤرخ في 1 جانفي 1989، فتحت أبوابها في سبتمبر 1981 كمركز جامعي وهي تضمن التكوين في مختلف الفروع العلمية.

ولقد عرفت جامعة البليدة عدة تطورات هيكلية منذ نشأتها إلى يومنا هذا، تقع الجامعة شرق عاصمة الولاية، تبعد عنها بمسافة ثمانية كيلومترات، يحدها شمالا بلدية بوفاريك، وجنوبا بلدية الشريعة، شرقا بلدية الصومعة، ومن الغرب بلدية أولاد يعيش، تتربع على مساحة 243

هكتارا[12]، وتبلغ نسبة إنجاز الهياكل بها 70 %، كانت تتكون من أربعة عشر معهداً في ظل نظام المعاهد، ولكن حاليا في نظام الكليات أصبحت تحتوي أو تتكون من سبعة كليات التي تنقسم بدورها إلى أقسام تضم مختلف التخصصات العلوم الإنسانية والحيوية والتكنولوجية.[13]

1-3-3. المجال البشري:

وهو المجال المتعلق بالعناصر الممثلة لوحدات العينة، يعبر عن المجتمع الذي نريد معرفته وتكوين نظرة عنه، ومنهم الأشخاص الذين يسألون ... [14].

وبالنسبة لدراستنا هذه فالمجال البشري يتمثل في الأساتذة الجامعيين وهي الوحدة التي مررت عليها الإستمارات والمتكونة من 128 أستاذ جامعي موزعة من خلال سبعة كليات الموجودة في جامعة سعد دحلب بالبليدة.

ملخص الفصل:

تطرق هذا الفصل إلى الأسس المنهجية، وذلك بوضع الإطار النظري في المبحث الأول، وفق ثلاث مطالب أساسية بدءا بعرض إشكالية الدراسة وفرضياتها، ثم تحديد أهم مفاهيمها، وكذا الهدف منها وأسبابها,

ثم تطرق في المبحث الثاني وفي مطلبين أساسيين إلى الدراسات السابقة وصعوبات الدراسة، وفي الأخير تطرقنا إلى مجالات الدراسة في ثلاث مطالب أساسية تناولت كل من المجال الزمني والمكاني والبشري,

ليتبين بهذا هدف هذا الفصل المتمثل في توضيح جوانب الموضوع وأهداف الدراسة.

الفصل 2:
الإطار النظري والمفاهيمي للبحث العلمي

تمهيـــــد:

منذ خلق الإنسانية وهي في بحث دائم ومستمر على ما يوفر لها الرفاهية والعيش الهنيء، وللوصول لمبتغاها كان عليها إتباع طريق وحيد وهو البحث عن المعرفة والعلم، واكتساب أكبر قدر ممكن من المعرفة الدقيقة المستمدة من العلوم المختلفة التي تضمن لها التفوق على غيرها ومن أجل الوصول إلى ذلك فقد تناول هذا الفصل الذي يعتبر بمثابة مدخل تمهيدي لدراسة الموضوع عن طريق تحديد مضمون المعرفة والعلم ثم التطرق إلى مفهوم البحث العلمي، ثم خصائص البحوث العلمية مع ذكر أنواعها ومؤسساها واتجاهاتها العلمية، وأخيرا أهمية وأهداف البحوث العلمية.

2-1. تحديد مضمون المعرفة والعلم:

2-1-1.ماهية المعرفة:

إن تاريخ المعرفة مرتبط أساسا بالوجود الإنساني على وجه الأرض بحيث عمل الإنسان منذ وجوده على تسخير الطبيعة لخدمته ومن أجل تحقيق ذلك فقد بذل مجهودات كبيرة باستخدامه للوسائل والأدوات المختلفة ولعل من أهمها المعرفة والعلم.

تحديد معنى المعرفة:

تعتبر المعرفة ضرورية للإنسان لأن معرفة الحقائق هي التي تساعده على فهم المسائل التي يواجهها يوميا، إذ بفضل المعلومات التي يحصل عليها يستطيع أن يتعلم كيف يجتاز العقبات التي تحول دون بلوغه الأهداف المنشودة، ويعرف كيف يصنع الإستراتيجيات التي تسمح له بتدارك الأخطاء واتخاذ إجراءات جديدة تمكنه من تحقيق أمانيه في الحياة.

وبهده الطريقة يستطيع الإنسان أن يصل إلى ما يرغب في الوصول إليه مستعينا بذكائه ومعرفته وتسخيرها لنيل مبتغاه[15].

إذن المعرفة هي كل مجموعات من التصورات والتنظيرات التي تترجم وتجسد إلى نشاطات إنسانية مختلفة.

أنواع المعارف:

هناك نوعين من المعارف:

المعارف العامة أو غير العلمية والمعارف العلمية.

المعارف العامة أو غير العلمية:

وهي تلك التي يكتسبها الفرد عن طريق المعايشة والاحتكاك اليومي مع أفراد المجتمع ومشاهدة ما يحدث فيه، وتكون هذه المعرفة عبارة عن تكوين انطباع عام لمختلف المواضيع والأحداث.

ويمكننا جمع مختلف أنواع المعارف العامة أو غير علمية في ثلاثة فئات كبرى وهي:

المعارف العادية أو الشعبية، معارف الحرفة أو المهنة، المعارف الدينية.

إن هذه المعارف الناشئة عن مستويات إدراك مختلفة هي عبارة عن مجموعات مختلفة من المعارف التي تم إنتاجها وتحويلها وفق شروط الواقع, أو بعض مظاهره وأوجهه، وهو نظام منسجم ومتماسك إلى حد ما، ومقبول أو صحيح إلى حد ما ومتنازع حوله إلى حد ما أيضا.

إن المعارف العادية، مثلا عادة ما تصل إلينا عن طريق التقليد أي عن طريق التفكير والتصرف الموروث عن الماضي أو عن طريق الاعتقادات الشعبية (Croyances populaires)، أو الخرافات (Superstition)، أو الحدسيات، كما يمكن لبعض التجارب أن تكون أيضا مصادر لهذا النوع من المعارف.

كقاعدة عامة، معظم معارفنا وكيفيات تصرفنا في تفكيرنا وأعمالنا، غالبا ما نستمدهما ونقتبسهما في هذه المعارف غير العلمية، ومنها أيضا نستمد تفسيراتنا للواقع والظواهر التي تواجهنا.

إن هذه المعارف والتفسيرات التي تكزن ما نسميه بالحس المشترك يمكن أن تظهر فعالية كبيرة في الحياة اليومية، لكنها لن تكون ملائمة للبحث العلمي[16].

المعرفة العلمية:

أما النوع الثاني من المعرفة تتمثل في المعرفة العلمية الدقيقة التي لا تقوم على أساس الحدس والتخمين، وإنما على أسس علمية ومنهجية شاملة للموضوع وتكون النتيجة النهائية قائمة على التحليل الدقيق للحقائق بالأدلة والبراهين العلمية عن محتوى الموضوع، وبهذا تكون المعرفة مدعمة بحقائق علمية لا تقبل الجدل إلا إذا ظهرت عوامل جديدة تستدعي إعادة النظر فيها تم اكتشافه وإثراءه بما هو جديد في هذا الميدان.

" إن المعرفة العلمية هي نوع من المعرفة المتنامية باستمرار وهي موجهة نحو دراسة الظواهر والتحقق منها، تلك الظواهر التي هي عبارة عن وقائع مدركة بصفة مباشرة أو غير مباشرة من خلال الحواس والتي تمثل موضوع المعرفة العلمية التي تركز على ظواهر تدركها الحواس، وتحاول عن طريق نشاطها البحثي أن تجعلها مفهومة، إنها تراكم لمعطيات يمكن التحقق

منها والتي تعتبر هيكلها المعرفي، إذن المعرفة العلمية تقوم على أحداث ووقائع، أو على أعراض وآثار إدراكها، ويبقى علينا نحن التحقق من طبيعتها بواسطة الاختبار "[17]، من أجل الوصول في النهاية إلى حجج وبراهين تأكد صحتها أو نفيها.

ونشير إلى أن المعرفة العلمية تتميز بتطورها الدائم والمستمر، إذ أنها في حالة انتشار مستمر من أجل تأكيد صحتها أو إنكارها أو نفيها، وهذا ما يؤدي إلى تحقيق هدفها والوصول إلى اكتشافات متنوعة وكل اكتشاف يكون بداية في اكتشاف آخر، وهكذا فهي عبارة عن سلسلة مترابطة تكمل بعضها البعض، والسبب والمسبب في إنتاج آخر، وهذا ما نعبر عنه بذلك الكم المتراكم من المعارف المختلفة أي حوصلة المعارف غير متناهية.

إذن المعرفة العلمية تتطور وتتقدم دائما ولا يمكن وجود نهاية لها بحيث أنها لا تكتفي بكل ما وصلت إليه من معارف فضلا عن ذلك أن الشخص الباحث لا يبدأ بحثه من العدم، كما لو أن تم في مجاله أي شيء من قبل ولكن الأمر عكس ذلك، فقد عرف النظريات وتطرق لمختلف الاكتشافات السابقة، وبطبيعة الحال يستعملها إما لتنقيتها وتصفيتها وتكرارها وإما الإعتراض عليها بطريقة أو أخرى لأن التقاليد العلمية لا تنفي أو تتجاهل أبدا المعطيات والتفسيرات الجديدة التي يتم أو يجرى اقتراحها باستمرار.

ومن جهة أخرى فهنالك تقسيم آخر للمعرفة يكون على أساس أن طرق الوصول إلى هذه المعرفة يختلف على حسب الموضوع فكل موضوع طريقة خاصة به للبحث.

وتنقسم المعرفة إلى ثلاثة أنواع على حسب صعوبتها في الدراسة:

الدرجة الأولى: المعرفة الحسية.

تتمثل المعرفة الحسية في أنها معرفة ذاتية يكتسبها الإنسان عن طريق اللمس والاستماع والمشاهدة وبعد هذا النوع من المعرفة بسيط لأن حجج الإقناع فيه غير ملموس وثابتة في ذهن الإنسان.

الدرجة الثانية: المعرفة الشاملة أو الفلسفية.

هذا النوع من المعرفة في الدرجة الثانية من الصعوبة، " ويتطلب النضج الفكري، والتعمق في دراسة الظواهر الموجودة حيث أن مستوى تحليل الأحداث والمسائل المدروسة يوجب الإلهام بقوانين وقواعد علمية لاستنباط الحقائق عن طريق البحث والتمحيص "[18].

وفي غالب الأحيان يتعذر على الباحث الحصول على أدلة ملموسة وقاطعة تثبت حججه ولكنه يستعمل المنطق والتحليل لإثبات النتائج المتوصل إليها.

الدرجة الثالثة: المعرفة العلمية التجريبية.

تقوم هذه المعرفة على أساس: " الملاحظة المنظمة المقصودة للظواهر، وعلى أساس وضع الفروض الملائمة والتحقق منها بالتجربة، وجمع البيانات وتحليلها "[19].

وتعتمد المعرفة العلمية التجريبية أن لا يكتفي الباحث بتوضيح معاني المفردات فقط، بل يعمل ويحاول أن: " يصل إلى القوانين والنظريات العامة التي تربط هذه المفردات ببعضها البعض، وتمكنه من التعميم والتنبؤ بما يحدث للظواهر المختلفة، في ظروف معينة "[20].

وبناء على ما تقدم تعتبر المعرفة أوسع وأشمل من العلم الذي نتطرق له في المطلب الثاني.

2-1-2.مفهوم العلم:

يصعب إيجاد تعريف متفق عليه للعلم لأسباب كثيرة تتصل في مجملها بشروط صحة التعريف من الناحية المنطقية، فالمواضيع التي وجهت للعلوم المختلفة ليست ذات طبيعة واحدة، ولا هي ذات خصائص موحدة، بحيث يمكن أن نصوغ تعريفا جامعا مانعا، فبعض مواضيع العلم محسوسة، حال الفيزياء والكيمياء، وقابلة للقياس، ولكن غير المحسوس، ولهذا فإن الموضوع هذا عصي على التجربة والملاحظة، وبعض آخر من العلوم معياري كعلم الأخلاق الذي يبحث في ما يجب أن يكون وليس في الكائن[21].

مختلف التعاريف الخاصة بالعلم:

لغة: " العلم هو معرفة الأمر معرفة جيدة، أو هو معرفة إحدى التقنيات، أو المقدرة على إتقان فن من الفنون ".

إصطلاحا: العلم هو مجموع المعارف الوضعية في اختصاص معين، منسقة حسب مبادئ واضحة ومؤكدة بطريقة عقلية، في مقابل الشائعة بين عامة الناس والماورائيات، والفلسفة والتقنية، والفن، والدين"[22].

يعتبر العلم اليوم الأساس القاعدي الذي يتوقف عليه تقدم المجتمعات وتطورها في مجالاتها التنظيمية المختلفة، وهو يتخذ أشكالا مختلفة، ويبرز لنا Vladimir Kourgaholl: " إن العلم اليوم هو حقيقة معقدة، ومن الصعب تقديم تعريف محدد له، بحيث أنه من جهة إتجاه جانب الطبيعة هو مجموعة معارف منهجية للتفسير والفعل"[23].

أما كارل بيرسون Karl Person فقد بين: " أن ميدان العلم غير محدد ... فمادته لا نهاية لها، كل مجموعة من الظواهر الطبيعية، كل طور من أطوار الحياة الاجتماعية، كل مرحلة من مراحل التطور القديم والحديث ... كل ذلك يعتبر مادة العلم "[24].

إذا كان العلم يقوم بدراسة وتحليل الظواهر فمن هذا المنطلق يعتبر العلم: " ذلك الفرع من الدراسة الذي يتعلق بكيان مترابط من الحقائق الثابتة المصنفة، والتي تحكمها قوانين عامة، تحتوي على طرق ومناهج موثوق بها، لاكتشاف الحقائق الجديدة في نطاق هذه الدراسة "[25].

ويحدد العلم مجموعة من المعارف المنظمة خاصة بمجموعة من الأحداث والظواهر، وأحيانا أخرى تتحدد وظيفة الباحثين العاملين في إطار قواعد وطرق وتقنيات ومناهج.

إن جل القراءات المتعلقة بهذا الموضوع، من أبرزها الإشكالات التي طرحها "Merton" حول العلم تكمن أساسا في تساؤلاته العامة للعلوم وكذا تحديد القواعد والأساليب التي تنظم سلوك العلماء والباحثين، مع إبراز علاقاتهم ببعضهم البعض ومن الأمثلة التي يوضحها لنا هذا المفكر تلك المتمثلة في القواعد الأساسية للعلم، وهذا وضحه في مقال له تم نشره سنة 1942 تحت عنوان: " **الواجبات الاجتماعية للعلم** "، وبشكل محدد ينطلق "Merton" من فكرة أن العلم والمجموعات العلمية التي تحكمها وتديرها أربعة قواعد ذات أهمية والمتمثلة في:

1-قاعدة العالمية.

2-قاعدة العمومية.

3-قاعدة التجريد.

4-قاعدة الشك المنظم [26].

إن تحليل هذه القواعد تؤدي إلى القول أن للعلم أهمية ومكانة بالغة، بحيث يقوم بعملية إنتاج مستمر للمعرفة للإختبار، وهذا ما يطلق عليه المفكر بالنسق أو النظام الأخلاقي للعلم.

لقد تباينت واختلفت هذه فيما بينها إلا أننا نستطيع أن نشملها في أن: " العلم هو مجموع مسائل وأصول كلية متعلقة بموضوع ما مرتبة على نظام بخصوص، أو هو معرفة منظمة "[27].

وقد اتفقت هذه التعاريف بأن التطور والتغير الذي يشهدهما العالم في شتى الميادين هي نتاج تطور وتراكم العلوم نفسها، بإعتبارها تشكل المنطلق الأساسي للنهضة الحضارية العالمية.

وبناء على ما سبق فإن المعرفة أوسع وأشمل ويعد العلم هو نوع من هذه المعرفة أو شكل من أشكال المعرفة المختلفة القائمة على وقائع وحقائق التي تهتم بتطوره المستمر والدائم، فالعلم نشاط علمي موجه إلى إنتاج المعرفة يتميز بنمط من التنظيم خاص به، كما يتميز أيضا بحركية وديناميكية كبيرة.

مميزاته:

إن هدف العلم هو البحث في العلاقات بين الظواهر الطبيعية معتمدا في ذلك على المعرفة المصنعة للتوصل إلى النتائج المدعمة بالحقائق.

ولهذا فإن الأسلوب العلمي يتميز عن باقي الأساليب الفكرية الأخرى وتتمثل مميزاته فيما يلي:

1-الموضوعية:

" ويقصد بها أن يلتزم الباحث بالاعتماد على مقاييس علمية دقيقة وإدراج الحقائق التي تدعم وجهة نظره، وكذلك الحقائق التي تتضارب مع منطلقاته وتصوره فالنتيجة لابد أن تكون منطقية منسجمة مع الواقع، وعلى الباحث أن يتقبل ذلك، ويعترف بالنتائج المستخلصة حتى ولو كانت غير مطابقة لتصوراته وتوقعاته.

2-الاعتماد على مقاييس معينة:

وتعني هذه الميزة ضرورة احترام جميع القواعد العلمية المطلوبة لدراسة كل موضوع، لأن غياب بعض العناصر يقود في النهاية إلى إبراز نتائج مخالفة للواقع. وعليه فإن عدم استكمال الشروط العلمية المطلوبة يحول دون حصول الباحث على نتائج علمية مقبولة "[28].

3-طريقة التوصل إلى النتائج الهادفة:

" إن الغرض من استعمال العلم هو الوصول إلى الحقيقة المنشودة، وهذا يتطلب إستخدام الطريقة الصحيحة والهادفة، وإلا فقدت الدراسة قيمتها وجدواها "[29].

4- الانفتاح العقلي:

إن الباحث الحقيقي هو ذلك الشخص المتمسك بالروح العلمية والمتطلع دائما للوصول إلى المعرفة الحقيقية، والذي يحرص دائما على عدم إظهار التزمت أو التشبث في مواقفه وآرائه، بحيث يعمل على أن يكون ذهنه متفتحا على كل تغيير في النتائج المتوصل إليها لأن لا مفر من الاعتراف بالحقيقة وإن كانت في بعض الأحيان غير مرضية.

5- ضرورة التأني والابتعاد عن إصدار الأحكام المرتجلة:

إن للعلم كما ذكرنا آنفا مميزات على كل باحث أن يتصف بها ويعمل على إعطاءها قيمتها الحقيقية من أجل تحقيقها، ومن بين هذه المميزات هي عدم إصدار أي حكم أو التحدث عن أي نتيجة إلا إذا كانت نابعة من أدلة وبراهين التي تثبت صحة النظريات والإفتراضات الأولية، وبالتالي أي نتيجة متوصل إليها يجب أن تكون نابعة من أسس علمية المستمد من أدلة وبراهين علمية تثبت صحتها.

6- الابتعاد عن الجدل:

" بالنسبة للعلم فإن المعطيات العلمية في التحليل والنقاش والتعرف على الحقيقة، تقوم على أساس التطرق إلى جوهر الموضوع وليس الدخول في جدل والتغلب على الخصم، لأن الباحث لا خصم له.

فالهدف هو البحث عن الحل المنطقي المدعم بالحجج والأدلة القاطعة وليس الدخول في جدال قد يكون عميقا "[30].

بصفة عامة وإنطلاقا عما تقدم ذكره فقد تتلخص مميزات العلم عن بقية المعارف، في العناصر التالية:

-الموضوعية، وشرطها القطيعة عما سبق.

-الاعتماد على معايير، ومقاييس معينة المناسبة للموضوع، وإحترامها.

-استخدام منهج مناسب للموضوع، استخداما صارما. (الإلتزام الصارم بالمنهج المناسب).

-التقيد بالروح العلمية.

-الإلتزام بالبرهنة دائما.

أهميته:

-العلم اختصاص، ولكونه صورة منظمة من صور التفكير يستطيع أن يصل بالإنسانية إلى أرقى المستويات من درجة التقدم والتطور ويعتبر بمثابة الوسيلة الوحيدة التي تسمح بتوفير الحياة المناسبة للإنسانية أجمع، وتتلخص أهميته في تحقيق ما يلي:

-العلم عامل تقدم الفنون والصناعات وبالتالي فإنه عامل توحيد في نمو الجنس البشري.

-يؤثر العلم في صور التفكير ويخلصها بساطتها القديمة، ويقدم للفنون وسائل تعبير جديدة.

-يقدم حلولا أرقى من الحلول العفوية للمشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

-يساعد البشرية على حسن وعي الذات.

-يساعد الأفراد والدول والجماعات على حسن التنبؤ والتخطيط لمجابهة الأخطار والاحتياجات المتوقعة[31].

أهدافه:

يمكننا أن نصف العلم بأنه: " هيكل نظامي من المعرفة الخاصة بظاهرة ما في شكل يسمح لنا بالتعامل معها بصورة مقبولة ومباشرة، وهناك مجموعة من الأهداف الخاصة بالعلم هي: الوصف، التفسير، التنبؤ، والتحكم "[32].

الوصف:

إن من بين أهداف العلم الأكثر دقة هو النجاح والتمكن في وصف الواقع على حقيقته وبتعبير آخر هو إنتاج... أكثر صدق ما أمكن حول خصائص الموضوع أو الظاهرة المطروحة للدراسة على اختلاف مجالاتها وتخصصاتها بمعنى أن: " الوصف هو ذلك التمثيل المفصل

والصادق لموضوع أو ظاهرة ما "[33]، بحيث سيحاول الباحث بذل قصارى جهده من أجل التدقيق والتعمق في مختلف عناصر الموضوع، إذن الوصف هو واحد من أهداف العلم.

التفسير:

إن العلم لا يتوقف عن وصف المواضيع والظواهر الملاحظة بل يتعدى ذلك وفي الواقع فإن من بين الأهداف الأكثر جوهرية، هو الوصول إلى تفسير هذه الظواهر التي تعتبر المسعى رئيسي وأساسي للمسار العلمي، ذلك لأن الغاية من العلم الكشف عن طريق الملاحظة للعلاقات بين الظواهر، والعلاقة التي نشير إليها هي تلك العلاقة السببية القائمة بين الظواهر، بمعنى العلاقة التي تجعل إحدى الظواهر سببا في وجود ظاهرة أخرى أو عاملا رئيسيا في ظهورها، وبهذا فإن التفسير يبحث في الكشف عن العلاقات التي تصف الظاهرة أو عدة ظواهر.

التنبؤ:

إن العلم يهدف إلى التنبؤ وتوقع الحوادث في المستقبل وذلك إنطاقا من معطيات ونتائج إستنتجها من الماضي في ظل شروط معينة، لأن الإنسان في حاجة دائمة لمعرفة ما سيكون من أجل الاستعداد له ومواجهته بما يناسبه معتمدا في ذلك على مبدأ معتمدا في ذلك على الحتمية، وبهذا يحقق العلم تجاوز الحاضر لمعرفة المستقبل.

الضبط والتحكم:

من أهداف العلم الضبط والتحكم في الظواهر والأحداث والوقائع والأمور، والسيطرة عليها، وتوجيهها لصالح الإنسانية.

" ولقد يكون الضبط والتحكم نظريا بالبيان والتفسير وشرح كيفية الضبط والتحكم، ولقد يكون الضبط والتحكم عمليا فيستخدم العلم من أجل السيطرة والتوجيه لتجنب السلبيات، أو القيام بأمور إيجابية، حال التحكم في الطبيعة أو مكافحة انتشار الأوبئة "[34].

التصنيف:

يرى بعض المفكرين والباحثين أن العلم لا يكتفي بالوصف والتفسير فقط بل هو يبحث أيضا في تصنيف وترتيب المواضيع والظواهر، وللقيام بذلك فإنه:

" يقوم بإختصارها وإختزالها في بعض الفئات من العناصر وذلك بتجميعها حسب بعض المقاييس ومدى ملامتها، ذلك لأن بعض هذه المواضيع والظواهر بتميز بالتقارب أو التشابه إذا ما قيس بمواضيع وظواهر أخرى، كما يمكن أن تتنوع مقاييس التجمع حسب أهداف البحث، إذن التصنيف يعمل على تجميع أشياء أو ظواهر انطلاقا من مقياس واحد أو عدة مقاييس"[35].

2-2. مفهـــوم البحـــث العلمـــي، أنواعه ومؤسساته:

2-2-1.تعريف البحث العلمي وخصائصه:

تعريف البحث العلمي:

لقد تطرق العديد من المفكرين إلى تحليل وتأويل ظاهرة البحث العلمي، فكل واحد منهم قد نظر إلى الموضوع على حسب ميولاته، وقناعته، وزاويته الخاصة به.

البحث لغويا: هو الطلب والتفتيش وتقصي الحقيقة من الحقائق أو أمر من الأمور.

العلمي لغويا: فهو كلمة منسوبة إلى العلم، والعلم يعني المعرفة والدراية وإدراك الحقائق، ويعني كذلك الإحاطة والإلمام بالحقائق وكل ما يتصل بها، كما سبق وأن ذكرنا فقد تعددت التعاريف الخاصة بالعلم وهذا ما جعل نسبة البحث إليها سبيل تعدد تعريفات البحث العلمي أيضا، ونذكر بعضها فيما يلي:

البحث العلمي: هو التقصي المنظم بإتباع أساليب ومناهج علمية محددة للحقائق العلمية بقصد التأكد من صحتها أو تعديلها أو إضافة الجديد لها[36].

ونجد أنه من الصعب تعريف البحث العلمي تعريفا شاملا يتبناه جميع الأطراف فقد عرفه أحد خبراء اليونسكو في مجال البحث العلمي: " جون ديكنسون Johndiensonne " البحث العلمي أنه إستقصاء منهجي في سبيل زيادة مجموعة المعرفة[37].

وعرفته " فان دالين Van Daleni " أنه محاولة دقيقة ومنظمة ونافذة للتوصل إلى حلول لمختلف المشكلات التي تواجهها الإنسانية، وتثير قلق وحيرة الإنسان[38].

ويعتبر البحث العلمي نشاط علمي منظم، وطريقة في التفكير وأسلوب للنظر في الوقائع، يسعى إلى كشف الحقائق معتمدا على مناهج موضوعية من أجل معرفة الإرتباط بين هذه الحقائق ثم استخلاص المبادئ العامة والقوانين[39].

ويعرف كذلك بأنه: " عبارة عن الفحص والتقصي المنظمين للحقائق الذين يرميان إلى إضافة معارف جديدة إلى ما هو متوفر منها فعلا بطريقة تسمح بنشر وتعميم ونقل نتائجها إلى الغير بالتدليل عليها والتأكد من صحتها وصلاحيتها للتعميم"[40].

ويعرف البحث العلمي أيضا بأنه عملية منظمة يقوم بها شخص يسمى الباحث، من أجل الوصول إلى الحقائق في شأن مشكلة تسمى موضوع البحث، بإتباع طريقة علمية منظمة تسمى مناهج البحث هدفه الوصول إلى حلول أو نتائج صالحة للتعميم على المشاكل المماثلة تسمى نتائج البحث.

وبهذا يمكن القول بأن مقومات البحث العلمي ثلاثة هي:

- الباحث.

- موضوع أو مشكلة البحث.

- منهج أو طريقة البحث[41].

ونستنتج من التعاريف المذكورة والخاصة بالبحث العلمي:

أنه: " مجموع الطرق الموصلة إلى معرفة الحقيقة، وفي العادة يطلق إسم باحث على الشخص الذي يحاول البحث عن الحقيقة، ويعتمد البحث العلمي على مناهج، والمنهج في اللغة هو الطريق الواضح في علم أو عمل، والمنهج العلمي هو الدراسة الفكرية الواعية للمناهج المختلفة التي تطبق في مختلف العلوم تبعا لإختلاف موضوعات هذه العلوم، وهي قسم من أقسام المنطق، وليس المنهج سوى خطوات منظمة يتبعها الباحث في معالجة الموضوعات التي تقوم بدراستها، إلى أن يصل إلى نتيجة معينة، وبهذا يكون في مأمن من أن تحسب صوابا أو العكس"[42].

إذن من خلال ما ذكرناه عن مصطلح البحث العلمي فإنه يشتمل على نقاط عامة تحدد شروط المفهوم الدقيق لهذا المصطلح والتي تتمثل فيما يلي:

1 - أن البحث عبارة عن عملية تطويع الأشياء والمفاهيم والرموز.

2 - أنه الوسيلة للإستعلام أو الإستقصاء المنظم الدقيق.

3 - يقوم الباحث بإجراء بحثه بغرض اكتشاف معلومات أو علاقات جديدة.

4 - يهدف البحث إلى تطوير أو تصحيح أو تحقيق النظريات أو المعلومات المتاحة.

5 - يتبع الباحث في تحقيق هدفه هذا خطوات المنهج العلمي خصوصا فيما يتعلق باختيار الطريقة المناسبة والأدوات اللازمة ذات الصدق والثبات الجيد"[43].

ونظرا لتعدد التعاريف والمفاهيم الخاصة بالبحث العلمي فهنالك فئة من الباحثين الذين نظروا للبحث العلمي من وجهة نظرتهم الخاصة، ومجملا تتلخص نظرتهم في أن البحث العلمي هو إستقصاء دقيق يهدف إلى إكتشاف حقائق وقواعد عامة يمكن التحقق منها مستقبلا، ولاعتبار أي دراسة معينة بحيث أولا يجب أن تتوافر المقاييس والعوامل التالية:

1 - أن تكون هناك مشكلة تستدعي الحل.

2 - وجود الدليل الذي يحتوي عادة على الحقائق التي تم إثباتها بخصوص هذه المشكلة وقد يحتوي هذا الدليل على رأي الخبراء.

3 - التحليل الدقيق لهذا الدليل وتصنيفه، حيث يمكن أن يرتب الدليل في إطار منطقي وذلك لإختباره وتطبيقه على المشكلة.

4 - استخدام العقل والمنطق لترتيب الدليل في حجج وإثباتات حقيقية يمكن أن تؤدي إلى حل المشكل.

5 -الحل المحدد، والذي يعتبر الإجابة على السؤال أو المشكلة التي تواجه الباحث، حيث أن البحث العلمي الكامل يجب أن يبنى على ما يمكن أن تكون عليه آراء الخبراء مفيدة لأغراض التأكد والتعزيز ولكنها لا تحل محل الحقائق.

6 -بعد أن يتأكد الباحث من الحقائق، يقوم بإختبار وتحري النتائج التي يصل إليها بجميع الطرق الممكنة وذلك للتأكد من أنه على صواب فيما انتهى إليه من نتائج.

7 -بعد اكتشاف الحقائق يضعها في إطار منطقي للوصول إلى تعميم وبهذا فإن البحث العلمي الكامل يتطلب دائما العمل المضني والطويل للتوصل إلى دليل حقيقي ونتائج ملموسة "[44].

ومما سبق نلاحظ أن مفهوم البحث العلمي يشتمل على معاني ومفاهيم مشتركة سواء الخاصة والنابعة من مختلف التعاريف المذكورة سابقا أو الخاصة بأصحاب النظر الخاص، فيما يتعلق بالبحث العلمي.

تطور مراحل البحث العلمي:

لقد استطاع الإنسان عن طريق المصادر المختلفة التي سبقت المنهج أو الطريقة العلمية في البحث، أن يتحصل على مختلف المعارف والمعلومات التي تساعده في حل مشكلاته اليومية البسيطة والتي كانت دافعا لمقدرته على فهم وتفسير الأشياء والظواهر والأحداث التي تدور من حوله.

وقد كانت هذه المعلومات مقنعة بالنسبة له، وتقبلها دون مناقشة صحتها مع أن معظم هذه المعلومات قد كشف عنها البحث العلمي بأنها بعيدة كل البعد عن الحقيقة العلمية ولا تقدم تفسيرات صحيحة للظواهر والمشكلات المختلفة.

ومن أجل الوصول للمعرفة، إستعان الإنسان منذ القدم بطرق وأساليب متنوعة، التي من خلالها كان تطور واستمرارية البحث العلمي. وبالتالي فقد مر البحث العلمي بمراحل مختلفة غير منفصلة تماما عن بعضها البعض والتي نوجزها فيما يلي:

1 -" مرحلة الصدفة، وفيها كان الإنسان ينسب الحوادث والظواهر التي تواجهه إلى الصدفة دون أن يبحث عن العلل والأسباب.

2 - مرحلة المحاولة والخطأ والإعتماد على الخبرة، وفيها كان الإنسان يظل يجرب حتى يجد حلا للمشكلة التي يواجهها، ومن هذا الحل كان الإنسان يكون بعض القواعد العامة والتعميمات التي يعتمد عليها في حياته اليومية البسيطة.

3 - مرحلة الإعتماد على السلطة والتقاليد، وفيها كان الباحث يستند إلى آراء وأفكار وأفعال القادة وأصحاب السلطة الدينية والسياسية، التي كانت من القوة بحيث تصبح وجهة نظر تقليدية، حتى وإن كانت خاطئة.

4 – مرحلة التكهن والتأمل والجدل والحوار، وفيها بدأ الباحث يشك في آراء السلطة وفي التقاليد السائدة ويعتمد على الجدل والمنطق للوصول إلى الحقائق وتفسير الظواهر وحل ما يواجهه من مشكلات وظهر في هذه المرحلة التفكير القياسي الذي يقوم على الإنتقال من المقدمات إلى النتائج، والتفكير الإستقرائي الذي ينتقل من الشواهد الجزئية إلى الحكم الكلي.

5 – مرحلة المعرفة أو الطريقة العلمية التي شاعت أولا في العلوم الطبيعية، ثم إجراء التجارب وجمع البيانات للوصول إلى نتائج تؤيد أو تنفي الفرضيات الموضوعة "[45].

" ويرى " أوغست كونت " عالم الاجتماع أن الفكر الإنساني مر في تطوره بالمراحل الثلاثة التالية:

1-المرحلة الحسية: وفيها إعتمد الإنسان على حواسه وما يراه ويسمعه دون محاولة معرفة العلاقات القائمة بين الظواهر، مرحلة الوصف فقط وليس الفهم.

2-مرحلة المعرفة الفلسفية التأملية: أو مرحلة البحث عن الأسباب والعلل الميتافيزيقية البعيدة عن الواقع، وفيها فكر الإنسان بالموت والحياة والخلود.

3-مرحلة المعرفة العلمية التجريبية: أو مرحلة نضج التفكير البشري وتفسير الظواهر تفسيرا علميا وإدراك ما بينها من روابط "[46].

وملاحظة أن المراحل المختلفة التي مر بها التفكير أو البحث العلمي ليست مراحل منفصلة تماما عن بعضها البعض إنما تتضمن أساليب مازالت تستخدم إلا اليوم عند بعض المجتمعات.

لماذا نقوم بإجراء البحوث؟.

يمكن أن يكون الدافع لإجراء البحوث العلمية والدراسات واحدا أو أكثر من التالية:

- الرغبة في خدمة المجتمع.
- الرغبة في التعرف على الجديد وإكتشاف المجهول.
- الرغبة في مواجهة التحدي لحل المسائل غير المحلولة.
- الرغبة في الحصول على درجة علمية أو أكاديمية (ماجستير، دكتوراه).
- توجهات المؤسسة وظروف العمل لإجراء البحوث والدراسات.
- الشك في نتائج البحوث والدراسات السابقة.
- المتعة العقلية في إنجاز عمل أو إبداع أو حل مشكلة تواجه شخصا أو جماعة.

وهناك أربعة أهداف أساسية تسعى البحوث العلمية لتحقيقها:

1-" إستعراض المعرفة الحالية وتحليلها وإعادة تنظيمها، وهذا يمكن أن يكون أسلوبا تدريبيا لطلاب البحث، وغالبا ما يكون البحث نظريا مكتبيا.

2-وصف موقف معين أو مشكلة محددة (البحوث النظرية).

3-بناء أو تكوين نموذج جديد وهو أعقد أنواع البحوث وأكثرها كلفة.

4-وضع تفسيرات وتحليلات لشرح ظاهرة معينة وهو النوع المثالي الذي يعتمده الباحثون المهنيون"[47].

خصائص البحوث العلمية:

يتصف البحث العلمي بمجموعة مترابطة من الخصائص الأساسية التي لابد من توافرها لتحقيق أهدافه ويلخصها "Sekran" على النحو التالي:

- "الموضوعية Objectivety.
- الإختبارية والدقة Testability and Accuracy.
- إمكانية تكرار النتائج Replicability.
- التبسيط والإختصار Parismony.
- أن يكون للبحث العلمي غاية أو هدف.
- استخدام نتائج البحث لاحقا في التنبؤ بحالات ومواقف مشابهة "[48].
-

ويتميز البحث العلمي بعدة خصائص نرتبها على النحو التالي:

1-يسير البحث وفق طريق منظمة تتلخص فيما يلي:

أ-يبدأ البحث بسؤال في عقل الباحث.

ب-يتطلب البحث تحديدا للمشكلة، وذلك بصياغتها صياغة محددة، وبمصطلحات واضحة.

ج- يتطلب البحث وضع خطة توجه الباحث للوصول إلى الحل، فالبحث إذن نشاط موجه.

2-يتعامل البحث مع المشكلة الأساسية من خلال مشكلات فرعية.

3-يحدد اتجاه البحث بفرضيات مبنية على إفتراضات أو مسلمات بحثية واضحة قياسا على إفتراضات العلم الأساسية.

4-يتعامل البحث مع الحقائق ومعانيها وتفسيراتها، ويلعب الباحث دور المكتشف للعلاقات بين المتغيرات، ويعتمد البحث على المنطق في تقبل إجراءاته وفحص تعميماته.

5-للبحث صفة دورية، بمعنى أن الوصول إلى حل مشكلة البحث، قد يكون بداية لظهور مشكلات بحثية جديدة، وهكذا.

6-البحث العلمي عمل دقيق يتطلب صفات في الباحث نفسه، أهمها:

- الصبر والمثابرة.
- حب الاستطلاع والتقصي (الفضول العلمي).
- عدم التشهير العلمي بالآخرين أو السخرية من منجزاتهم.
- الموضوعية والأمانة والبعد عن الذاتية.

7-البحث العلمي عمل هادف، وللنتيجة التي يتوصل إليها خاصيتان أساسيتان هما:

- إمكانية التحقق.
- وقابلية التعميم.
-

ويمكن تلخيص خصائص البحث العلمي على النحو التالي:

1-البحث العلمي عبارة عن نظام (System) متكامل وهادف، ويقوم على الربط بين الوسائل والإمكانيات المتاحة من أجل الوصول إلى غايات مرسومة ومشروعة تتمحور حول حاجات الإنسان ومشكلاته وفرصة تقدمه إلى الأمام.

2-يتكون البحث من أجزاء مترابطة هي الشكل والمحتوى والأسلوب.

3-البحث العلمي نشاط قائم على عدد من المرتكزات والمتطلبات المادية والمعنوية وأهمها:

- عناصر بشرية مؤهلة تتميز بالقدرة الإبداعية والعلمية والعملية في مجال البحث العلمي والتخصص الأكاديمي.
- مخصصات مالية ومادية مناسبة لنشاط البحث العلمي.

- الدعم والتشجيع والتنسيق والتعاون على كافة المستويات الشخصية والرسمية والدولية.
- تسهيلات إدارية ومكتبية متطورة بما في ذلك مصادر المعلومات الحديثة وخدمات المكتبات والمعلومات المتقدمة.
- الإلتزام بالقواعد العلمية والأخلاقية في البحث.

4-البحث العلمي جهد إنساني ونشاط يتمحور حول الإنسان نفسه، فهو وسيلة وغاية وعليه يتوقف مستوى التقدم العلمي.

5-البحث العلمي نشاط منظم، قائم على مجموعة من القيم والقواعد والأصول والطرق المنهجية، المعروفة والمقبولة عليما وعمليا والمتطورة باستمرار، أي أنه بعيد عن العشوائية والإرتجالية والمزاجية والشخصية والفوضى.

6-البحث العلمي يقوم على تطبيق الطريقة العلمية في تحليل المشكلات ودراسة الظاهرة الطبيعية والاجتماعية.

وترتكز الطريقة العلمية على ما يلي:

- الموضوعية والحياد في تحديد المشكلات وبحثها وتحليلها.
- الاعتماد على مقاييس محددة وإجراءات معروفة في معالجة المشكلات.
- إيجاد الأدلة العلمية الملائمة والمقنعة والمشروعة وتقديمها بصدق وأمانة.
- الإبتعاد عن الجدل العقيم (النقاش عديم الفائدة).
- الإنفتاح العقلي والعلمي والإستعداد المخلص لقبول الآراء الأخرى"[49].

7-" البحث العلمي يقوم على وضوح الرؤيا والربط الفعال بين الوسائل والغايات.

8-البحث العلمي يتميز بالسعي نحو التجديد وتوخي التميز شكلا ومضمونا وأسلوبا.

ويقوم البحث العلمي على الإفتراضات التالية:

1-أن البحث العلمي عبارة عن نظام متكامل وشامل لمكونات داخلية عديدة تمنع كنظام فرعي يشكل جزءا من نظام كلي معقد هو نظام الكون والإنسان والطبيعة، وهو نظام مفتوح يتفاعل مع البيئة ويتأثر ويؤثر فيها، ويتصف بالديناميكية والتغير والمرونة والاستجابة لمتطلبات الحياة.

2-يستند البحث العلمي إلى مجموعة من القواعد الشكلية والمحتوى الموضوعي والأساليب العلمية المنظمة التي تشكل بمجموعات خصائص ومرتكزات المنظومة الفكرية للبحث العلمي كمجال تخصص متميز.

3-البحث العلمي هو نشاط إنساني هادف وتطبيقي يقوم على تسخير الفكر العلمي لتوجيه الممارسة والخبرة العلمية للإنسان من خلال الربط الفعال بين الوسائل والغايات التي ترمي لتحقيق نتائج ذات قيمة إيجابية.

4-البحث العلمي لا يعمل في فراغ مطلقا، بل ينشأ ويتطور ويتفاعل ويمارس في إطار نظام وبيئة شاملة للجوانب الاقتصادية والاجتماعية والإدارية والسياسية والتكنولوجية والأخلاقية وغيرها.

5-ترابط البحث العلمي والتطبيق العلمي ايجابيا، والتفاعل بينهما لخدمة الإنسان وتلبية طموحاته وحاجاته المتطورة، وإن أي تطور في مجال الفكر العلمي يؤثر على الممارسة والتطبيق العملي والبحوث المرتبطة بها "[50].

وإجمالا فإن خصائص البحث العلمي تتمثل في جملة من الخصائص المميزة له من غيره، من أهمها:

أ-البحث العلمي نظري لأن به يتم الانتقال من الواقعة الخام إلى الواقعة العلمية.

ب-البحث العلمي منظم ومضبوط، لأنه ينفذ تبعا لمناهج محددة دقيقة منظمة مخططة وبجهد هادف.

ج-البحث العلمي تجريبي أو تجريدي، أو معياري، حسب خصائص موضوعات المبحوث.

د-البحث العلمي حركي وتجديدي، لأنه باستمرار يحاول مقاربة الحقيقة ما أمكن.

ه-البحث العلمي كشفي وتفسيري.

و-البحث العلمي عام ومعمم، لأنه حسب أرسطو: لا علم إلا بالكليات "[51].

ونتيجة لذلك فإن الباحث العلمي له خصائص من حيث تفكيره.

<u>خصائص تفكير الباحث العلمي:</u>

أ-يستخدم الباحث العلمي التكوينات الفرضية أو الفروض، والنظريات العلمية لدراسة الأحداث والظواهر المختلفة والمشكلات وتفسيرها سواء كانت طبيعية كانت أو سلوكية، وبصورة منهجية، مدركا نسبية العلم وقابلية للتعديل والتطوير.

ب-يختبر الباحث العلمي فروضه ونظرياته معمليا وميدانيا بصورة دقيقة ومنظمة وشاملة.

ج-يقوم تفكير الباحث العلمي على ضبط المتغيرات "[52].

2-2-2. أنواع ومؤسسات البحث العلمي:

أنواع البحوث العلمية:

ونشير أن هناك عدة تصنيفات للبحوث العلمية النابعة والمستمدة من الأسس المعتمدة للتصنيف.

" فإذا أخذنا التصنيف على أساس الظواهر المدروسة كانت البحوث العلمية على النحو التالي:

- بحوثا حيوية.
- بحوثا اجتماعية.

ويمكن إختصار هذا التصنيف ليكون على النحو التالي:

- بحوثا طبيعية.
- بحوثا سلوكية.
-

أما إذا أخذنا تصنيف البحوث العلمية على أساس هدف البحث، كانت الأبحاث كما يلي:

1-أبحاثا هادفة إلى الكشف عن الحقيقة,

2-أبحاثا هادفة للتفسير النقدي.

3-أبحاثا كاملة.

أما التصنيف على أساس حجم الأبحاث تكون البحوث العلمية:

1-بحوثا قصيرة أو مقالات علمية، (ما بين 20- 40 صفحة مطبوعة).

2-رسائل الماجستير.

3-الأطروحات لنيل أعلى الدرجات الجامعية وهي الدكتوراه "[53].

وقد ارتأينا تأخير التصنيف المتعلق بتصنيف البحوث العلمية على أساس طبيعة البحوث ودوافعها، ويرجع ذلك أن هذا التصنيف من أبرز التصنيفات المتفق عليها والمتداول بين مختلف الأبحاث والدراسات الخاصة بالبحث العلمي.

ومن ثم نصل إلى تصنيف البحوث العلمية على أساس طبيعة البحوث ودوافعها:

1-بحوث أساسية:

" هي نوع من البحث يدور موضوعه حول النظريات والمبادئ القاعدية والذي يهدف إلى تطوير المعارف الخاصة بمجال ما دون مراعاة الإنعكاسات التطبيقية "[54].

وأيضا هي: " تلك البحوث التي تنشأ في الجامعات ومعاهد البحوث، والمؤسسات ذات الطابع العلمي، وهي كثيرا ما تتخذ شكل المبادئ والنظريات والقوانين العامة والتي توضع في دراسات وتقارير في المؤتمرات "[55].

ويطلق على البحوث الأساسية إسم البحوث العلمية النظرية وتهدف هذه البحوث أساسا إلى العمل على تطوير المعرفة العلمية والحصول على معارف جديدة في الميدان النظري دون أن تكون تهدف من ورائها إستغلالا منتظرا.

ومن خصوصيات البحوث الأساسية هو كونها نشاطات وأعمال جامعية وأكاديمية تقوم على اختبار النظريات والقوانين العلمية، ويحتاج إلى استثمارات كبيرة ذات نتائج غير مباشرة على المستوى التطبيقي، لهذا تعتبر هذه البحوث بمثابة قاعدة أو أرضية للبحوث التطبيقية، وهو مرتبط ضمنيا لإعتبارات والسياسات المتخذة من طرف الدول والحكومات، وهي أيضا المستوى الاقتصادي والصناعي التي تعيشها هذه المجتمعات التي تنشأ بها هذه البحوث ويعود ذلك إلى الأولويات التي تعتمد عليها في أهدافها من خلال تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويمتاز هذا النوع من البحوث بإعتماده على كفاءات وخبرات العلمية المتمكنة وبهذا يصبح للبحث العلمي دور هام وفعال في الكشف والتعرف على مختلف المشاكل الاقتصادية والاجتماعية وخاصة القيام بدراستها دراسة قائمة أساسا على الأسس العلمية البحتة.

ويتناول البحث العلمي النظري عادة الموضوعات والأفكار العلمية الأدبية والاجتماعية التي يطلق عليها العلوم الإنسانية، وهذا لا ينفي أنه بإمكان أن تنشأ البحوث النظرية الأساسية في علوم أخرى منها العلوم الدقيقة والتكنولوجية، لكن الغاية منها أن أهمية البحوث الأساسية تكمن في أن الباحث يهدف إلى إشباع غريزة حب الإطلاع والطموح العلمي.

فالباحث العلمي أثناء إعداده للبحث الأساسي لا يكون مهتما إطلاقا بتطبيقات أعماله البحثية[56].

إن من شأن البحث العلمي الأساسي أن يولد النظريات ويعتبر صدقها، بينما يترجمها التطبيق إلى واقع ملموس في إطار تعايش العلم والتكنولوجيا وتعاونهما للمنفعة المتبادلة[57].

نستنتج من هذا أن البحوث الأساسية تكمن أهميتها أساسا في تطوير المعارف العلمية والنظرية والتطلع الدائم والمستمر على كل ما يجري من تصورات وتجديدات على مستوى العالم.

إذن: " البحوث الأساسية أو النظرية تغذيها النزعة نحو الكشف الدائم والمستمر عن أسرار الطبيعة والقوانين التي تحكمها، إضافة إلى أنها تزود المجتمع العلمي التي تنشأ في إطاره ببطاقة لدخول منتديات تتفاعل ضمنها المجتمعات العلمية الأخرى "[58].

2-بحوث تطبيقية:

" البحوث التطبيقية هي تلك البحوث التي تهدف إلى تقديم توضيحات حول مشكلة ما بنية تطبيقاتها ميدانيا "[59].

إن البحث العلمي التطبيقي هو تحقيق وإحتكار لحل معين ومقبول للقضايا والمشكلات التي تهم المجتمع، ويعاني منها مشكلات الإنتاج والمخترعات، والمبتكرات، والخدمات التي تساهم حلها في تحقيق أغراض المجتمع في التقدم الإنتاجي، وتحسين أدواته باستخدام الوسائل التقنية الحديثة في تقليل النفقات والتكاليف إزاء تضاعف الإنتاج وقد أنشأت كلمة التكنولوجيا من البحث العلمي التطبيقي[60].

" وتوجه عامة البحوث التطبيقية إلى استثمار وتطوير نتائج البحوث الأساسية لخدمة الإنسان، ونوع هذه البحوث يمكن أن يجري على أفضل وجه في كليات الهندسة ومعاهد البحوث التطبيقية، ويتوجه هذا النوع من البحوث لخدمة أغراض صناعية، عسكرية وزراعية[61].

إذن يعتبر البحث التطبيقي أو كما يطلق عليه بالبحث الموجه نحو إيجاد حلول تطبيقية للمشاكل الصناعية والتنظيمية التي تعيشها المؤسسة العمود الفقري للبحث العلمي والتكنولوجي، وهو مرتبط أساسا بقطاعات معينة كالزراعة، الطب، الصناعة إلى غير ذلك، وتهدف الأبحاث التطبيقية إلى تحقيق هدف معين مسطر وهو الوصول إلى المعارف بهدف حل مشكلة عملية ويكون البحث الموجه نحو أغراض نفعية محض.

" وتكمن أهمية هذه البحوث في أنها تهدف إلى القيام بتحر موجه بصورة أساسية نحوه وأهداف عملية أو تطبيق معين وتتجسد نتائج هذه البحوث بأشكال مختلفة في قطاع من قطاعات الإنتاج والمجتمع"[62].

وبهذا نستنتج أن الفرق بين النوعين يكمن في أن البحوث الأساسية تهدف إلى التوصل للحقيقة والقوانين العلمية وتطوير المفاهيم النظرية ومحاولة تعميم نتائجها لتكون نظام معين من الحقائق والقوانين والمفاهيم والعلاقات النظرية بغض النظر عن فوائد البحث ونتائجه، والغرض منها تنمية المعرفة العلمية في حين أن البحوث التطبيقية تهدف أساسا إلى تطبيق المعرفة العلمية المتوافرة، والتوصل إلى تحديد قيمتها، وفائدتها العملية، ويقوم الباحث بهدف تطبيق نتائجها لحل المشكلات الحالية.

إذن سواء البحوث الأساسية أو التطبيقية لا تقل أهميتها عن الآخر فهما يكملان بعضهما البعض، ومن الصعب أحيانا الفصل بينهما وذلك للعلاقة التكاملية التي تجمعهما، فالبحوث التطبيقية غالبا ما تعتمد على الأطر النظرية، كما أن البحوث النظرية في نفس الوقت تستفيد وبشكل مباشر أو غير مباشر من نتائج الدراسات التطبيقية من خلال إعادة النظر في منطلقاتها النظرية لتكييفها مع الواقع، فهما يشكلان ذلك البناء المعرفي الذي يساهم في إثراء المعرفة الإنسانية لأنها تستثمر نتائجها في مختلف أنواع المعارف، وهذا ما يستفيد منه المجتمعات التي تهتم وتعتمد سياستها على البحوث العلمية من أجل إستثمار العامل المادي البشري.

مؤسسات البحوث العلمية:

تتقسم مؤسسات البحث العلمي إلى عدة أنواع نذكر أهمها:

1-مؤسسات جامعية:

تعتبر الجامعات البيئة العلمية المناسبة لإعداد البحوث والتوسع في المعرفة فهي التي " يتخرج منها الباحثون الموهوبون، والذين تسمح لهم مؤهلاتهم العلمية والدراسية للإلتحاق بالدراسات العليا والمتخصصة في الجامعة، وبالتالي إنجاز وإعداد البحوث العلمية.

وتعتبر هذه الفئة من الباحثين النخبة من رجال العلم الذين تقع على عاتقهم مسؤولية النهوض بالمستوى الفكري لمجتمعاتهم في شتى مجالات العلوم والمعرفة "[63].

إن البحث العلمي ضروري لأية مؤسسة جامعية لأن بوصول إلى درجة البحث يعمل على ترقية وتحسين نوعية التعليم، إن أهمية ومكانة الجامعة حاليا تقدر بمدى توافق البحث العلمي والعملية التعليمية بها وهذا ما يدعم وظيفتها كمؤسسة ثقافية.

فالجامعات لا تصل إلى إستكمال وظيفتها الحقيقية وصفاتها المميزة والأساسية إلا بالدراسات العليا والتي تتمثل في مختلف البحوث العلمية المقدمة من قبل هذه الفئة من النخبة المميزة في شتى ميادين العلوم.

2- مؤسسات علمية حكومية:

" إستوجب وجودها لأغراض حكومية في عصر النهضة وكذا أحداث الحرب العالمية الأولى والثانية، وهذا لحماية العلماء المتخصصين من الباحثين في ميادين العلوم المختلفة وذلك للإستفادة من خبراتهم، وقد تعلقت زيادة التوسع في إنشاء مؤسسات البحوث العلمية بتطور الإهتمامات الحكومية في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية "[64].

3- مؤسسات علمية اقتصادية:

أدى الإهتمام بإجراء البحوث العلمية في مختلف المجالات العلمية المتعلقة بالإنتاج إلى تقدم الرأسمالية في القرن التاسع عشر، ولقد أدت المناقشة الشديدة بين تلك المؤسسات ذات الطابع الاقتصادي إلى تخصيص نسب من ميزانيتها لصرفها كمكافآت مالية تشجيعية على الباحثين والمتخصصين.

وقد أملت ضرورة التنمية الرأسمالية إلى إنشاء المؤسسات العلمية الاقتصادية، وقد إستندت على ما تعده من بحوث علمية في ميادين العلوم والإنتاج والصناعة، حي أصبح التنافس شديد في ميادين المخترعات والإكتشافات العلمية ولهذا فإن التفوق التكنولوجي أصبح تجارة مربحة، لذا فإجراء البحوث أصبح ضرورة ملحة لتحسين أساليب الإنتاج "[65].

4- مؤسسات علمية خيرية:

هذه المؤسسات تم إنشائها من قبل الجمعيات والحكومات والأفراد لخدمة البحث العلمي، وكان من أهدافها الرئيسية تحرير العلماء والباحثين من السيطرة الحكومية.

وقد ساهم في إنتشار هذه المؤسسات العلماء والباحثون أنفسهم وكذلك المؤسسات الاقتصادية والصناعية، مثلا في الولايات المتحدة الأمريكية هناك معهد الدراسات الخاصة، ومؤسسة روكفلر، ومؤسسة كارينجي ومعهد روكفلر للبحوث الطبية، ومعهد الملاحة الجوية وغيرها[66].

2-3. الإتجاهات العلمية للبحث العلمي (ميادينه، أهدافه، أهميته):

يعتبر البحث العلمي هو ذلك النشاط أو الجهد الذي يقوم به الإنسان في موضوع معين في مختلف الميادين، بغية الحصول وإكتشاف الحقائق الجديدة والإستفادة من المعلومات الحديثة، حيث أنه لا يعتبر كل إنسان على وجه الأرض باحثا علميا حيث يشترط عليه: " أن يتدرب على أسس وقواعد ومبادئ وطرق وأدوات منظمة ومترابطة للقيام بهذا النشاط، وذلك الجهد عندئذ يصبح هذا الفرد باحثا علميا "[67].

ومنه فإن للبحث العلمي إتجاهات علمية والتي تكون من الصفات الأساسية لدى الباحث العلمي الذي يسعى دائما إلى إيجاد الشواهد على صحة عبارات أو قضايا ومشاكل علمية في مختلف الميادين.

2-3-1.الاتجاهات العلمية للبحث العلمي وميادينه:

الاتجاهات العلمية للبحث العلمي:

إن تكوين الشخصية العلمية من الأهداف الأساسية لأي باحث يريد القيام ببحث علمي، وقد يكون تمسكه بالإتجهات العلمية من أحسن وأبرز السمات والصفات الأساسية للشخصية العلمية القوية " فالبحث ليس مجموعة من المهارات فحسب بل لا قيمة لهذه المهارات إلا إذا إستندت إلى قاعدة من الإتجاهات العلمية القوية "[68].

وتتمثل هذه الإتجاهات العلمية فيما يلي:

1 - الثقة بالعلم والبحث العلمي:

مما سبق نعلم أن البحث العلمي هو الوسيلة والطريقة التي يستعملها الإنسان الباحث، وذلك للوصول والحصول على مختلف المعارف والحقائق، وأيضا استنتاج النتائج المعينة، وإيجاد الحلول المناسبة للمشاكل المختلفة التي تواجه الإنسان في حياته في جميع الميادين، ولهذا يجب أن " يثق الباحث بأهمية العلم في إيجاد الحلول للمشكلات التي تواجه الإنسان وأن طريقة مواجهة هذه

المشكلات يعتمد على إستخدام البحث العلمي، فالبحث العلمي يساعدنا في إكتشاف المشكلات وتنظيم الأولويات، وإيجاد الحلول المناسبة لها "[69].

الإيمان بقيمة التعلم المستمر:

يواجه الإنسان العديد من المشاكل في حياته اليومية المعقدة والتي تمس جميع الميادين المختلفة منها الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية...، وهي دائما في حالة تغير مستمر ودائم على حسب التطورات التي تحدث في مختلف المجتمعات عبر المراحل المتنوعة، ولهذا فالباحث لا يستطيع أن يكتفي إلى حدها، ويعتبر نفسه قد تعلم ووصل إلى النهاية وعليه أن يتوقف عن أخذ العلم حيث أنه ليس هناك إكتفاء علمي، مادام المجتمع في تغير مستمر فعليه أن يخضع لهذا التغيير ويكون هو أيضا في تعلم مستمر، إذ أن " طبيعة عمل الباحث تحتم عليه أن يبقى طاليا دارسا للعلم مدى الحياة، مع الإطلاع المستمر على كل جديد في مجال عمله، وإدراك إنتاج الآخرين، وتنسيقه والإضافة إليه "[70].

2 - الإنتاج العقلي:

يتعرض الباحث أحيانا عند قيامه بدراسة أو بحث علمي إلى التحيز والجمود والإعتماد على أفكار ومعتقدات مسبقة، ومما يفقد البحث قيمته العلمية، رغم أن البحث العلمي هو طريقة للوصول إلى المعارف والحقائق مع استعمال الحرية التامة في البحث العلمي أي يكون عقله وأفكاره خالية من أفكار مسبقة والتحيز وغيرها، حيث " الباحث المتمسك بالروح العلمية والمتطلع لمعرفة الحقيقة يحرص دائما على إظهار التزمت أو التشبث برأيه بحيث يكون ذهنه متفتحا على كل تغير في النتائج، أنه لا مفر من الإعتراف بالحقيقة ولو كانت فيها مرارة "[71].

الإبتعاد عن الجدل:

عند القيام بعملية البحث العلمي يجب أن يعتمد الباحث على ملاحظة المشكلة أو الظاهرة وتحليلها ومناقشتها وبرهان صحة ما يقوله من معلومات ونتائج ومعارف المتوصل إليها، إذ هو يحاول أساسا التطرق إلى صميم الموضوع وجوهره وليس هدفه المجادلة أو فرض رأيه على الآخرين والتغلب على الخضم، فالجدل والتعصب والتحيز لقضية ما، فالمجادل يثق في رأيه كثيرا ويحاول فرضه على الآخرين ودفعهم التسليم بما يعتمد بينما يميل الباحث العلمي إلى الإعتماد على البرهان والملاحظة والقياس فإذا كان الجدل موجها للتغلب على الخصم فإن الباحث لا خصم له، أنه خصم دائم مع الطبيعة وظواهرها ومشكلاتها "[72].

3 - تقبل الحقائق:

إن الباحث يسعى دائما للوصول إلى الحقائق وعليه فإنه مجبر على تقبل هذه الحقائق التي اكتشفها بذاته وكذلك تقبل الحقائق المتوصل إليها من طرق الآخرين، ولا يكون بطبيعة الحال لا متحيزا ولا معاديا لها ولو كانت مخالفة لرأيه وهذه الحقائق يحصل عليها بإستخدام الطرق العلمية

الصحيحة التي تتماشى مع طبيعة الموضوع، فالغرض من إستعمال العلم هو الوصول إلى الحقيقة المنشودة وهذا يتطلب إستخدام الطريقة الصحيحة والهادفة وإلا فقدت الدراسة قيمتها العلمية "[73].

4 - الأمانة والدقة:

يتميز الباحث بالدقة العلمية وهي القدرة على تطابق الفكر مع الواقع، والواقع ليس شيء جامدا يمكن للعقل أن يقتنصه بسهولة...عن طريق مجموعة من المؤشرات السمعية والبصرية في الغالب والتي تتبلور من خلال اللغة "[74]، حيث يقوم الباحث بدراسة الظاهرة وذلك بملاحظتها بدقة ووصفها بكل دقة، ومنه تسجيل كل النتائج كما لاحظها وقاسها لا زيادة أو نقصان ولا تشويه للحقيقة وتزويرها. " وتقتضي الأمانة العلمية الإشارة إلى كل نقل أو إقتباس، ونسبه إلى صاحبه أو مؤلفه، وتعتبر الدقة العلمية أو الأدبية من أسوء الظواهر التي ترافق إعداد البحوث "[75].

5 - التأني والابتعاد عن التسرع والإدعاء:

على كل باحث التأني والتريث في إصدار أي أحكام، وأن يملك كل البراهين والأدلة الكافية التي تثبت صحة النظريات والإقتراحات الأولية، وأن تكون على دراية ودراسة كاملة على المعطيات والأدلة غير مؤيدة أو المعارضة قبل أن يصدر أي قرار أو أحكام لم يكن موثوقا منها، " فعلى كل باحث أن يعطيها قيمتها الحقيقية هي وجود البراهين التي تثبت صحة النظريات والإفتراضات الأولية، إذ لا بد الإعتماد على أدلة كافية قبل صدور حكم والتفوه بأية نتيجة "[76].

6 - الإعتماد بقانون العلة:

كثرت المشكلات والظواهر والتي تختلف فيما بينها في كل شيء ومن كل النواحي، في الأسباب والعوامل التي أدت إلى إحداث هذه الظاهرة، " حيث لكل نتيجة سبب، ولكل ظاهرة مجموعة من العوامل والأسباب أدت إلى إحداثها، فإذا أردنا دراسة هذه الظاهرة وفهمها، فلا بد من الرجوع إلى عواملها وأسبابها، ولذلك يبتعد الباحث العلمي عن التفسيرات الميتافيزيقية الغيبية، ويربط بأسبابها المباشرة، كما لا يؤمن بالصدفة ولا يعتمد عليها في تفسير الظواهر "[77].

ميادين البحث العلمي:

نجد أن الإنسان من القديم يحاول أن يعرف ويفسر مكونات وخصائص وطبيعة الظواهر والموضوعات المحيطة به والتي يعيشها، ولذلك تنوعت ميادين البحث العلمي لتشمل مشكلات وموضوعات الحياة كلها التي يعيشها الإنسان " فالبحث العلمي لا يقتصر على دراسة الظواهر الطبيعية فقط بل يشمل دراسة الظواهر الاجتماعية السيكولوجية أو الظواهر الإنسانية المتعلقة

بمختلف مجالات الحياة الاجتماعية والنفسية والتربوية والاقتصادية فهده الظواهر هي ميدان البحث العلمي كالظواهر الطبيعية تماما"[78].

ونجد أن هناك من يعتقد أن العلم وأسلوب البحث العلمي مرتبط فقط بالعلوم الطبيعية المادية عكس العلوم الإنسانية نظرا لصعوبة البحث في هده العلوم، " ويعتبر وليم فونت WILLAIAM VUNDT 1979 أول من أنشأ مختبر علمي لدراسة الظواهر السيكولوجية، وبدلك دخل علم النفس إلى مختبر علمي ودخلت الظواهر النفسية إلى المختبر، وبعد ذلك إنتشر التجريب كأسلوب بحث لدراسة مختلف الظواهر الإنسانية، ومن هنا يمكن تفسير تخلف ظهور العلوم الإنسانية مثل علم النفس والاجتماع والاقتصاد والتربية نتيجة لإقبالها المتأخر على إستخدام المنهج العلمي الذي كان شائعا فقط في العلوم الطبيعية"[79].

ونعرف أن الظواهر الطبيعية تختلف عن الظواهر الاجتماعية أو الإنسانية وقد يكون ذلك فيما يلي على حسب رأي ذوقان عبيدات وآخرون:

–إن الظواهر الطبيعية ثابتة نسبيا، ويمكن تحديدها ودراستها، أما الظواهر الإنسانية فهي في تغير مستمر وسريع في كل مكان وكل زمان.

–إن الظواهر الطبيعية تخضع إلى التجريب ولعدة مرات، أما الظواهر الإنسانية فهي لا تخضع للتجريب نظرا لعوامل إنسانية وأخلاقية هامة,

–إن موقف الباحث في العلوم الطبيعية فيها موضوعي إذ أنه يتعامل مع ظواهر جامدة ليس له أي إحساس إتجاهها، أما موقف الباحث في الظواهر الإنسانية فهي ليست موضوعية ومحايدة تماما لكونه إنسانا له ميوله وإحساسه وينتهي إلى الظاهرة نفسها.

2-3-2.أهداف وأهمية البحث العلمي:

أهداف البحث العلمي:

إن البحث العلمي أهداف وغايات معينة بالنسبة للفرد خاصة والمجتمع عامة والباحث يعمل دائما على تحقيق هده الأهداف والمتمثلة فيما يلي:

– إن الهدف الذي يسعى إليه الباحث من خلال بحثه العلمي أو دراسته العلمية هو الإضافة العلمية، والدي يطلق عليه مفهوم " العلم للعلم " وزيادة للمكتبة العلمية وتراث المجتمع، وتسعى أيضا إلى وضع إضافة في التراث النظري للعلم، دون أن يكون هناك صلة بالمجال الميداني أو التطبيقي.

– تهدف إلى الإستفادة من المعارف والعلوم وتطبيقها ميدانيا، وذلك من أجل إثراء النظرية، والتحقق من أهدافها وقيمها مما يجعل هناك تكاملا بين النظرية والتطبيق، والتكامل بين الجامعات والمؤسسات الجامعية والاقتصادية وغيرها...، وذلك من أجل الصالح العام أي صالح المجتمع[80].

– إكتشاف وقائع جديدة والتحقق من وقائع قديمة.

– تحليل تتابع هده الوقائع وعلاقتها المتبادلة وتفسيراتها العلمية أو السببية والتي تم إشتقاقها من إطار مرجعي أو نظري مناسب.

– تنمية أدوات علمية جديدة ومفاهيم ونظريات قد تعين في الدراسة الثابتة والصادقة للسلوك الإنساني[81].

– الإستفادة من التراكمات التراثية التاريخية الماضية، ويدخل في سياق ذلك دراسة أحد أحداث التاريخ، النصوص المدونة والتراث الشفوي المعالم الأثرية...إلخ، مساهمة في إستظهار العبر والآليات التي تمهد الأرضية الممكنة من استيعاب جزء من الواقع المعاش (الحاضر).

– معاينة القلاقل والانشغالات المتولدة عن الضرورات والإحتياجات الاجتماعية على مستويات ثقافية، إجتماعية، تقنية، فنية...إلخ (الحاضر)، وهو قد يدفع بدوره إلى التنبؤ بالمنهج الذي يحدد مسار المستويات المشار إليها (المستقبل) [82].

– والبحث العلمي مهما كان اجتماعي أو غيره فإنه عبارة عن عملية تقصي أو فحص دقيقة للوصول إلى حقائق أو قواعد عامة والتحقق منها[83]، فهو عمل يقوم به الباحث وذلك لتحقيق أهداف وغايات مقصودة ومعرفة الحقائق ودراسة الإنشغالات والمشاكل التي يعاني منها الإنسان والتي أتت وظهرت بسبب الضروريات والاحتياجات الاجتماعية على مستويات عدة والتي بحلولها نستطيع تجنب وقوعها وظهورها في المستقبل على جميع الميادين اقتصادية، اجتماعية ...

هذه الأهداف على المستوى العام للمجتمع أما على المستوى الشخصي للباحث فهي تكسبه الأهداف الرئيسية التالية:

– إثراء المعلومات في مواضيع معينة.

– الإعتماد على النفس في دراسة المواضيع وإصدار أحكام بشأنها.

– إتباع الأساليب والقواعد العلمية المعتمدة في إنجاز البحوث العلمية.

– التعود على معالجة المواضيع، بموضوعية، ونزاهة ونظام في العمل.

– التعود على البحث وتنقيب لتحصين النفس ضد الجهل.

– التعود على استخدام الوثائق والكتب ومصادر المعلومات والربط بينهم للوصول إلى نتائج جديدة "[84].

ولا شك أن الباحث الجيد، هو الذي يتمعن جيدا في كل ما يطرق من جديد ويلاحظ كيف يرتب أفكاره وفيما يجب أن يبحث وذلك مستعينا بالطرق العلمية التي يستعملها للإثبات الحقائق بطريقة علمية، والتفريق بين الأفكار التي يتم التركيز عليها من أجل الوصول إلى الحقيقة العلمية البحتة.

أهمية البحث العلمي:

إن الحاجة إلى الدراسات والبحوث والتعلم لهي اليوم أشد منها في أي وقت مضى، فالعلم والعالم في سباق للوصول إلى أكبر قدر ممكن من المعرفة الدقيقة المستمدة من العلوم التي تكفل الرفاهية للإنسان، وتضمن له التفوق على غيره.

وإذا كانت الدول المتقدمة تولي إهتماما كبيرا للبحث العلمي فذلك يرجع إلى أنها أدركت أن عظمة الأمم تكمن في قدرات أبنائها العلمية والسلوكية، والبحث العلمي ميدان خصب ودعامة أساسية لاقتصاد الدول وتطورها وبالتالي تحقيق رفاهية شعوبها.

والمحافظة على مكانتها الدولية، وقد أصبحت منهجية البحث العلمي وأساليب القيام بها من الأمور المسلم بها في المؤسسات الأكاديمية ومراكز البحوث، بالإضافة إلى إنتشار إستخدامها في معالجة المشكلات التي تواجه المجتمع بصفة عامة، حيث لم يعد البحث العلمي قاصرا على ميادين العلوم الطبيعية وحدها بل يتعدى جميع العلوم والتخصصات باختلاف أنواعها.

وبما أن طبيعة البحث العلمي وموضوعه يقوم أساسا على طلب المعرفة وتقصيها للوصول إليها، فهو في الوقت نفسه يتناول العلوم في مجموعها ويستند إلى أساليب ومناهج في تقصيبه لحقائق العلوم، والباحث عندما يتقصى الحقائق والمعلومات إنما يهدف إلى إحداث إضافات أو تعديلات في ميادين العلوم مما سيسفر بالتالي عن تطوريها وتقدمها.

" ويعتبر البحث العلمي بمناهجه وإجراءاته من الأمور الضرورية لأي حقل من حقول المعرفة، فقد أصبح الإلمام بهذه المناهج المختلفة والقواعد الواجب إتباعها بدءا من تحديد مشكلة البحث ووصفها بشكل إجرائي مرورا باختيار منهج وأسلوب لجمع المعلومات وإنتهاءا بتحليل المعلومات وإستخلاص النتائج من الأمور الأساسية في العلوم الطبيعية والاجتماعية والإنسانية [85]".

" وتزداد أهمية البحث العلمي بإزدياد إعتماد الدول عليه ولاسيما المتفوقة منها، لأنها كلها أصبحت تدرك مدى أهمية البحث العلمي في إستمرار تقدمها وتطورها، وبالتالي تحقيق رفاهية شعوبها والمحافظة على مكانتها الدولية وأمنها القومي، وقد أصبحت منهجية البحث العلمي وأساليب القيام بها من الأمور المسلم بها في المؤسسات الأكاديمية ومراكز البحوث بالإضافة إلى إنتشار إستخدامها في معالجة المشكلات التي تواجه المؤسسات العامة والخاصة على سواء[86].

ولهذا نجد أن هدف العلماء والباحثين اليوم هو القيام بالدراسات والبحوث من أجل فهم وتحليل مختلف المواضيع للوصول إلى إقتراحات والحلول المناسبة في معالجتها.

وبهذا نستطيع القول أم ميادين البحث العلمي لم تعد مقصورة فقط على ميادين العلوم الطبيعية فقط بل إمتدت إلى جميع العلوم لتشمل جميع الظواهر والمشكلات التي يحتويها المجتمع بل أصبح البحث العلمي أداة للتوصل إلى الحقيقة في شتى المجالات.

ملخص الفصل:

نظرا لضرورة المعرفة في حياة الإنسان، فقد مر التفكير البشري بعدة مراحل من التفكير المعرفي، فهناك المعرفة العامة أو غير علمية والمعرفة العلمية، ومن جهة أخرى على حسب الدرجات فهناك درجة المعرفة الحسية ودرجة المعرفة التأملية أو الفلسفية ودرجة المعرفة العلمية التجريبية، والغاية منها الوصول إلى معرفة علمية دقيقة نابعة ومستمدة من أسس علمية ومنهجية، القابلة للتطور والتقدم المستمر وهذا ما يعرف بمفهوم العلم الذي يعد شكل من أشكال المعرفة المختلفة بحيث تعتبر المعرفة أوسع وأشمل من العلم الذي يمثل ذلك النشاط العلمي الموجه نحو إنتاج المعرفة، الذي يتميز بالنمط التنظيمي الموضوعي، الذي يبحث في خصائص المواضيع أو الظواهر عن طريق الوصف والتنبؤ والتفسير والتصنيف، وقد إكتسب ذلك النشاط العلمي الصفة العلمية بإنتسابه لمفهوم البحث العلمي الذي مر بعدة تطورات لمراحله ووجوده يعمل على فحص وتقصي الحقائق عن طريق المناهج العلمية لمعرفة العلاقة الموجودة من أجل إستخلاص المبادئ العامة والقوانين التي تتوفر فيها الشروط العلمية وخصائص البحث العلمي والتفكير، وتنقسم البحوث إلى نوعين بحوث أساسية وبحوث تطبيقية التي تعمل مؤسسات البحوث العلمية على تجسيدها والمحافظة على إتجاهاتها العلمية وميادينها وتحرص على أهميتها وتحقيق أهدافها.

الفصل 3:
سياسة البحث العلمي وعلاقته بالتنمية في الجزائر.

تمهيد:

لم تكن عملية التنمية في الجزائر عملية سهلة غداة الاستقلال بل إستلزمت عدة سياسات.

وقد تطرقنا لهذه السياسات عن طريق سياسة التنمية الاقتصادية بشقيها الاجتماعي والاقتصادي.

وبحثنا في سياسة البحث العلمي مع ذكر مختلف المراحل التي مرت بها وأهم التطورات المسجلة.

وفي نطاق ذلك تعرفنا على التنظيمات وهياكل البحث في العالم والوطن العالم.

3-1. تطور سياسة البحث العلمي في الجزائر:

3-1-1.مراحل تطور سياسة البحث العلمي:

المرحلة الأولى:

لم يكن هناك سياسة بحيث في الجزائر بعد الإستقلال، وكان عدد الأساتذة والطلبة قليل جدا، ففي سنة 1963 لم تمنح جامعة الجزائر الوحيدة آنذاك، إلا 93 شهادة تخرج، لقد كانت السياسة المتبعة في تلك الفترة تعمل على تكوين معلمي السلك الإبتدائي وأساتذة التعليم الثانوي، كما كانت مراكز ومحطات البحث القليلة تعتمد في توجيهها كليا على فرنسا.

" وقد أدت هذه المرحلة الإنتقالية إلى إنشاء هيئة التعاون العلمي (Organisme coopekation scientifique) ويرمز لها(OCS).

وأنشأت هذه الهيئة بصفة مؤقتة في سنة 1963 كعقد شراكة جزائرية فرنسية على شكل هيئة تعاون.

تتمتع هيئة التعاون العلمي (OCS) بإستقلالها المعنوي والمادي بحيث كانت تشرف على بعض مؤسسات البحث التي خلفها الإستعمار، كما قامت بإنشاء مراكز أخرى للبحث تتمثل فيما يلي:

–مركز العلوم والثقافة النووية الذي نشأ عام 1962.

– مركز العلوم الأنتروبولوجية وما قبل التاريخ الذي أنشأ عام 1965.

– مركز PIERRE ET MARIE CURIE الذي نشأ عام 1967"[87].

ولم تأسس وزارة التعليم العالي إلا سنة 1970، وبعد عام من ذلك تم إقرار إصلاح التعليم العالي بهدف رفع مستوى البحث وفتح الجامعة على إهتمامات القطاع الاقتصادي الاجتماعي وإكتشاف واقع المحيط الخارجي من أجل الوصول إلى تحقيق التنمية الشاملة.

المرحلة الثانية:

بدأت هذه المرحلة بإنشاء المجلس المؤقت للبحث العلمي سنة 1973، وحل هيئة التعاون العلمي بين الجزائر وفرنسا (OCS)، وكان في الواقع تأميما للجامعة والبحث العلمي وبداية معركة جزأرتهما وفي نفس السنة وفي سياق سياسة المتبعة أنشأ أول مركز جزائري للتكفل بالبحث العلمي وهي المنظمة أو الهيأة الوطنية للبحث العلمي (ONRS) مدعمة بمجالسها: المجلس الوطني للبحث المكلف بمهام التوجيه والتحكيم والمتابعة وذلك تحت إشراف وزارة التعليم العالي، وكان يهدف إلى تنظيم وتطوير البحث العلمي بمختلف القطاعات على المستوى الوطن "[88].

ويتكون هذا الديوان أو المنظمة أو الهيأة * (ONRS) من " مجموعة من الباحثين والجامعيين من مختلف الإختصاصات والقطاعات الموجودة في المؤسسات الجامعية، (مثل التربية، الاقتصاد، الزراعة، الصناعة،...) وتتكفل المنظمة (ONRS) بتحديد الخطوط العريضة لسياسة البحث على مستوى الوطني، ووضع التوجيهات العامة وضبط القطاعات ذات الأولوية "[89].

وفي نفس سنة أي 1973 فتحت الجزائر جامعتها الثالثة جامعة قسنطينة بعد جامعتي الجزائر ووهران وكانت مهمة البحث تتمحور خاصة بإنجار الرسائل الجامعية (من الطور الأول والثاني) نظرا لأن عدد الأساتذة الباحثين قليل جدا.

وقد عملت المنظمة الوطنية (ONRS) على تنمية البحث العلمي على محورين توجهين أساسين هما:

أولا: وضع كل الجامعات ومعاهد ومراكز البحث مباشرة تحت مسؤوليتها.

ثانيا: تعبئة الأساتذة وتشجيع تكوين الباحثين.

ولقد ركزت المنظمة الوطنية للبحث العلمي على تحقيق الأهداف التالية:

*" تتكفل الهيئة بتحديد الخطوط العريضة لسياسة البحث العلمي على المستوى الوطني ووضع التوجيهات العامة وضبط القطاعات ذات الأولوية وهو ما قامت به في دورتها الأولى في صورة إقتراحات لأهم محاور البحث في ضوء المخطط الرباعي الثاني "[90].

* " تمويل المشروعات العلمية، فمثلا مولت ما بين 1975-1977 حوالي 56 مشروعا في العلوم الدقيقة و الطبيعية و 16 مشروعا في العلوم الطبيعية و 10 مشاريع في العلوم الإجتماعية، ووصلت نفقاتها في هذه السنوات إلى 4834000 دج[91].

*" المساعدة على التكوين العالي في مجالات التخصص وتكوين المكونين.

* تنظيم وتطوير البحث العلمي بمختلف القطاعات على المستوى الوطني "[92].

ومن الصلاحيات التي منحت للمنظمة الوطنية للبحث العلمي (ONRS) ما يلي:

-" الإشراف على مراكز البحث المختلفة للهيئة أو المنظمة وتنفيد برامجها.
- القيام بتنسيق البحوث بين قطاعات البحث العلمي المختلفة.
-المساعدة في تكوين الإطارات القادرة على البحث في الجامعات والمعاهد ومراكز البحوث.
- إقتراح إنشاء مراكز بحث جديدة.
- إمتلاك براءات الإختراع وإستغلالها.
-جمع المعلومات العلمية والتقنية ونشرها على المستوى الوطني.
- إبرام الإتفاقيات والعقود العلمية.
- المشاركة في الأنشطة الدولية في مجال البحث العلمي "[93].

ومن المصاعب والعراقيل التي واجهت المنظمة الوطنية للبحث العلمي (ONRS) ما يلي:

-إستمرت المنظمة الوطنية للبحث العلمي إلى غاية 1983 رغم كل الصعوبات والمشاكل الإدارية التي شملت الجوانب التنظمية والتنسيقية والتخطيطية إضافة إلى مشاكل أخرى نلخصها فيما يلي:

- " عدم تقدير أهمية البحث في تلك الفترة.
- عدم تمكين هذه المنظمة من تحريك وإدارة البحث العلمي فيما بين مختلف القطاعات الخاصة، وأنه كان تابعا لقطاع واحد وهو التعليم العالي.[94]

-" إن هذه المنظمة تخضع في تكوينها لتمثيل غير عادل وغير واضح الأدوار فبالإضافة إلى الباحثين الجامعيين هناك المدراء والوزراء والأحزاب والمنظمات الجماهرية، ولهذا النمط من التمثيل فعالية محدودة، فهو يجمع بين هيئات تختلف في إهتماماتها ووظائفها.

-عدم وضوح إصلاحات المنظمة (ONRS)، ونوع العلاقات التي تربط المنظمة الوطنية للبحث والجامعة وإنعدام جهاز التنسيق والتنشيط.

- تشتت البحث العلمي وتوزيع إمكانياته على عدد من جهات والتي تتجاهل بعضها البعض، فهناك شركات ووزارات تتمتع بعضوية المجلس الوطني لسحب، ولكنها تعمل بمعزل عن

الجامعة ومنظمة البحث العلمي وقد أدى إلى إستخدام فوضوي لطاقاتها المحدودة من حيث التجهيز العلمي (أدوات و مخابر).[95]

-" يكون الإهتمام أثناء الدوارات مبالغا بالإفتتاح والإختتام وقد يحدث أن يتغيب المعنيون بالقطاع الذي عقدت من أجله الدورة.

- نقص المردود الاقتصادي للبحث العلمي وإرتفاع النفقات حيث بلغت ميزانية البحث العلمي سنة 1978، 62 مليون دج ".[96]

الأعمال والمشاريع التي قامت بها المنظمة الوطنية للبحث العلمي (ONRS):

تتمثل إنجازات المنظمة الوطنية للبحث العلمي منذ تأسيسها سنة 1974 إلى غاية 1983 وبالرغم من كل الصعوبات المادية والبيداغوجية إستطاعت تحقيق ما يلي:

*مولت المنظمة الوطنية للبحث العلمي (ONRS) 109 بحث مشروع بحث " داخل الجامعات و62 برنامج بحث خارجها.

* في سنة 1982 قامت بتمويل عدة مشاريع ل 1400 باحث، موزعين على 450 بحث في ميدان العلوم الاجتماعية، وقد تمت مناقشة 200 رسالة جامعية، وعملت على توفير العديد من المخابر للبحث الاجتماعي العلمي في إختصاصات وقطاعات مختلفة وعامة "[97].

*إضافة إلى ذلك فقد بلغ عدد مراكز المنظمة الوطنية (ONRS) 12 مركز تابعا لها كما نجحت الجزائر في هذه الفترة من تأسيس مؤسسات جامعية تتمثل في جامعة وهران وجامعة قسنطينة كما سبق الذكر سابقا، وقد تم في فترتها حصول العدد القليل من الأساتذة الباحثين على مذكرات الدكتوراه (الدرجة الأولى، والثانية).

وقد كانت في هذه الفترة كل الجامعات والمعاهد ومراكز البحوث الموجودة تحت وصيتها، فقامت بدور أساسي في تكوين الأساتذة بالدرجة الأولى بالإضافة إلى 62 برنامج علمي، وكذا (200 مذكرة الدكتوراه الدرجة الأولى والثانية).

ونظرا لتوجه المنظمة الوطنية للبحث العلمي توجها جامعيا محض لم تتمكن من إحداث حركية تلاقي وتلاحم بين القطاعات المستخدمة والباحثين، وحتى المحيط الاقتصادي الاجتماعي لم يكن مستعدا لمثل ذلك التلاحم المنشود حيث أن القطاعات الاجتماعية الاقتصادية كانت منشغلة بمرحلة بناء جهاز الإنتاج الاقتصادي بالتعاون التقني مع الأجانب، ولم يسمح حتى بإنشاء المجلس الدائم للتخطيط والبحث المنبثق عن المجلس الوطني للبحث يرسم إستراتجية واضحة للتنمية في ميدان البحث العلمي على المدى الطويل.

المرحلة الثالثة:

وفي سنة 1982 بدأ التفكير بصفة جدية وملحة من طرف الدولة الجزائرية في تبني سياسة جديدة براغماتية عقلانية تعمل على تنظيم البحث العلمي بصفة كاملة وجدية ومن أجل ذلك تم في نفس السنة 1982 إنعقاد مؤتمر وطني حول البحث في الجزائر، وقد نص هذا المؤتمر على تأسيس المجلس الأعلى للبحث العلمي والتقني وإنشاء هيكل دائم للبحث العلمي على الصعيد الوطني، أين ستصبح البنى البحثية الجديدة، ثلاثة أنواع من المهام القطاعية، بين قطاعية وإستراتيجية.

أما تكوين البنى التي تحتويها هي[98]:

" **المجلس الإستشاري للعلم والثقافة:**

ويضم شخصيات علمية بارزة وعاملين في البحوث ومن مهامه:

- التقييم العلمي والاقتصادي والمالي لمشاريع البحوث.
- تقديم توصيات لمتابعة أعمال البحوث قيد الإنجاز.
- إعطاء إستشارة حول المشاريع والتساؤلات ذات العلاقة بالبحث العلمي والتقني.

الهيئة الوطنية للإعلاميات العلمية والتقنية:

مهامها تنحصر في محورين هما:

أ) الطاقة الكامنة العلمية والتقنية.
من مهامها:
*حصر الطاقات البشرية العاملة في البحث العلمي وجرد كامل البنى والتجهيزات الخاصة بالبحث العلمي.

* جرد للأنشطة العلمية والتقنية، حصر القدرات الوطنية للتأهيل.

* حصر الطاقات الجزائرية الموجودة بالخارج.

ب) المعلومات العلمية والتقنية:
من مهامها:
* جمع كل الدراسات ذات الطابع العلمي والتقني والعمل على نشرها.
* تحليل ومعالجة ونشر وبث المعلومات بإتجاه العاملين العلمين والتقنين.
* المشاركة في تحديد الحاجات التقنية على الصعيد الوطني"[99].

وبعد تصنيف هذه المهام إتجهت إرادة السلطة العليا في منح الإستقلالية لتنمية قطاع البحث الحساس المتمثل في (الطاقة النووية، الطاقات المتجددة) والتكفل بهما، وفي هذا الإطار تم إنشاء مركز خاص بهذه المهمة تحت إسم " محافظة الطاقات الجديدة " وأصبحت هذه المحافظة تابعة مباشرة لرئيس الدولة التي تضم وصيتها كلا من:

1 -مركز العلوم والتقنيات النووية.
2 - مركز البحث في الطاقات المتجددة.

اللتان كانتا تابعتان أصلا للمنظمة الوطنية للبحث العلمي والتي تم في أواخر نفس السنة حلها وتحويل ممتلكاتها ونشاطاتها إلى جهات أخرى.

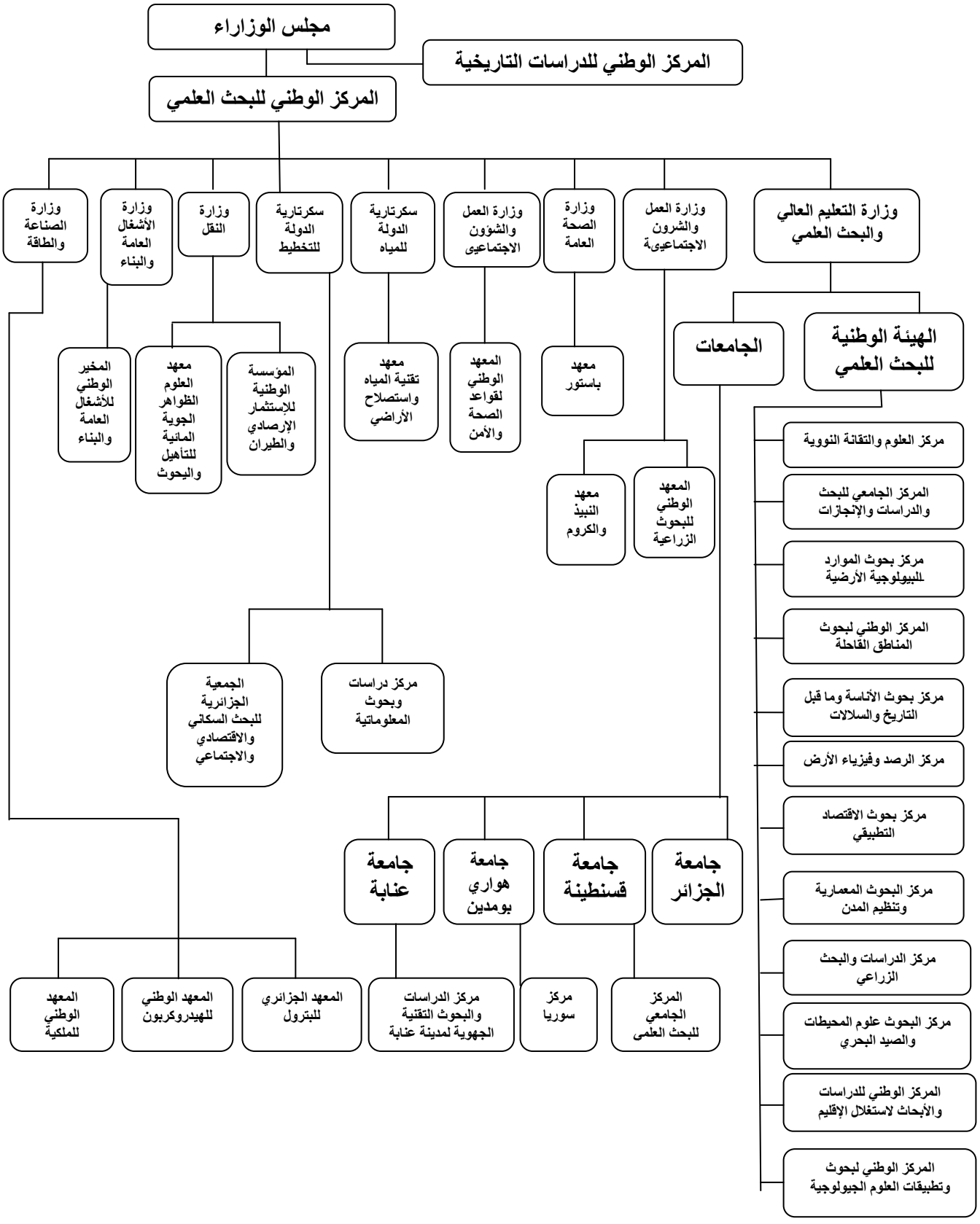

المرحلة الرابعة:

بعد حل المنظمة الوطنية للبحث العلمي إنتقلت ممتلكاتها ونشاطها في سنة 1984 إلى بنية جديدة تتمثل في " محافظة البحث العلمي والتقني " وكانت هذه المحافظة تحت إشراف ومسؤولية الوزير الأول آنذاك، وقد بدأت عملها بإنشاء لجنة التنسيق والتخطيط بين الطاقات والتي تتمثل مهمتها الأساسية في إحداث نوع من الترابط والتواصل من أجل توطيد العلاقة بين البحث العلمي من جهة والمتعاملين الباحثين المعنيين في مختلف القطاعات والميادين من جهة أخرى.

وتعتبر " محافظة البحث العلمي والتقني " أول هيئة قامت بتنظيم البحث العلمي تنظيما شاملا يخص جميع ميادينه وفروعه وقد عملت من أجل ذلك في تحقيق إنجازات والمشاريع التالية:

-إنجازات محافظة البحث العلمي والتقني:

* محافظة البحث العلمي والتقني أول هيئة نجحت في تحديد عدد من البرامج الوطنية ذات الأولوية وذلك محاولة منها في التوفيق بين العرض والطلب في السوق التي تظهر إتجاهاتها حتى ذلك الوقت، وكان العمل من أجل ذلك في تشكيل فرق تشاور لوضع البرنامج على المستوى الوطني.

* إعداد برامج مختلفة في عشرين مجالا منها: (المناجم، الحديد والصلب، الإلكترونيك، الفلاحة، الصحة، التعليم،...) وغيرها.

* نجحت محافظة البحث العلمي والتقني في تنظيم البحث سواء:

- **من حيث التشريع:**
  - بإصدار نصوص قوانين خاصة بالعاملين في سلك البحث.

- **من حيث التنظيم:**
  - تشكيل فرق مختلفة للتشاور وتنشيط الدراسات العليا الوطنية.
  - تنشيط العديد من المخابر الجامعية.
  - إنشاء 51 مركز للبحث ومن ثم تبني والمصادفة على 400 مشروع بحث.

إن بداية الثمانيات تعتبر خطوة هامة وهذا ما ميز المرحلة الرابعة خاصة بالنسبة للمؤسسات الجامعية لأن البحث كان يتم خارج الجامعة وانحصر في مراكز ومعاهد، والدواوين وإقتصر مفهوم البحث العلمي في العلوم التكنولوجية فقط، " ولكن بعد تأسيس محافظة البحث العلمي والتقني سنة 1984 على مستوى الوزارة الأولى التي كانت تشرف على القطاعات الأخرى، ومع هذه المحافظة بدأت عملية تنظيم البحث العلمي على مستوى الجامعة"[100].

وابتداءا من هذه السنة بدأت الجامعة الجزائرية تخوض في تجربة البحث العلمي وذلك بقيامها بتشكيل مجموعات من الباحثين، والتي سمتها فرق البحث والتي تقوم بإجراء بحوث تعالج إشكاليات محدودة والتي تكون مدروسة على مستوى المجالات العلمية والجامعية والوزارة.

المرحلة الخامسة:

في سنة 1986 وفي ظل التغيرات الجديدة التي مست الجانب الاجتماعي والاقتصادي للبلاد الذي نتج عنه تحسن وإنتعاش أوضاع الفرد الجزائري مقارنة مع بعد الإستقلال، وبذلك فقد شهد عدة تطورات ملموسة ومن بينها الإرتفاع المتواصل في عدد الباحثين سواء من خريجي الجامعة الجزائرية أو العائدين إلى البلاد بعد تكوينهم في الخارج.

وفي نفس سنة 1986 تم إنشاء هيئة جديدة تحت الإشراف المباشر لرئاسة الجمهورية وهي " المحافظة السامية للبحث " التي تولت مهمة التكفل والجمع بين كل من مهام محافظة الطاقات المتجددة ومحافظة البحث العلمي والتقني " بالإضافة إلى مهمتين أساسيتين هما:

-" مهمة عملية، عمودية بغية تنمية الطاقات الجديدة مع إمكانية إنشاء مراكز بحث أخرى بضمان تواصل أحس مع النظام الإعلامي.
-مهمته تنظيمية علاقاتية، أفقية، بهدف إنتهاج سياسة تنشيط وتنسيق البحث بين مختلف القطاعات "[101].

وبالرغم من كل الصعوبات التي واجهت " المحافظة السامية للبحث " إلا أنها إلتزمت بتحقيق المهام المكلف بها، وكان من الممكن أن تؤدي وظيفتها على أحسن وجه وتحقيق أكثر من هذا، لو توفرت الظروف المناسبة وخاصة منها تخصيص غلاف مالي مناسب الذي يسمح لها بضبط ومراقبة تنفيذ برامج البحث على المستوى الوطني.

ومع كل هذا فقد تم في هذه المرحلة المصادقة على440 مشروع بهذا بلغ فيها عدد الباحثين 2700 باحثا في الفترة 1986- 1989.

ونلتمس أيضا أن قطاع البحث أصبح كيان قائم بذاته ومكسبا لا جدال فيه وسوف نستعرض من خلال الجدول تطور عدد المشاريع البحث حس الفروع العلمية لفترة 1986- 1989.

الجدول رقم (01): تطور عدد مشاريع البحوث للسنوات 1986- 1989.[102]

السنة / الفرع	1986		1988		1989		متوسط النسب لكل فرع
	ك	%	ك	%	ك	%	
علوم دقيقة وتكنولوجيا	190	45,5	213	45	187	43,6	44,6
علوم الطبيعة والحياة	92	22	103	21,7	96	22,4	22
العلوم الاجتماعية	136	32,5	157	33,1	145	33,8	33,1
المجموع	418	100	473	100	428	100	100

من خلال نتائج نلاحظ أن في سنة 1986 بأن أكبر نسبة للمشاريع مسجلة في العلوم الدقيقة والتكنولوجيا بنسبة 45.4 % تليها العلوم الاجتماعية بنسبة تقدر ب 32,5%
وأخيرا العلوم الطبيعية والحياة بنسبة 22%، وهو الحال بالنسبة لسنة 1988- 1989، لذا فعند حسابنا لمتوسط نسبة كل فرع من العلوم على حدى لفترة 1986- 1989 نجد أن أكبر نسبة تعود للعلوم الدقيقة والتكنولوجيا وهي 44.6% تليها العلوم الاجتماعية بنسبة 33,1% العلوم الطبيعة والحياة بنسبة 22%.
نستنتج من هذا أن نسبة المشاريع في الفروع الثلاث العلوم الدقيقة والتكنولوجيا وعلوم الطبيعة والحياة والعلوم الاجتماعية لهذه الفترة 1986- 1989 بقيت مستقرة، وهذا ما يدل على أنها لم تتطور بشكل كبير.

المرحلة السادسة:

وفي سنة 1990 لم تستطع المحافظة السامية للبحث في الإستمرار كملحقة وذلك نتيجة للأهمية التي إكتسبتها كل من الجامعة والتعليم العالي ونظرا للتغيرات الجديدة التي مر بها العالم والتفتح على الخارج أكثر في ظل بروز نظام عالمي دولي جديد كالعولمة، وإقتصاد السوق، وإعتبار الجامعة بناء معرفي له مكانته ضمن مختلف التغييرات كان عليها أن تعيد النظر في أسباب وجودها من أجل التأقلم أكثر مع مظاهر العصر الجديدة كي لا تبقى مهمشة بعيدا عن واقع المجتمع.

وفي إطار كل هذه التغيرات التي طرأت حولت " المحافظة السامية للبحث " إلى " وزارة منتدبة أو مفوضة للبحث والتكنولوجيا والبيئة MDRTE "، ثم أسندت مهام هذه الوزارة سنة 1992 إلى وزارة التعليم العالي على شكل كتابة دولة للبحث نتيجة ذلك تم إتخاذ قرارات كان لهما أثر كبير على مآل إليه البحث حاليا وهما:

-إنشاء مجلس وطني للبحث العلمي والتقني.

– إنشاء لجان بين االقطاعات مهمتها ترقية وبرمجة وتقييم البحث العلمي "[103].

المرحلة السابعة:

في سنة 1993 تم حل كتابة الدولة للبحث بعد عام من إسناد مهمة قطاع البحث لها وتكفل وزارة التعليم العالي مباشرة بالبحث في الجزائر لتصبح بذلك " وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ".

وتتولى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي مهمة البحث نسجل بداية مرحلة جديدة عرف فيها تغيير فلسفة البحث كليا إذ لم يعد نظام تنظيم البحث مبني على مفاهيم وأفكار يقترحها القائمون بالبحث على شكل محاور ومواضيع التي بدورها يعرضونها على هيئات عليا من أجل المصادقة عليها لتصبح هذه المواضيع المقترحة عبارة عن عناصر مكونة لها يعرف " ببرنامج بحث وطني ".

وبطبيعة الحال هذه الطريقة في العمل أثبتت عدم نجاعتها بحيث لا تتوفر لا على الإنسجام " والتماسك اللذان يتطلبهما لإنجاز مثل هذا البرنامج، وقد تم تصحيح أو إعادة النظر في هذه الوضعية بتغيير نمط التفكير عن طريق تحديد أولا أهداف البحث التي تكون تتماشى مع معطيات الواقع الاقتصادي والاجتماعي، وعندما يتم تحديد الأهداف يقومون بتوزيعها على شكل محاور ومواضيع يكفل بها القائمون بالبحث من أجل ذلك " تم تحديد 17 برنامج بحث وطني أولويا في حوالي ثلاثين مجالا بدءا بالزراعة وإنتهاءا بعلم الأثار وآخرها وضع للفترة الخماسية 1998–2002.

وقد أدى هذا إلى إنشاء وكالتي بحث سنة 1995 هما:
الوكالة الوطنية لتنمية البحث في مجال الصحة.
2–الوكالة الوطنية لتنمية البحث الجامعي.
" وقد أنشأت ملحقات لهاتين الوكالتين عام 1999 في العديد من الولايات وتسير ملحقة الوكالة الوطنية لتطوير البحث الجامعي من طرف رئيس الملحقة الذي يتم تعيينه من طرف الوزير الوطني "[104].

3–1–2. واقع سياسة البحث العلمي وأهم التطورات حاليا:

قبل التطرق على واقع سياسة البحث العلمي وتطوره في الجزائر وإنطلاقا مما سبق ذكره نستطيع أن نقوم بإختصار المراحل السبع التي مر بها تطور وبناء البحث العلمي في الجزائر إلى أربعة (04) مراحل أساسية والمتمثلة فيما يلي:

المرحلة الأولى: من 1962– 1970.

خلال هذه الفترة أولت الدولة إهتماما بالغا لإستمرار التكوين العالي في الجامعة لأنها ليست لها موارد بشرية وطنية للقيام بالتعليم والبحث، رغم أنها كانت بحاجة ملحة للقيام ببرنامج بحث لأن المستعمر خلق عدة ظواهر إجتماعية تعيق التطور الاجتماعي والاقتصادي والثقافي، وحتى في مجال العلوم الدقيقة والتكنولوجية كان الوضع مماثلا ولذا فإن لن تسطر برنامجا للبحث العلمي إلا

بعض المبادرات الفردية والشخصية القليلة جدا وذلك كما ذكرنا سالفا لقلة الباحثين والأساتذة الجامعيين الجزائريين.

المرحلة الثانية: 1971- 1983.

إن تجربة العشرية الأولى أدت إلى تحسين نسبي في مجال التعليم العالي وذلك بتكوين إطارات جزائرية مما أدى إلى تصميم خطط تنموية للنهوض بالمجتمع الجزائري، فالدولة أنشأت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي سنة 1971 لأول مرة منذ الإستقلال.

إن الإهتمام الأكبر لهذا القطاع كان منصبا على وظيفة التعليم، وذلك بتوسيع خريطة التعليم والتكوين العاليين، وإنشاء جامعات جديدة ومعاهد للتكوين العالي لتلبية حاجيات القطاعات الاقتصادية والثقافية والتعليمية والخداماتية وغيرها من النشاطات لإعداد إطارات كفأة.

إلا أن نشاط البحث العلمي عرف إهتماما نوعيا وذلك بإنشاء هيئة وطنية للبحث العلمي كلفت بتسطير برنامج وطني للبحث يخص كل التخصصات وإنشاء مراكز بحث متخصصة، أكثر من 85% من مراكز البحث في التكنولوجيا والعلوم الدقيقة، وحوالي 15% في العلوم الاجتماعية، وعلى سبيل المثال نذكر عدد الأساتذة الباحثين الدائمين لسنة 1983 في ثلاث تخصصات كبرى.

الجدول رقم (02): عدد الأساتذة الباحثين الدائمين لسنة 1983 في ثلاث تخصصات كبرى.

التخصصات	عدد الباحثين	النسب المئوية
العلوم الدقيقة- التكنولوجية	1102	61،5
طب _ صيدلة – جراحة أسنان	426	78،23
علوم إجتماعية	263	61،14
العدد الإجمالي	1791	100

من خلال قراءتنا للجدول نلاحظ أن أقل نسبة مئوية 14.61% تخص العلوم الاجتماعية، وإن عدد الباحثين في العلوم الدقيقة والتكنولوجية تساوي 04 مرات عدد الباحثين في العلوم الاجتماعية، وما يميز هذه المرحلة هو وضع الخطوات الأولى في تأسيس البحث العلمي في الجزائر، ولذا نلاحظ نقائص قانونية وتنظيمية لمجال البحث في الجزائر.

المرحلة الثالثة: من 1984- 1997.

في سنة 1983 ألغيت الهيئة الوطنية للبحث العلمي وأغلبية مراكز البحث التي كانت تحت إشرافها، وبفعل ذلك فإن الباحثين والأساتذة الباحثين فقدوا مناصبهم، وكثير من البحوث التي كانت في طريق الإنجاز توقفت والبرنامج الذي سطر ألفي في مجمله فأدت هذه العملية إلى زعزعة نشاط البحث رغم أن الدولة أنشأت " المحافظة السامية للبحث العلمي "، وكان التوجه الأساسي آنذاك منصب على تطوير البحث في العلوم الدقيقة والتكنولوجية، هذه الهيئة الوطنية الجديدة لم تحتفظ بأي مركز بحث في العلوم الاجتماعية وكانت سوى أربعة (04) مراكز بحث في العلوم الاجتماعية تابعة لقطاعات وزارية أخرى من بين 63 مركز على المستوى الوطني.

رغم إعادة هيكلة المحافظة السامية للبحث وأصبحت في الأخير وزارة البحث العلمي، فإن البرنامج لن يعرف ازدهارا بل خلال هذه الفترة ظهرت عدة مشاكل كتقليص مناصب الباحثين الدائمين، وخفض الميزانية المخصصة للمشاريع، والمقدار المالي الضعيف نسبيا وغير الملائم وصعوبة تسيره.

المرحلة الرابعة: 1998- 2002.

أهم ما جاء في هذه المرحلة على الصعيد التنظيمي إعادة إنشاء وزارة التعليم العالي والبحث العلمي أي إنشاء وظيفة البحث في القطاع الأكثر إهتماما بها، لأن هناك تكاملا ما بين التعليم العالي والبحث، فكلاهما يخدم الآخر القطاع الذي يملك الطاقة البشرية أي الأساتذة الباحثين بوفرة، وثاني نقطة مهمة جدا.

-ونتيجة لمختلف التغيرات والمراحل التي مرت بها عملية تنظيم البحث العلمي كان منطقيا أن تشهد الجزائر تأخر في مسايرة الثورة العلمية والتكنولوجية أو التطور العلمي الذي أصبحنا نعيشه اليوم في جميع المجالات والتخصصات التي هي أساس التقدم الاقتصادي والاجتماعي لجميع الأمم والحضارات.

وتجدر الإشارة الإشارة إلى أن أسباب التأخر ترجع بالدرجة الأولى إلى عدم الإستقرار الذي يعتبر نتيجة منطقية للتغيرات العديدة التي طرأت على الأجهزة المسيرة والمنفذة للسياسة الوطنية من حيث الصلاحيات والتنظيم، الأمر الذي جعل عملية التكفل بمنظومة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي تمر بمراحل متذبذبة وأثر سلبا على الظروف المادية والمعنوية التي شهدتها هذه المنظومة منذ الإستقلال.

فعلى سبيل المثال، توالت على هذه المنظومة خلال عشرية الثمانينات ستة (6) أجهزة المبرمجة وصاية مختلفة وهذا ما أدى إلى:

- " الإنقطاعات المتكررة التي ميزت تنفيذ أغلبية المشاريع المبرمجة من طرف الأجهزة التي تتالت على تسيير منظومة البحث العلمي.

- غياب تصور واضح وشامل عن أهمية البحث العلمي والتطوير التكنولوجي من أجل بناء وإرساء القواعد الأساسية اللازمة لمجتمع عصري.

– تبدد تشتت شمل الكفاءات البشرية مما تسبب في تفكيك عملية التراكم المعرفي الذي لا مكان بدونه لأي تطور أو تقدم.
– تدهور الظروف المادية لأنشطة البحث.

إضافة إلى ما سبق ذكره، تعرضت الأموال المخصصة آنذاك للبحث والتطوير إلى الإندثار وسوء الإستعمال بسبب العقبات البيروقراطية، التضخم وكذا إنخفاض قيمة العملة الوطنية، الأمر الذي جعلها تنقسم إلى ما يعادل 20 مرة مقارنة بفترة أواخر الثمانينات علما أن عدد الباحثين إرتفع من 1500 إلى 4500 باحث.

ومن خلال ما سبق ذكره نستطيع تلخيص ما نتج عن هذه العوامل والأسباب العقيمة المذكورة سابقا إلى ما يلي:
– ضعف وقلة الإنتاج العلمي من منشورات ومجلات وبحوث ودراسات علمية حيث قدرت ب (584) فقط ".[105]

– قلة عدد براءات الإختراع (20) المسجلة من طرف الباحثين لدى المعهد الوطني للملكية الصناعية.

– قلة النماذج المبتكرة (179) في مراكز البحث والتطوير.

– ضعف علاقات التعاون بين قطاعي البحث والإنتاج، عدم الوصول إلى إيجاد ترابط بين قطاعي البحث من جهة والإنتاج من جهة أخرى أي فيما نبحث كي نطور إنتاجها.

– غياب الهيئات المختصة في تثمين نتائج البحث والتطوير داخل مؤسسات البحث وكذلك في تنشيط العلاقات بين البحث والتطوير والقطاع الاقتصادي.

وبناءا على ما سبق ذكره، نظرا لأهمية البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في أية عملية بناء إقتصاد صلب وتنافسي، فلقد ظهر للوجود وعي وطني تجسد في سنة 1998 صدر قانون رقم 98- 11 بتاريخ 22 أوت 1998، المتضمن توجيه برنامج خماسي حول البحث العلمي والتنموي والتكنولوجي والأطر والوسائل لتطبيقه وتحقق أهدافه ويتكون من 30 برنامج وطني[106].

I.الأهداف التشريعية والقانونية للبرنامج المتعلق بالبحث العلمي والتطوير التكنولوجي للفترة 1988- 2002 الذي يهدف أساسا إلى:

- ضمان ترقية البحث العلمي والتطوير التكنولوجي.
- تدعيم القواعد العلمية والتكنولوجية للبلاد.
- تحديد وتوفير الوسائل الضرورية للبحث والتطوير.
- رد الإعتبار لوظيفة البحث أينما كانت، تحفيز عملية تثمين نتائج البحث.
- دعم تمويل الدولة لكل الأنشطة المتعلقة بالبحث والتطوير.

للتوضيح:

لقد إعتبرت المادة الثانية من هذه القانون البحث العلمي والتطوير التكنولوجي من الأولويات الوطنية.

-فيما أكدت المادة الثالثة منه على أن هدف البحث والتطوير يكمن في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية والتكنولوجية للبلاد وذلك عن طريق وضع 25 برنامج للبحث والتطوير حيز التطبيق مصنفة كما يلي:

- برامج وطنية للبحث ما بين القطاعات و تخص:

الزراعة والتغذية، الموارد المالية، البيئة، التنقيب وإستغلال وتثمين المواد الأولية، تقويم الصناعات، العلوم الأساسية، البناء والتعمير والتهيئة العمرانية، الصحة، النقل، التربية والتكوين، اللغة، الثقافة، الاتصال، الاقتصاد، التاريخ، القانون، والعدالة، المجتمع والسكان.

- برامج وطنية للبحث المتخصص وتتعلق بالميادين التالية:

الطاقة، التقنيات النووية، الطاقة المتجددة، تكنولوجيا الإعلام، التكنولوجيات الصناعية، التكنولوجيات الفضائية وتطبيقاتها، المواصلات اللاسلكية، المحروقات، التكنولوجيات الحيوية.

إن هذه البرامج التي تعكس إشكالية التنمية الوطنية تحتوي على 1740 مشروع بحث سيقوم بإنجازها 5957 باحث في مراكز ووحدات البحث التابعة لكل قطاعات الاقتصاد الوطني والتي يقدر بحوالي 557 قطاع.

II.الإجراءات المتخذة لتجسيد الأهداف المحددة في القانون البرنامج:

من بين الإجراءات المتخذة والتي تم وضعها حيز التطبيق إلى يومنا هذا يمكن ذكر:

أ - من الناحية التنظيمية والمؤساستية:

تم إصدار:

- المرسوم التنفيذي رقم 98- 137 المؤرخ في 3 ماي 1998، المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتثمين نتائج البحث والتنمية التكنولوجية وتنظيمها وسيرها.

- المرسوم التنفيذي رقم 99- 243 المؤرخ في 31 أكتوبر 1999 والمحدد لتنظيم اللجان القطاعية الدائمة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي وسيرها.

-المرسوم التنفيذي رقم 99- 244 المؤرخ في 31 أكتوبر 1999 المحدد لقواعد إنشاء مخابر البحث وتنظيمها وسيرها.

-المرسوم التنفيذي رقم 99- 257 المؤرخ في 16 نوفمبر 1999 المتضمن لكيفيات إنشاء و تنظيم وسير وحدات البحث.

-المرسوم التنفيذي رقم 99- 258 المؤرخ في 16 نوفمبر 1999 المتضمن لكيفيات ممارسة المراقبة البعدية على المؤسسات العمومية ذات الطابع العلمي والتكنولوجي.

لقد سمحت هذه المراسيم ونصوصها القانونية بـــ:

-إعادة تنظيم كل وحدات ومخابر البحث وفقا لنصوص المراسيم المشار إليها أعلاه وعددها:

- 48 مؤسسة بحث تابعة للقطاعات الاقتصادية.
- 52 مؤسسة بحث تابعة لقطاع التعليم والتكوين العالي.
- 457 مخبر بحث تابع لقطاع التعليم العالي.

- إنشاء اللجان القطاعية الدائمة للبحث على مستوى الوزارات المعنية بالبحث وعددها أربعة عشر (14).

- إنشاء اللجان القطاعية المشتركة للبحث وعددها ثمانية (08) (الصحة، الزراعة والموارد المائية، المواد الأولية والطاقة، التكنولوجيا، العلوم الأساسية، البناء والتعمير، القانون والاقتصاد، التربية والثقافة).

-تنصيب مجلس الإدارة للوكالة الوطنية لتثمين نتائج البحث والتطوير.

-إنشاء إدارة مركزية قوية.

ب- من الناحية المالية:

من أجل بلوغ أهداف البحث العلمي والتطوير التكنولوجي المحددة للفترة الخماسية 98-2002، نصت المادة 21 من القانون البرنامج على رفع حصة الناتج القومي الخام من 0,2% في سنة 1997 إلى 1% خلال الفترة الممتدة من 1998 إلى 2002.

للعلم أن الإعتمادات المخصصة لميزانية البحث العلمي والتطوير التكنولوجي عرفت فعلا إرتفاعا ملموسا في سنة 2000 حيث قدرت ب 31 مليار دينار وسمحت بتمويل ما يلي:

-البرامج الوطنية للبحث ذات الصبغة القطاعية والمشتركة بين القطاعات.

-هيئات ومؤسسات البحث والتطوير قصد الحفاظ على شروط البحث وتعزيزها.

-مؤسسات التعليم والتكوين العالي من أجل تطوير البحث التكنولوجي.

-المؤسسات الصناعية عمومية كانت أو خاصة وذلك لتشجيعها على الإبداع وتثمين نتائج بحوثها ورد الإعتبار لأنشطة البحث.

كما سمحت هذه الإعتمادات للكثير من وحدات ومخابر البحث بإقتناء العديد من التجهيزات والمعدات والآلات التي كانت تفتقر إليها.

تجدر الإشارة إلى أن الغلاف المالي الذي تم إستهلاكه سنة 2000 لم يتعدى خمسة (05) ملايير دينار جزائري، في حين قدر المبلغ الإجمال المخصص لدعم البحث العلمي والتطوير التكنولوجي لهذه السنة بـــ 31 مليار دينار.

إن نسبة الإستهلاك المتواضعة للإعلانات المالية من طرف وحدات ومخابر البحث المستفيدة ترجع أسبابها إلى ضعف طاقات إستعابها بالإضافة إلى التعقيدات الإدارية التي ميزت عملية تسيير الغلاف المالي المخصص لدعم منظومة البحث والتطوير.

ج- أما فيما يخص الموارد البشرية:

من أجل أهداف البحث العلمي والتطوير التكنولوجي المحدد للفترة الخماسية 98-2000، أوصى القانون البرنامج بضرورة رفع عدد العاملين في البحث بمعدل يتماشى مع إحتياجات برامج البحث السنوية المصادق عليها.

نتيجة لذلك، فإن الطاقة البشرية العاملة في قطاع البحث والتي كانت تقدر في أوائل سنة 98 ب 3257 شخص أي 116 باحث لكل مليون ساكن قد إرتفعت إلى حوالي 8000 باحث في سنة 2000 لتصل إلى ما يقارب 11,500 باحث في نهاية 2002 وهذا بالرغم من وجود عائقين أساسين هما:

* ضعف التحفيزات المالية للباحثين.
*هجرة الكفاءات العلمية الوطنية.

إن سياسة تنمية الموارد البشرية خلال الفترة الخماسية ترمي أساسا إلى تجنيد الكفاءات العلمية الوطنية، لاسيما بواسطة:

-رفع عدد الباحثين الدائمين في هياكل البحث عن طريق وضع آليات جديدة محفزة لجلب أكبر عدد ممكن من الكفاءات.
- الإستغلال الفعلي للموارد المؤهلة الموجودة لصالح نشاطات البحث حسب ما تقتضيه التحولات الاجتماعية والاقتصادية.
-الإستعانة بالكفاءات العلمية الجزائرية العاملة في الخارج.
- ترقية البحث المشترك عن طريق إنشاء شبكات بحث مكونة من فرق تابعة للمعاهد والمراكز والمخابر إلخ..
- وضع الترتيبات الملائمة قصد السماح للباحثين بالتنقل بين مؤسسات التعليم العالي وهيئات البحث الأخرى (أي ترقية ما يسمى بحركية الباحثين).
- إعداد دليل وطني للعاملين في ميدان البحث العلمي والتطوير التكنولوجي.

أخير، تجدر الإشارة إلى أنها وعيا منها بضرورة تعزيز صلاحيات الهيئات المكلفة بالبحث العلمي والتطوير التكنولوجي- قصد ضمان الشروط اللازمة لإنجاز تنفيذ مجمل التدابير التي جاء بها المخطط الخماسي- أقدمت الجزائر في منتصف عام 2000 على إنشاء وزارة منتدبة للبحث العلمي والتي أسندت لها المهام التالية:

- إعداد السياسة الوطنية في مجال البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، وفقا لأهداف وأحكام القانون 98 -11، وتنفيذها بالتنسيق مع القطاعات والهيئات المعنية، عمومية كانت أو خاصة.

–دراسة، إقتراح وتنفيذ الترتيبات التي من شأنها تيسير الإستعمال الأمثل للوسائل الوطنية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي.
– التكفل بالتنسيق بين القطاعات فيما يخص نشاطا البحث وإنجاز البرامج الوطنية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي على مستوى جميع مؤسسات وهيئات البحث.
– إعداد ميزانية البحث العلمي والتطوير التكنولوجي وتوزيع التمويلات.
– القيام بمراقبة ومتابعة التمويلات الممنوحة لهياكل ووحدات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي.
– ترقية عمليات تثمين نتائج البحث العلمي.

بالإضافة إلى ما سبق، تتولى الوزارة المنتدبة للبحث العلمي بموجب قانون 98– 11 المهام التالية:

– إعداد تقرير سنوي يتضمن حصيلة وآفاق نشاطات البحث العلمي وتقديمه إلى المجلس الوطني للبحث العلمي والتقني.
– تقديم تقرير سنوي للبرلمان حول نشاطات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي يتضمن على الخصوص مستوى إنجاز الأهداف المسطرة، الحصيلة المالية، الآفاق والميزانية الوطنية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي.

III.العمليات المبرمجة على المدى القريب:

أ– فيما يخص التنظيم:

– إعادة تنشيط المجلس الوطني للبحث العلمي والتقني بصفة الهيئة المكلفة بتحديد التوجهات الكبرى للسياسة الوطنية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي (أنشأ هذا المجلس سنة 1992).
– إنشاء مخابر وفرق بحث مختلطة مع القطاعات الأخرى للاقتصاد قصد تشجيع عملية تثمين نتائج البحث العلمي.
– مساعدة الوكالة الوطنية لتثمين نتائج البحث للدخول في المرحلة العملياتية والإنطلاق الفعلي في أداء مهامها.
– تشجيع إنشاء وحدات ومخابر البحث في المؤسسات المنتجة عمومية كانت أو خاصة.

ب–فيما يخص التمويل:

يتعين رفع مستوى التمويل المخصص لأنشطة البحث إلى حدود 1% من الناتج القومي الخام قصد:

– تجهيز مراكز ومخابر البحث بالمعدات العلمية والتقنية المختصة.
– وضع آليات مالية لتشجيع العاملين في قطاع البحث والتطوير.

– التكفل الفعلي بالموارد البشرية عن طريق تحسين الظروف المهنية والاجتماعية للباحثين.

– تمويل المشاريع المتبقية التي تحتوي عليها البرامج الوطنية للبحث.

– إنشاء هياكل جهوية لإحتضان وتسيير التجهيزات العلمية الكبرى الممكن إستعمالها جماعيا من طرف مختلف مؤسسات البحث.

ج- فيما يخص الموارد المالية:

- الإسراع في إصدار القانون الخاص بالباحث.

- إتخاذ الإجراءات التحفيزية ذات الطابع المادي والمعنوي لتشجيع أستاذ التعليم العالي وجلب حاملي الشهادات الجدد إلى مهنة البحث.

- المساعدة المالية والمعنوية للباحثين وللأساتذة من أجل نشر نتائج بحوثهم.

د- فيما يخص التثمين:

دعم الوكالة الوطنية لتثمين نتائج البحث.

- وضع الإطار الملائم (التنظيمي، القانوني، المالي، الجبائي...) لمساعدة هيئات البحث والباحثين على خلق المؤسسات المبدعة.
- إتخاذ إجراءات تحفيزية ذات طابع جبائي لصالح المؤسسات الاقتصادية التي تستثمر في أنشطة البحث.
- إعداد وإصدار نص قانوني حول الملكية الصناعية ضمن البحث العمومي.
- تنظيم يوم دارسي حول تثمين نتائج البحث العلمي من طرف الوزارة المنتدبة للبحث العلمي ووزارة الصناعة وإعادة الهيكلة (خلال الثلاثي الأول لسنة 2002).
- تنظيم سوق الإبتكارات موازاة مع مناسبة الإحتفال باليوم الوطني للإبتكار (07 ديسمبر 2001) من طرف وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة (في هذا الصدد توجه الدعوة إلى كل الجهات والهيئات العربية الراغبة في المشاركة في هذه التظاهرة لعرض ما توصلت إليه من إبتكارات وإختراعات في ميدان البحث كالمنشورات، التقارير العلمية والنماذج الصناعية...).

3-2. تنظيمات وهياكل البحث العلمي في العالم وفي المغرب العربي:

3-2-1. تنظيمات وهياكل البحث العلمي في بعض الدول الغربية:

قبل التطرق لبعض تنظيمات وهياكل البحث العلمي في العالم وفي المغرب العربي يجب الإشارة إلى مفهوم التنظيم البحث العلمي.

تنظيم البحث العلمي:

يعرف تنظيم البحث العلمي بأنه مجموعة من الوسائل المادية والبشرية تهدف أساسا إلى إنجاز البحث العلمي ضمن هيكل قانوني وإجتماعي محدد.

وقد عرف تنظيم البحث العلمي تطورا ملحوظا عبر تطور المجتمعات لاسيما الغربية، وتطور المعرفة العلمية بهما أدى إلى بلورة البحث العلمي قصد الإستفادة العقلانية والرشيدة الهادفة على تحقيق مجهودات البحث العلمي ككل.

ولهذا وصلت الدول المتقدمة (الغربية) على العمل بإستراتيجيات محكمة إلى إيجاد التنظيم الأكثر تحكما ونجاعة البحث العلمي مما أدى إلى العمل على إنشاء وبروز المجموعات العلمية أو كما يطلق عليها بالفرق العلمية وتكون متواجدة على مستوى المؤسسة الصناعية والجامعية وورشات البحث الميداني والمخابر ومراكز البحوث والدراسات، ومن خصوصياتها الأساسية:

أولا: "إستقلالية المجموعة العلمية وهذا لكي تتمكن من إجراء البحث العلمي بعيدا عن قيود بيروقراطية وسياسية والتي إذا تدخلت تعيق عملية البحث العلمي.

ثانيا: المكانة الاجتماعية، القانونية الخاصة بهذه المجموعات التي تمكنها من الإنتاج العلمي، ومدى مساهمتها في الإستراتيجية العامة للدولة ومدى الإهتمام السياسي الاجتماعي بهذه المجموعات حسب أهميتها في النشاطات الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.

ثالثا: الحرية التي تتمتع بها المجموعات العلمية فيما يخص نشاطها العلمي حيث لا تخضع إلى مراقبة إجتماعية أو قانونية في أعمالها العلمية ولا يمكن أن نتساءل عن نتائج بحوثها العلمية من حيث كلفتها الاقتصادية أو مدى ملائمتها مع السياسة المتبعة "[107].

<u>تنظيم البحث العلمي في بعض الدول الغربية</u>:

تختلف تنظيمات البحوث العلمية في الدول الغربية من بلد آخر، فنلاحظ منها من إبتعد عن المركزية كالولايات المتحدة الأمريكية ومنها من ابتعد بدرجة أقل من سواه كفرنسا، وتتصف الدول الغربية في نموذجين من حيث التنظيم هما كالتالي:

-**<u>النموذج الأول</u>:**

يعتمد هذا النموذج بالدرجة الأولى على وزارة البحث والثقافة التي تتحمل المسؤولية بأكملها عن أنشطة البحث والتطوير في القطاعات المختلفة ماعدا البحث الجامعي مثال عن ذلك ألمانيا[108].

- <u>نموذج البحث العلمي والصناعي الألماني</u>:

يرجع سبب إختيارنا للنموذج الألماني بإعتباره شهد تطورا ملحوظ في مجال التنظيمي والهيكلي ويتمثل هذا التطور في تأسيس وتدعيم الإستقلالية والمبادرة كأركان أساسية يتوقف عليهما البحث العلمي بحيث أن " في هذا البلد، العلم والبحث، التعليم والفن هي حرة "، وأن التطور الذي شهده البحث العلمي والصناعي أساسا أدى دوره إلى إدماج الباحث في المؤسسات الكبيرة لدى فرق للبحث لكي يقوم بنشاطاته وأعماله العلمية.

وأن النظام السائد هو ذا طابع تقني وعقلاني بحيث يستمد قوته وسيطرته الحقيقة على العلم والتكنولوجيا بإعتبارها السياسة العلمية.

إن بعض الدراسات السوسيولوجية تحت إشراف الأستاذة:Jean Jacque Salomon تبرز لنا " أن نجاح تطبيق العلوم في الميدان الصناعي قام أساسا على العلاقة التفاعلية والتكاملية الناجعة بين كل من القطاع الصناعي ومراكز البحث العلمي وهذا شكل إحدى المحاور والإنشغالات القائمة على سياسة الدولة ".[109]

وتعود فعالية النموذج الألماني في مجال البحث العلمي والصناعي أساسا على هيكلة تنظيمية مرنة وقائمة على أسس علمية بحيث تسمح وتدعم مشاركة الباحثين في العملية البحثية وهذا وفقا لمتطلبات التنظيم الهيكلي للبحث والمعرفة العلمية والصناعية.

إلا أن لكل نموذج سلبيات وإيجابيات وعلى الرقم المزايا التي تنتج عن إيكال مهمة تحيد الأهداف وتنسيق الأنشطة العلمية والتقنية لوزارة متخصصة بشؤون البحث العلمي، إلا أنه هناك صعوبة تكفل هذه الوزارات بجميع المسائل القطاعية، ويؤدي ذلك بالإبتعاد تدريجيا عن رسم السياسات ووضع المخططات التي تربط بين الأهداف التنموية وأهداف العلم والتقنية (التقانة)، ويرجع نجاح هذا النموذج في ألمانيا لعدم وجود وزارة للصناعة فيها.

النموذج الثاني:

يعتمد هذا النموذج على التوزيع القطاعي للبحث التطبيقي فيما بين الوزارات، بينما يبقى البحث الأساسي من نصيب وزارة التربية، ومثال بريطانيا وفرنسا التي طبقت هذا النموذج.[110]

نموذج البحث العلمي والصناعي الفرنسي:

إن هيكلة التنظيمية للبحث العلمي والصناعي في فرنسا تحمل تقريبا نفس الخصوصيات والسياسات التي تقوم عليها هياكل البحث في مجموع البلدان الغربية الصناعية الأخرى، إن التجربة الفرنسية في هذا المجال غنية، بحيث تقوم سياساتها العلمية والصناعية على أساس تنظيم وإستغلال المخابر العلمية في شتى المجالات المعرفية، إن القاعدة الأساسية التي ترتكز عليها السياسة العلمية للبحث في فرنسا تقوم على الأهمية الإستراتجية للعلم والتكنولوجيا، بحيث أن العلم أصبح تكنولوجيا والتكنولوجيا بدورها أصبحت علما، وهذا التصور الشمولي في العلاقة المتداخلة بين كل من العلم والتكنولوجيا بإعتبارهما الأساس القاعدي الذي يتوقف عليه عملية تنمية المجتمع ككل.

وفي هذا الصدد يتبن أنه هنالك روابط كبيرة موجودة بين البحث الأساسي والبحث التطبيقي بحيث أن هذا الأخير يتغذى أساسا من القواعد والقوانين العلمية النظرية والتي بواسطتها تسمح للعاملين والمختصين في البحث التطبيقي للوصول إلى الإستغلال الأمثل والعقلاني لمختلف الموارد الطبيعية والمادية وكذا التحكم في مجرى الواقع.

أما بالنسبة للنموذج الثاني من سلبياته وإجابياته فرغم مما يتصف به من لامركزية، إلا أنه يؤدي إلى عزل البحوث في القطاعات المختلفة عن بعضها البعض، ومن ثم إبعادها عن البحوث الأساسية، وينجم عن ذلك عدم توسع ميزانيات البحوث في الوزارات هذه الأخيرة تصبح الحكم في توزيع ميزانياتها بين البحوث والمهام الأخرى.

-لقد تطرقنا إلى النموذج الألماني والفرنسي كمثال عن البلدان الغربية فلا يجب تجاهل النماذج الأمريكي بإعتباره نموذج القائد في العالم.

- **نموذج البحث العلمي والصناعي الأمريكي:**

إن أبرز خاصية يتميز بها نموذج تنظيم وهيكلة البحث العلمي والصناعي للولايات المتحدة الأمريكية هي إستقلالية البحث العلمي وكذا مرونة الهياكل التنظيمية المكلفة بالإشراف على نشاط البحث الصناعي.

" يعتمد تنظيم البحث في هذا البلد على هيئة رسمية عليا تشرف على النشاط العلمي، تقوم أساسا على توجيه البحوث النظرية والأساسية.

أما دور المؤسسة الوطنية للعلوم يكمن في الإشراف على توجيه البحوث التطبيقية في مختلف مجالات المعرفة العلمية والصناعة.

وتتكون هذه المؤسسة من 24 عضوا يعينون من طرف الرئيس الأمريكي، وهو يحظون بإهتمام بالغ من طرف الأجهزة الرسمية وهذا نتيجة للدور الذي يقومون به في ترقية وتطوير العلوم و بإزدهار المجتمع ككل ".[111]

إن الخاصية الأساسية التي تميز النموذج الأمريكي في مجال البحث العلمي والصناعي تكمن في أسبقية أو أولوية العلم وتحرير العلماء والباحثين من القيود الإدارية وكذا الإهتمام بالإستثمارات المالية والبشرية لهذا القطاع.

إن البحث العلمي بالقطاع العام حظي بإهتمام كبير من طرف السلطات السياسة العليا، بحيث وجهت له إستثمارات مالية ذات أهمية بالمقارنة مثلا مع مجال البحث في الميدان العسكري.

نستنتج مما سبق أن الخصوصيات التنظيمية والهيكلية لنموذج البلدان الغربية تقوم أساسا على العلاقة التكاملية الناجمة بين كل من القطاعات من جهة والجامعة من جهة ثانية، إلى جانب إعتماد هذه الدول على تحرير المؤسسات المشرفة والمكلفة بالبحث العلمي والمكلفة بعملية البحث العلمي، بحيث تعمل سياسات هذه البلدان الإعتماد على ركيزتين أساسيين متمثلين في العلم والمعرفة العلمية بإعتبارهما القاعدة الأساسية لتنظيم مختلف النشاطات الشاملة لكل القطاعات وتعمل هذه السياسة على تجنيد الطاقات العلمية والتقنية ذوي الخبرة والكفاءة من أجل تحقيق أهدافها المسطرة.

يمثل القطاع الصناعي بالنسبة لدول الغرب أساس قاعدي الذي يتوقف غليه التطور الاقتصادي، بحيث تحتل الصناعة مكانة ذات أهمية بالغة حيث لا تعتبر مستهلكة فقط أو كمصدر لتمويل البحث العلمي وإنما تمثل جزء إلا يتجزأ من نظام البحث العلمي بصفة عامة.

وفي هذا الإطار خصوصية التميز دول الغرب عن الدول العالم الثالث تكمن بصفة خاصة في المستوى التنظيمي والهيكلي للبحث العلمي، بحيث أن المخططات والمشاريع التي تقوم بما تعتمد على رؤية إستراتجية ومتداخلة تأخذ بعين الإعتبار كل المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ويتوقف نموذج هذه البلدان في المجال المعرفي على توفير كل الشروط المناسبة والمتمثلة خاصة في تحرير الباحثين العاملين من القيود البيروقراطية، بإعتبارهم القاعدة والبنية البحثية التي يقوم عليها نجاح مشروع البحث العلمي.

3-2-2 : تنظيمات وهياكل البحث العلمي والتقني في المغرب العربي.

الجمهورية التونسية:[112]

بدأ الإهتمام بالبحث العلمي في تونس منذ عهد الإستعمار، حيث تأسست فيها بعض مراكز البحث التطبيقي، كالمعهد الوطني للبحث الزراعي، ومعهد باستور، وساهم الأول في تحسين الزراعة، بينما ساهم الثاني في القضاء على بعض الأمراض السارية، وبعد الإستقلال إستعادت الحكومة التونسية هذه المعاهد وغيرها.

ويرجع الإهتمام الجدي بتنظيم وبعث البحث العلمي إلى بداية الستينات حيث تأسست الجامعة التونسية، ومراكز ووحدات بحث تابعة لوزارات مختلفة مثل وزارة الاقتصاد.

وقد أسندت مهمة التنسيق إلى مجالس مراكز البحث العلمي من جهة، وإلى وزارة التخطيط من جهة أخرى، وقد أسست مجالس للبحث العلمي لتتولى الإشراف على القيام بأبحاث تساعد على تقدم العلم والاقتصاد الوطني.

وقد تولى وزير التربية الوطنية في السنوات الأول للسبعينات مهمة التنسيق في التعليم العالي والبحث العلمي، وذلك من خلال إدارة التعليم العالي والبحث العلمي، تم تأسست وزارة التعليم العالي والبحث العلمي عام 1978 وألحق بها مجلس البحث العلمي والتقني.

أجهزة رسم وتخطيط والبحث العلمي:

تأسست وزارة التعليم العالي والبحث العلمي سنة 1978 وقد أعطى لتنظيم البحث العلمي إنطلاقة جديدة، حيث تشكلت داخل هذه الوزارة إدارة للبحث العلمي والتقني، ومجلس البحث العلمي والتقني.

1- مهام إدارة البحث العلمي والتقني:

هي جهاز مسؤول عن تنظيم البحث العلمي، وظيفتها تنسيق الدراسات والبحوث بين الوزارات، ومن أهدافها بمختلف معاهد البحث التابعة للوزارة ما يلي:

-إعداد مشاريع النصوص التنظيمية لأجهزة المتابعة والإشراف على هذه المعاهد.
- القيام بدراسات لتطوير لمختل المعاهد العليا.

2- مهام مجلس البحث العلمي والتقني:

يقوم هذا المجلس بتوجيه وتنسيق أنشطة البحث العلمي والتقني في إطار التعليم العالي والبحث العلمي.

وتتحدد مهام المجلس في عدة نقاط نذكر منها:

- رسم وتحديد سياسة البحث العلمي والتقني في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.
- إثراء وتنمية البحث العلمي والتقني، وكذلك العمل على نشره.
- الإعتماد على تقارير اللجان المختصة في الموافقة على برامج البحوث المختلفة ومتابعة تنفيذها وتقييم نتائج هذه البحوث.
- تحديد الأولويات في البحوث ومحاولة تحقيق أهدافها.
- تنسيق أنشطة البحث بين مؤسسات التعليم العالي ومراكز ومعاهد البحث العلمي والتقني.
- إعداد مشروع الميزانية العامة للبحوث.
- تنسيق التعاون الدولي في مجال البحث العلمي والتقني.
-إعداد تقرير سنوي عن أوضاع البحوث العلمية.

3-الأجهزة المنفذة للبحث العلمي:

هناك نوعين من الأجهزة، أولا مراكز ومؤسسات البحث العلمي، ثانيا أجهزة البحث العلمي في الجامعات والمعاهد العليا، وهذا النوع هو الذي سنحاول الإشارة إليه، ينبثق بشكل عام من الجامعة التونسية والمعاهد والمدارس العليا نوعان من مراكز البحوث:

مراكز البحث العلمي المرتبطة بالجامعة:

لها درجة من الإستقلال التام عن الجامعة وتتحمل الإطارات العلمية فيها مسؤولية البحث العلمي مع مشاركة محدودة في التدريس. ومن أهمها مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية الاجتماعية، ومن مهام هذا المراكز:

- إنجاز برامج البحوث التاريخية الاقتصادية الاجتماعية والثقافية.
- المساهمة في تأهيل الإطارات الجامعية المتخصصة.
- إستقبال الأساتذة من الكليات والمدارس المعنية وتشجيعهم ومعاونتهم في أعمالهم.

مراكز البحوث المرتبطة بالكليات:

يقوم بالأبحاث المتخصصة حسب نشاط البحث الخاصة بكل كلية وينتشر هذا النوع من المراكز في معظم كليات الجامعة والمعاهد والمدارس العليا.

نستنتج مما سبق أن الإهتمام بالبحث العلمي وبتنظيمه في تونس، تبلور بعد إنشاء وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، حيث أنشأت أجهزة خاصة تشرف على تنمية وترقية البحث العلمي.

ونلاحظ من خلال هذه الأجهزة بعض من التكامل والتجانس في الوظائف، حيث أنها إهتمت بالتخطيط والعمل على رسم السياسة العامية، ثم العمل على إجراء عملية تنسيق بين مؤسسات التعليم العالي ومراكز ومعاهد البحث العلمي والتقني.

وقد إعتنت بتأهيل الإطارات الجامعية المتخصصة، ومنحهم القدر من المسؤولية والحرية في إثراء وظيفة البحث العلمي.

كما أن وظيفة مراكز البحث العلمي في تونس المرتبطة بالجامعة تساهم في تأهيل الإطارات الجامعية المتخصصة، إذن فهي تهتم بالتكوين زيادة على البحث العلمي، كما أنها تساعد الأساتذة الجامعيين في أعمالهم وهذا ما ينتج عنه نوع من التنسيق بين الجامعة ومراكز البحوث العلمية.

الجماهيرية العربية الليبية:[113]

تأسست الجامعة الليبية سنة 1955، وقد بدأ الإهتمام الفعلي بشأن البحث العلمي منذ بداية السبعينات بتأسيس معهد الإنماء العربي، حيث ساعد هذا الأخير على ترسيخ مفاهيم ومنهجية البحث العلمي والتقني لدى المؤسسات والجهات ذات العلاقة بأنشطتها.

أجهزة رسم وتخطيط وتنسيق سياسة البحث العلمي:

تعتبر الهيئة القومية للبحث العلمي الجهاز المركزي المسؤول عن رسم وتخطيط وتنسيق سياسة البحث العلمي، ومهامه تتمثل فيما يلي:

-تقوم بوضع البرامج وسياسات البحث العلمي والتقني.
-تضع خطط إعداد وتطوير القدرات العلمية المرتبطة بالظروف الاقتصادية والاجتماعية لمواكبة التقدم العلمي والتقني في العالم.
-تجمع الإطارات والخبرات المتخصصة للمساهمة في دراسة الجوانب العلمية والتقنية للمشاريع الإستراتيجية.
-تنسيق وتمويل المشاريع الكبرى ومتابعة تنفيذها.
-دعم الجامعات ومؤسسات البحث العلمي والجمعيات العلمية وكذلك الأفراد العلميين بغرض تشجيع البحث العلمي.
-وضع مخططات لإنشاء مراكز البحوث المتخصصة وتطويرها.
-إنشاء مراكز التوثيق العلمي والتقني.
-وضع البحوث والدراسات الإستراتيجية.
-الإشتراك في المنظمات والهيئات الدولية المهتمة بالبحث العلمي والدعوة إلى عقد مؤتمرات و ندوات علمية محلية.
-إقتراح الموازنة الشاملة للبحث العلمي والتقني.

الأجهزة المنفذة للبحث العلمي:

تنقسم أجهزة البحث العلمي إلى ثلاثة أنواع هي:

1 - مراكز ومؤسسات البحث العلمي:

يوجد مركزان يقومان بتنفيذ البحث العلمي ويتبعان الهيئة القومية للبحث العلمي إداريا.

أ- معهد الإنماء العربي:

يؤكد هذا المعهد على الطابع القومي للمركز، ويقوم بإحتضان العقول العلمية العربية المهاجرة ودعوتها إلى العودة إلى الوطن من أجل تنمية إقتصادية وإجتماعية.

كما يهدف إلى وضع موسوعة عربية للعلم والثقافة، وموسوعة إنمائية تبين ثروات الوطن العربي المادية والبشرية.

-وضع قاموس للمصطلحات العلمية والتقنية.
-التخطيط للبحوث والدراسات التي تستلزمها التنمية العربية.

-القيام ببحوث ودراسات إستراتيجية ودراسات مقارنة في شتى المجالات وخصوصا منها ما يتعلق بالأمن القومي والسلام العالمي.
-إقتراح خطط تعاون وعمل مشترك بين الدول العربية.

ب- مركز الدراسات الطاقة الشمسية.

2- أجهزة البحث العلمي في الجامعات:

تقوم الجامعات في الجماهيرية الليبية بتشجيع أنشطة البحث العلمي مثلها مثل باقي الأجهزة الأخرى، منها العديد من المراكز، كمركز البحوث بجامعة قاريونس الذي يسعى إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تجميع إمكانات البحث العلمي القائمة في الجامعة وتنظيمها لدراسة الخطط الاقتصادية والاجتماعية.
-وضع قواعد ثابتة للبحث العلمي مع مراكز البحوث العلمية والمنظمات العربية والدولية المختلفة.

3-أجهزة البحث العلمي الصناعية:

تقوم مراكز البحوث بتنفيذ تشجيع أنشطة البحث العلمي من أجل تطوير الإقتصاد منها:

- مراكز البحوث الصناعية.

- مراكز البحوث الخاصة بالنفط.

نلاحظ مما سبق أن سياسة الجماهيرية العربية الليبية الخاصة بالعلم وإتقانه، تولي للعلم إهتماها كبيرا به، إلا أن هذا الاهتمام يغلب عليه الطابع الوحدوي القومي العربي.

ويتجسد ذلك في عدة قضايا، أولها الجانب البشري، ويتجلى ذلك من خلال دراسة مهام الجهاز المركزي والمتمثل في الهيئة القومية للبحث العلمي، حيث نلاحظ إعدادها لخطط تطوير القدرات العلمية، وكذا طموحها لجميع الإطارات والخبرات المتخصصة وإقتراحها للموازنة الشاملة بين البحث العلمي والتقني وهذه نقطة أساسية وضرورية تفطنت لها الهيئة الخاصة بوضع السياسة العلمية والتقنية.

وتتبلور هذه الأهداف أكثر في مهام معهد الإنماء العربي الذي يسعى إلى تجميع العقول العلمية العربية المهاجرة وإدماجهم في عملية تنمية وتطوير مجتمعاتهم إقتصاديا وإجتماعيا، ووضع موسوعة خاصة من أجل إحصاء ثروات العالم العربي البشرية والمادية.

ونلاحظ أنها إستعملت نفس السياسة في الأجهزة الأخرى مثل الجامعة بتشجيع البحث العلمي فيها، رغم أن السياسة العامة تهدف إلى تقسيم وتوزيع المهام في إطار من التكامل إلا أننا نلتمس نوع من التداخل في المهام في الأجهزة الأساسية الثلاث، وهذا ما سيخلق بعض من التشتيت وإهدار في الجهود وذلك لعدم وضوح مهام كل جهاز على حدة.

أما بالنسبة للجامعة فقد أعطيت لها نفس المكانة التي خصصت للأجهزة الأخرى المنفذة للبحث العلمي مع محاولة الجامعة توثيق الصلة والروابط العلمية مع مراكز البحوث والمنظمات العربية والدولية.

إلا أننا نجد أن الجامعة يجب أن تحظى بمكانة الصدارة، لأنها هي التي ستمد مراكز البحوث العملية والمعاهد التقنية بالعامل البشري المتمثل في الباحثين والإطارات المتخصصة في كافة المجالات العلمية.

المملكة المغربية:

لقد طبقت المغرب اللامركزية فيما يخص أنشطة البحث العلمي والتقني، والذي لاقا نجاحا بعد عام 1976، ويتمثل تنظيم البحث العلمي في شبكة يتم دعمها مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، وتتكون هذه الشبكة من الجامعات والمدارس العليا والمعاهد والمكاتب الوطنية، والإدارات والمراكز والمختبرات التي تقوم بالبحث العلمي والتقني تحت إشراف الوزارات المتخصصة.

أجهزة رسم وتخطيط وتنسيق سياسة البحث العلمي:

أسس المركز الوطني لتنسيق وتخطيط البحث العلمي والتقني ومن أهدافه ومهامه هو القيام بالأبحاث العلمية والتقنية المختلفة، ثم توجيهها وتنسيقها في نطاق السياسة التي تحددها الحكومة:

- إحصاء الطاقات العلمية والتقنية الوطنية وبيان الأعمال المنجزة في هذا الميدان.
- القيام بالدراسات الخاصة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتحديد المحاور الكبرى التي ترتكز عليها البحث.
- دعم وتمويل المؤسسات التي تقوم بالبحوث والتعاون مع هذه المؤسسات لوضع الخطط والبرامج الخاصة بالبحث والعمل على تطبيقها.
- التعاون مع مؤسسات دولية في مجال البحث وعقد الإتفاقات معها ومع مؤسسات البحث الوطنية.
- تقييم نتائج البحوث المنجزة وتعميمها.

الأجهزة المنفذة للبحث العلمي:

تنقسم الأجهزة إلى نوعين هما:

1 - أجهزة البحث العلمي في الجامعات والمعاهد العليا، منها المعهد الجامعي للبحث العلمي الذي يقوم بتطوير وتوجيه أنشطة البحث التي تتعلق باللغات والجغرافية، وعلم تطور الإنسان والتاريخ والحضارة الوطنية، المعهد التربوي الوطني يقوم هذا المعهد بأبحاث في ميدان التربية، خاصة في قطاع التعليمي.

كما يقوم بجمع ونشر كل الوثائق بالطرق والتقنيات التربوية ويعمل على تأهيل أولي ومستمر لكل المعلمين.

2 - أجهزة البحث العلمي في القطاعات إضافة إلى الشبكة العاملة في البحث العلمي، والتقني في نطاق المؤسسات الجامعية والمعاهد العليا، هناك شبكة أخرى تعمل في نطاق المؤسسات التابعة لمختلف الوزارات.

يظهر مما سبق أن تنظيم البحث العلمي في المملكة المغربية اعتمد على اللامركزية فكل القطاعات الاجتماعية، والاقتصادية تساهم في هذا التنظيم، وأيضا في رسم سياسات البحث العلمي

والتقني، ويعتبر المركز الوطني لنسيق وتخطيط البحث العلمي والتقني من الأجهزة الخاصة برسم هذه السياسات وتنسيقها ومن أهم مهامه إحصاء الطاقات العلمية والتقنية، وكذا إعداد الدراسات والبحوث الخاصة بالتنمية، الاقتصادية والاجتماعية.

ويتبين من الأجهزة المنفذة للبحث العلمي تقسيم في المهام البحثية بين كل من الجامعة والمعاهد العليا وكذا مختلف القطاعات الأخرى.

نلاحظ مما سبق بعد عرض مختلف سياسات وتنظيمات البحث العلمي في بعض دول المغرب العربي، أن هنالك فيما بينها أوجه من التشابه وأوجه من الإختلاف.

أولا إن إتباع في إدماج سياسات البحث العلمي والتقني في هذه البلدان هي سياسة حديثة العهد فيها، فكلها أو معظمهما يرجع إلى بداية سنوات السبعينات، كما أن تمثل جزء من السياسة التنموية الشاملة التي تينتها هذه الدول النامية.

فقد خضعت لنفس العامل التاريخي وهو الإستعمار الذي ورثت عنه بعض الهياكل البحثية، التي لم تكن تحتوي على أساس علمي وتقني جاد بل كانت عبارة عن بعض المؤسسات فقط.

وقد إشتركت هذه البلدان من خلال السياسات المسطرة في هدف تأهيل الإطارات الجامعية المتخصصة للقيام بوظيفة البحث العلمي وإثراءه.

وكما ذكر سابقا فإن هذه السياسات ارتبطت بسياسات التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة، ولقد حققت درجة متفاوتة من النجاح في رسم هذه السياسات وفي تجنيد الطاقات البشرية الملائمة، ويظهر الإختلاف في السياسات المتبعة كذلك في أن المغرب مثلا قد استطاعت أن تحقق اللامركزية، فكل القطاعات الاجتماعية والاقتصادية تساهم في تنظيم ورسم سياسة البحث العلمي، كما أنه هناك نوع من التقييم في المهام البحثية بين كل من الجامعة والمعاهد العليا والقطاعات الأخرى، وهذا مالم تستطيع تحقيقه ليبيا بدرجة كبيرة حيث أن أجهزة البحث فيها عرفت نوع من التداخل في المهام وهذا ناتج عن عدم وضوح سياستها في هذا المجال.

أما فيما يتعلق بأهداف معهد الإنماء العربي، والذي أنشأ من أجل مهام محددة منها العمل على تجميع العقول العربية، إلا أنه فقد غلب عليه الطابع الوحدوي، كما أن أهدافه المرتبطة بتجميع العقول العربية، فإنها عملية صعبة المنال نوعا ما لأنه لا يمكن تحقيق ذلك إلا بوجود سياسة علمية واضحة، والتي تحقق للباحثين قدر من الحرية والإمكانيات لإنجاز بحوثهم بموضوعية علمية.

3-3. أساليب التنمية وأثرها على سياسية البحث العلمي في الجزائر:

3-3-1. مفهوم التنمية الاجتماعية، مبادئها، خصوصياتها، مجالاتها، وسائلها:

لا يمكن الحديث عن التنمية الاجتماعية ولا عن التنمية الاقتصادية دون التطرق إلى مفهومي التنمية والنمو لما يعبران عنه بالتنمية لكلا منهما، فغالبا ما كان يحدث خلط بينهما إلا أن الكتابات الاقتصادية السوسيولوجية المعاصرة تشير إلى أنه يوجد اختلاف بينهما.

وقد قام "Schumpeter" بصياغة هذا التميز واختلاف في أوائل القرن العشرين، " وتتحدد أوجه الإختلاف في أن مفهوم النمو يشير إلى عملية الزيادة الثابتة أو المستمرة التي تحدث في من مجالات الحياة. أما التنمية فتوصف كمفهوم معياري يشترط وجود تحول هام في المجالات

الاجتماعية كالزراعة، الصناعة والنقل وغيره من المجالات التي تسعى التنمية إلى زيادة الإنتاج فيها.[114]

إذن التنمية هي عبارة عن زيادة سريعة تراكمية دائمة عبر فترة معينة، ففي نظر "Schumpeter" إن التبدلات التراكمية التي تحدثها التنمية في قدرة الاقتصاد وأدائه هي ذات شأن في البيئة السياسية والاجتماعية والثقافية وكذا التقنية.

وبالتالي التنمية لا تعني تضييق الفجوة بين دخل مجموع البلدان المتقدمة والمتخلفة فحسب، بل هي في الأساس تعني تحسين نوعية حياة الأفراد وتحرير المجتمع اجتماعيا واقتصاديا.[115]

" ولقد إرتبط مفهوم التنمية الاجتماعية مباشرة بالحركة الثورية الناتجة عن إدارة الجماعية لأفراد المجتمع والتصورات المخالفة للواقع الاجتماعي المعاش، لذلك كانت ظروف الإنطلاقة الأولى في مختلف المجتمعات بالثورات ضد القوى الإستعمارية في مجتمعات العالم الثالث.

وبخصوص الإرتباط الوثيق بين المفهومين النمو والتنمية فقد دلت الدراسات على أنه هنالك مجموعتين أساسيتين لأسباب "النمو وهي مزيج من العوامل الثقافية والعلمية والفنية، وكذا السكانية والدينية والسياسية وتغيرات الأوضاع الاجتماعية وبناء الطبقات، والصفات الفكرية والنفسية للناس.

أما التنمية فمرتبطة بمجموعة من العوامل الاقتصادية وخاصة بتجمع رأس المال وإستخدامه في تحقيق الربح، غير أن مفهوم التنمية العامة يرتبط بالتخطيط والسياسة ذات الأهداف، وهذا يعتبر من العوامل الهامة التي تميز التنمية عن النمو ".[116]

وعموما يمكن أن نوضح مفهوم التنمية من أحد تقارير الأمم المتحدة الذي يشرحها على أنها: "عملية تشمل النمو والتغيير، الذي يعتبر بدوره اجتماعي وثقافي، كما أنه اقتصادي وكيفي وكمي ".[117]

إذن نستطيع القول أن التنمية لا تهتم فقط بالجوانب الاقتصادية والسياسية، وإنما تشمل وتحيط بكافة جوانب الحياة على إختلاف أشكالها ومجالاتها، فتحدث فيها تغيرات كيفية عميقة وشاملة.

تعريف التنمية الاجتماعية:

إن المفهوم السوسيولوجي العام للتنمية الاجتماعية يعرفها على أنها تسعى إلى تحقيق نمط خاص من التقدم يلائم خصوصيات المجتمعات النامية فيشمل التنمية الاجتماعية، لإحداث تغيرات في البيئة الاجتماعية والهياكل الأساسية للمجتمع.[118]

إذ أن " التنمية الاجتماعية تعتبر خيار سياسي جماعي اتجاه أوضاع المجتمع ومشاكله، وتتحدد وفق أهداف إستراتيجية واضحة المعالم، فالهدف هو رفع مستوى الشعب إقتصاديا وإجتماعيا ".[119]

وهي كذلك " إرادة إجتماعية مستمرة وموحدة (تمثل هذه الإرادة الاجتماعية السلطة السياسية)، فتهدف إلى إحداث تغيير وتطوير كمي ونوعي في المجتمع على مراحل زمية مخطط لها مسبقا،

وذلك للوصول إلى وضع إجتماعي، سياسي وتقني يوفر للفرد الرفاهية المعنوية والمادية، ليؤكد هويته من خلال ثقافته ويساهم في تقدم الحضارة ".[120]

وقد تكون التنمية الاجتماعية أسلوبا للعمل الاجتماعي يرتكز أساسا عل إحداث التغيير الاجتماعي المقصود من خلال الأعداد والتنفيذ للمشروعات.

ويمكن أن نستخلص مما سبق أن التنمية الاجتماعية عبارة عن عمليات تغيير إجتماعي تلحق بالبناء الاجتماعي ووظائفه، بغرض إشباع الحاجات الاجتماعية للأفراد.

أي أن التنمية الاجتماعية ليست مجرد تقديم خدمات متنوعة للأفراد بل يجب أن تشمل على عنصرين أساسين:

1 - تغيير الأوضاع الاجتماعية التي لا تساير ظروف العصر.

2 - إقامة بناء إجتماعي تنبثق عنه علاقات جديدة وقيم مستحدثة تسمح للأفراد بتحقيق أكبر قدر ممكن من إشباع المطالب والحاجات.

ومعنى ذلك أن التنمية الاجتماعية عملية ديناميكية مقصودة تتم من خلال التدخل الإرادي بغرض التحكم والتوجيه للتغيير الاجتماعي المقصود عن طريق إستثمار الموارد البشرية ودعم العلاقات بين الأفراد وجماعات المجتمع، بدرجة تسمح لهم بالاستخدام الأفضل للموارد المتاحة، وذلك من خلال فرص المشاركة الفعالة لتحقيق الأهداف المجتمعية.

وإذا أردنا أن نحدد مضمون التنمية الاجتماعية من منظور بنائي، فلابد أن نأخذ في الإعتبار نمو الجماعات والمنظمات في المجتمع، والتي تؤدي بدورها إلى خلق وظائف جديدة للوحدات البنائية من أجل نمو الأنساق بها يتفق مع معطيات برامج التنمية التي نحاول أن نطبقها في المجتمع.

مبادئ التنمية الاجتماعية:

يمكن أن نلخص مبادئ أو ركائز التنمية الاجتماعية بما يلي:

1-" لابد أن يكون هناك إشراك كلي لأعضاء البيئية المحلية في التفكير والعمل على وضع وتنفيذ البرامج، التي تهدف إلى النهوض وذلك عن طريق إشارة الوعي بمستوى أفضل من الحياة تتخطى حدود حياتهم التقليدية، إن المشكلة الحقيقية التي تواجه عمليات التنمية في المجتمعات النامية هي ضعف إستجابة هذه المجتمعات لها وعدم إشراكها مع السلطات العامة في برامجها لأن جمود تراكيبها الاجتماعية والاقتصادية تقف أمام التجديدات والتغيرات التي تتناول في كثير من الأحيان قيمهم وتقاليدهم.

2- تكامل مشاريع الخدمات والتنسيق بين أعمالها بحيث لا تصبح متكررة أو في حالة تضاد.

3- الإسراع في الوصول إلى نتائج مادية ملموسة ذات النفع العام للمجتمع، ويرى بعض العاملين في ميدان التنمية الاجتماعية أن يكون المدخل إلى هذا الميدان متمثلا في برامج كالخدمات الطبية والإسكانية ".[121]

4- " الإعتماد على الموارد المحلية للمجتمع سواء كانت مادية أو بشرية ويؤدي ذلك إلى نفع إقتصادي من حيث يقلل من تكلفة المشروعات ويعطيها مجالا وظيفيا ".[122]

تعتبر هذه العملية من أساليب التغيير الحضاري المقصود ويتم ذلك عن طريق إدخال الأنماط الحضرية الجديدة من خلال الأنماط القديمة بإستخدام الموارد المتاحة في المجتمع.

أما مقومات التنمية الاجتماعية فيمكن تحديدها في ثلاث عناصر: تغيير بنائي أو بنياني ودفعة قوية وإستراتيجية ملائمة، وهذه العناصر تعتبر ضرورية للتنمية الاجتماعية ولازمة لها.

أ- التغيير البنائي أو البنياني:

يقصد ذلك النوع من التغيير الذي يستلزم ظهور أدوار وتنظيمات إجتماعية جديدة تختلف إختلافا نوعيا عن الأدوار، والتنظيمات القائمة في المجتمع، والتغيير البنائي هو الذي يرتبط بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، فمن الصعب أن تحدث التنمية في مجتمع متخلف إجتماعيا دون أن يتغير البناء الاجتماعي لذلك المجتمع، فالمشكلات التي ورثتها الكثير من الدول النامية والتي تراكمت عبر السنين وأصبحت تمثل في الوقت نفسه خصائص لها، كل هذه الخصائص تمثل تحديات أساسية للبلاد النامية[123].

وعلى ذلك نجد أن التغيير البنائي واحدا من مجموعة عناصر أساسية لازمة للتنمية وبدونه لا يتسنى للبلاد النامية التخلص من المشكلات الاجتماعية التي ترتبت عبر السنين والتي أصبحت تحديات أمام حكومات البلاد.

ب- الدفعة القوية:

لكي تخرج المجتمعات النامية من المستويات المختلفة فيها لابد من حدوث دفعة قوية أو مجموعة من الدفوعات القوية التي يتسنى بمقتضاها الخروج من حالة الركود، وهذه الدفعة أو الدفوعات القوية اللازمة لإحداث تغييرات كيفية في المجتمع ولإحداث التقدم في أسرع وقت ممكن يمكن أن تحدث الدفعة القوية في تغيرات تقلل التفاوت في الثروات والدخول بين المواطنين، وبتوزيع الخدمات توزيعا عادلا بين الأفراد.

ج- الإستراتيجية الملائمة:

ويقصد بها الإطار العام أو المخططات العريضة التي ترسمها السياسة التنموية الاجتماعية في الإنتقال من حالة التخلف إلى حالة النمو الذاتي، ينبغي أن تقوم إستراتجيات التنمية في البلاد النامية على أساس تدخل الدولة في مختلف الشؤون بحيث توجه الدولة النشاط الاقتصادي نحو تحقيق أهداف إجتماعية عادلة. كما ينبغي أيضا أن تقوم إستراتجية التنمية الاجتماعية على أساس التكامل والتوازن بين كل من التنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية أي تحقيق التوازن بين رأس المال البشري ورأس المال المادي"[124].

تتوقف الإستراتجية المختارة على عديد من الإعتبارات أهمها:

طبيعة الظروف عند بدء التنمية من حيث درجة التخلف، نوع الإستعمار الذي كان يحتل البلاد، الفترة الزمنية التي مرت منذ حصول الدولة على استقلالها ونوع الحكم السائد في البلاد بعد تحرره، درجة الإستقرار السياسي ونوعية الإدارة وشكل الجهاز الحكومي وطبيعة النظام الاقتصادي أو حجم المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية وتركيب المجتمع من حيث السكان ومستويات التعليم والصحة والقيم السائدة في المجتمع.[125]

خصوصية التنمية الاجتماعية في الجزائر منذ الإستقلال:

منذ الإستقلال إنتهجت الجزائر سياسية تنموية شاملة سعت من خلالها إلى تحقيق مجتمع إشتراكي عصري، وقد تمثلت شمولية هذه التنمية في أنها مست كل الميادين والمجالات الثقافية والاجتماعية، الاقتصادية، وقد أخذ التصنيع الجانب الأكبر في هذه السياسة، نظرا لكونه يهدف إلى تحقيق الإنتعاش الاقتصادي وبالتالي الاجتماعي.

وقد تضمن كل من الميثاق الوطني والدستور وكذا مختلف المخططات التنموية الخطوط العريضة لسياسة التنمية الاجتماعية في الجزائر.

إن للتنمية الاجتماعية في ميثاق الوطني 1964 [126] أبعاد عديدة منها ما هو إجتماعي يهدف إلى تحسين مستوى معيشة الجماهير، وتوفير الخدمات الصحية على مستوى الوطن، ومنها ما هو سياسي يتمثل في الديمقراطية، أما فيما يخص البعد الاقتصادي تركز على بناء مجتمع صناعي الذي سوف نتطرق إليه بالتفصيل.

والبعد الثقافي إشتمل على الأهداف التالية:

ترسيخ العروبة بمفهومها الإسلامي لا العرفي، إعادة الإعتبار إلى اللغة العربية وديمقراطية التعليم والتوجيه.

وأخيرا البعد العلمي، فصلناه عن البعد الثقافي كون جاء كهدف صريح في بنود الميثاق وهو التناول العلمي للقضايا المطروحة وهذا ما يدل عن المكانة التي أولاها الميثاق الوطني للعلم من خلال إعطائه الدور الريادي الأول لحل المشاكل والقضايا المختلفة الاجتماعية المطروحة، وهنا نتساءل إلى أي مدى تجسد هذا المطلب في الميدان على أرض الواقع !.

وجاء تعديل لبعض هذه الأهداف في ميثاق 1976 [127] من خلال ما جاء فيه كالإسلام، الإشتراكية، الشعبية، الشمولية، التخطيط، الديمقراطية، الهوية الوطنية، اللغة العربية، وحدة التعليم، توحيد التوجيه الإيديولوجي للشباب، جزأرة البرامج – جزأرة المضمون، العناية بالبحث العلمي، محو الأمية، حق المواطن في الإعلام، محاربة الآفات الاجتماعية، ترقية المرأة، رفع مستوى السياسي، الثورة الزراعية، بناء إقتصاد عصري صناعي، التحكم في العلوم والتكنولوجيا، التوازن الجهوي، التصنيع، التكوين، الصحة، رفع مستوى المعيشة، توفير السكن العصري الملائم، العمل في اتجاه الوحدة العربية، والعمل في اتجاه وحدة شعوب المغرب العربي، مساندة قوى التحرر في العالم ودعم العلاقات مع البلدان الإشتراكية.

نلاحظ من خلال الأهداف المرسومة في ميثاق 1976 والخاصة بالتنمية الاجتماعية أنها تحوى نوع من التفصيل والتمييز للقضايا التي يجب تنميتها كأهداف إقتصادية، ثقافية وإجتماعية، ويبرز بصفة صريحة وواضحة مطلب يعتبر هام وأساسي وهو العناية بالبحث العلمي، والتحكم في العلوم والتكنولوجيا وهذا ما يدل وجود وعي بضرورة هذين الموضوعين.

أما في دستور1976 فزيادة على العناصر الواردة في ميثاق 1976، هناك تركيز الإشتراكية كتوجه سياسي وإجتماعي، وعمل على تحقيق أهداف الثورة الزراعية للنهوض بالاقتصاد الوطني بإعتبار الجزائر مجتمع زراعي بالرجة الأولى.

من خلال المخططات التنموية التي تبناها المسيرون عرفت الجزائر التركيز على تنفيذ متطلبات التنمية الاجتماعية المذكورة سالفا [128]، وما يمكن أن نشير إليه أن مفهوم التنمية الاجتماعية منذ نهاية الستينات وبداية السبعينات غلبت عليه الطابع السياسي الإشتراكي كون الإشتراكية كانت تمثل مشروع المجتمع الجزائري العصري.

فمشاكل التنمية لم تظهر إلا بعد أزمات عديدة وتناقضات موضوعية وذاتية، فأهم خطوة في التنمية الاجتماعية هي التفكير في تعديل البنى التي تشمل العقليات[129].

مجالات التنمية الاجتماعية ووسائلها:

مجالات التنمية الاجتماعية:

إن للتنمية الاجتماعية مجالين بارزين هما:

1-مجالات التنمية المادية لصانعي الفعل الاجتماعي وتتضمن الموقف من البيئة، البحث العلمي والتقني، الزراعة، الصناعة، الصحة والتربية البدنية والترويح ثم الإسكان.

2-مجالات التنمية المعنوية لصانعي الفعل الاجتماعي وتتضمن علم الاجتماع والبحث الاجتماعي، التربية والتعليم والتدريب، الثقافة، الإعلام والإتصال الجماهيري، الأسرة والرعاية الاجتماعية.[130]

ويبرز من خلال ما ذكرنا، دور البحث العلمي والعلوم الاجتماعية والإنسانية عامة كمجال هام من مجالات التنمية الاجتماعية التي يجب الإهتمام بها والتركيز عليها من أجل معرفة جوانب النقص والتخلف التي تواجه أي مجتمع ما، لوضع إستراتيجية تنموية لتجاوز هذه النقائص وذلك للوصول بالمجتمع إلى درجة من الرقي والتقدم.

وسائل التنمية الاجتماعية:

إن التنمية الاجتماعية بإعتبارها عملية إرادية تسعى إلى تحقيق نمط خاص من التقدم، تحققه للمجتمع الذي تنشأ فيه، تستلزم مجموعة من الوسائل لتتمكن من تحقيق أهدافها من أبرزها ما يلي:

1_ الإديولوجية:

إن لكل تنمية إجتماعية إيديولوجية، والتي تضم نموذج لمفاهيم وأفكار ومعتقدات وقيم يمكن أن تحث الناس على الحركة والتقدم وتجندهم لتحقيق أهداف معينة، فالإديولوجية هي الإطار الأساسي الذي يحدد أهداف التنمية الاجتماعية[131].

نستنتج مما سبق أن الإيديولوجية الإشتراكية هي الإيديولوجية التي تبعت ونبعثت منها إستراتيجية التنمية الاجتماعية في الجزائر، وهذا ما يفسر فيما بعد نقاط هذه السياسية التي وضعت قيد التنفيذ، والتي كانت نتائجها معرضة لكثير من المشاكل واللاتوازنات الاقتصادية والاجتماعية.

2-الشمولية:

إن التنمية الاجتماعية عملية متكاملة تشمل في آن واحد النواحي الاقتصادية والاجتماعية السياسية والثقافية، أي وجب أن تكون ذات بعد شمولي لقضايا المجتمع بكل أشكاله المختلفة ومحاولة معالجة هذه القضايا[132].

لقد تمثلت شمولية سياسة التنمية الاجتماعية في الجزائر في تناولها لجوانب عديدة من المجتمع، كالجانب الاقتصادي، أو الاجتماعي والسياسي والثقافي، حيث سعى المسيرون منذ الإستقلال إلى تجسيد مشروع مجتمع ديمقراطي شعبي، ذلك من خلال النقاط التالية:

- تشييد إقتصاد وطني بتحقيق الثورة الزراعية التي تتضمن إصلاح القطاع الزراعي تحت شعار(الأرض لمن يخدمها) وعصرنة القطاع.

- تطوير الهياكل وإتباع سياسة تأميم مجال المحروقات والمناجم، ووضع سياسة التصنيع.

أما من أجل تحقيق طموح الطبقات الشعبية فالأهداف:

- رفع مستوى المعيشة.
- القضاء على الأمية.
- تطوير الثقافة الوطنية.
- تطوير السكن والصحة العمومية.
- وأخيرا تحقيق حرية المرأة.

وفيما يخص السياسة الخارجية المستقلة، فد وضعت الجزائر ضمن إهتماماتها في هذا الميدان مساندة القوى التحررية في إفريقيا والمغرب والعالم ككل.[133]

3_ التخطيط:

يعتبر التخطيط من العناصر الأساسية للتنمية الاجتماعية وهو جهد القيادة التي تشمل المجتمع، والخطة هي وثيقة تحدد أهداف عامة قيد التحقيق، كما أنها تحدد الوسائل المادية والبشرية التي تستخدم البلوغ هذه الأهداف.[134]

إن إختبار الدولة الجزائرية المستقلة للمنهج الإشتراكي قد تجسد في مناسبات عدة في الخطاب الرسمي مثله مثل سياسة التنمية.

إذن التنظيم الإشتراكي للمجتمع والتنمية يعتبران خياران أساسيان يجب أن يقودا مجموع القرارات المتعلقة بدور النسق الاقتصادي ومن هذا المنطلق ظهر التخطيط كوسيلة رئيسية لتسيير الاقتصاد وقد تميز هذا التخطيط بأنه:

- منهج تسيير إقتصاد.
- الوسيلة المثلى لتعبئة الجماهير حول أهداف الثورة.
- دليل ومرشد ثمين يحدد مختلف مراحل التنمية.
- يعمل على إستمرارية وترسيخ البناء الإشتراكي والعامل الرئيسي في إستراتجية التنمية[135].

3-3-2. مراحل سياسة التنمية الاقتصادية في الجزائر:

المرحلة الأولى:1967 -1979.

عرفت هذه المرحلة بالاقتصاد الموجه، حيث وضعت فلسفة إقتصادية بإختيار نموذج التصنيع كحجر الزاوية في التنمية، وأعتبر أحسن وسيلة لحل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية للبلاد حيث كان برنامج طرابلس 1962 وميثاق الجزائر 1964 مصادقا على نموذج التصنيع، وإبتداءا من سنة 1966 بداية إنطلاقة الاقتصاد الجزائري، في هذه الفترة إتضح التوجه الجديد نحو البناء الإشتراكي وبالتالي الإنتقال من الرأسمالية بشقيها البدائي والعصري الموروث عن الإستعمار وإختيار المنهج الإشتراكي كنظام إقتصادي مبني على أسلوب التخطيط كوسيلة لتنظيم وتحديد الأهداف الاقتصادية.

تميزت السياسة الاقتصادية في هذه المرحلة بإنطلاق خطط التنمية مع تكثيف الإستثمار بقطاع المحروقات والعمل على إقامة صناعة ثقيلة، وانطلاقا من هذه الإستراتيجية شرعت الجزائر في تنفيذ أول خطة للتنمية تتمثل في المخطط الثلاثي (67-1969) ثم خطتين رباعيتي المخطط الرباعي الأول (70-1973) والرباعي الثاني (74- 1977)، وكانت من أهداف التنمية مضاعفة الإنتاج الصناعي وإرساء قاعدة صناعية إلى جانب مضاعفة مناصب الشغل عن طريق التصنيع، ولعل أهم ميزة إتسمت بها هذه المرحلة التنموية من عمر الجزائر المستقلة أنها عرفت بمرحلة الثورات الثلاث الصناعية والزراعية والثقافية وإتجه الاقتصاد الوطني نحو التركيز على الصناعة والقطاعات المنتجة حيث كانت تستحوذ لوحدها على 70% من مجموع الإستثمارات، فحيث كان قطاع الصناعة ينال أزيد من 50% من مجموع الإستثمارات وخصوصا خلال الفترة (74_1979) وتجاوز معدل النمو الاقتصادي 7% [136].

وأهم الوثائق الرسمية التي تساعد على تحديد العناصر الأساسية لسياسة التصنيع في هذه المرحلة هي خطابات الرئيس الراحل "هواري بومدين" حيث يقول: " سياستنا تقوم على تصنيع

البلاد ومحاولة بناء إقتصاد وطني خال من كل أشكال الإستغلال وموارد البلاد لفائدة الشعب الجزائري "[137].

وأعطت الأولوية في هذه المرحلة إلى الجانب التنموي علما أن نمو السكان كان مرتفعا حيث جاء في الميثاق الوطني: " إن المسألة تتعلق بإنتهاج التنمية تشمل جميع الحياة الوطنية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتستند أساسا إلى الإدارة الشعبية وضرورة إعتماد الأمة على نفسها أولا لتوفير شروط الإستقلال الفعلي السياسي والاقتصادي "[138].

والأهمية التي أخذتها سياسية التصنيع تتجسد في المبالغ الهائلة التي خصصت لها لإستثمار في قطاع الصناعة " بلغت 179 مليار دينار جزائري خلال فترة (67- 1978)، 88 مليار دينار جزائري للصناعة و 91 مليار دينار جزائري للمحروقات "[139].

ويمكن القول في هذه الفترة أن السياسة الاقتصادية إستهدفت إرساء قاعدة صناعية موجهة إلى التصدير وإستعمال المنابع الطاقوية لتموين القطاع الصناعي والتخلص من القيود التبعية وجعل الصناعة الجزائرية قادرة على الدخول للأسواق الأجنبية وحل مشاكلها الاجتماعية.

المرحلة الثانية: 1980-1990.

عرفت هذه المرحلة بالاقتصاد المركزي حيث إتهجت الدولة سياسة جديدة لمعالجة الوضعية الاقتصادية وهذا بعد الإنتقادات التي وجهت لسياسة التصنيع التي طبقت ولتجربة التخطيط المركزي، ويسمى عام 1980 عام كل الكشوف والتقييمات" Anné de tous les bilans"[140].

في عشرية الثمانينات بدأت الجزائر التخفيف من حدة المركزية وذلك بإدخال أكبر مرونة في التسيير الاقتصادي وضرورة الإهتمام بتطوير الاقتصاد بالاعتماد على القطاعات غير البترولية، وخروج البلاد من وضع مصدر لبضاعة واحدة والإنفتاح نحو الليبيرالية التي اتخذته الدولة من خلال التنازل عن الأملاك للمواطنين، وإدماج القطاع الخاص في التنمية من أجل إنتعاش إقتصاد الوطن وإعطائه أكثر نجاعة.

وإنطلاقا من هذه الأهداف تم وضع خطتين خماسيتين (1980- 1984) و(1985-1989) وهكذا بدأت الجزائر تدخل مرحلة جديدة من الإصلاحات من إعادة هيكلة المؤسسات العمومية مع تشجيع تصدير المنتوجات الصناعية خارج المحروقات ولم يبقى شعار المحروقات هو العامل الأساسي في التنمية وإنما أصبح شعار "ما بعد البترول" هو الهدف الجديد في السياسة التنموية في هذه المرحلة.

والملاحظ هو أن مع كل الإصلاحات التي إتخذتها الدولة إلا أن إقصاد البلاد لم يعرف تقدما كاف والذي كان منتظرا، بالموازاة مع الظرف الاقتصادي الدولي الذي شهد إنخفاض في أسعار البترول التي إنعكست سلبا على الاقتصاد الوطني الجزائري مما أدى إلى تدهور القدرة الشرائية للمواطن والإرتفاع المذهل للأسعار وتجميد الأجور، ومن أوضاع إقتصادية متردية تتمثل فيما يلي:

- إنخفاض معدل النمو الاقتصادي بـــ 0.6%.
- إنخفاض الإستثمارات بنسبة 4,2%.
- هبوط الواردات بـــ 16.4%

أثرت هذه العوامل على الوضع الاجتماعي للبلاد حيث أدى إلى إرتفاع المديونية التي وصلت إلى 26.5 مليار سنة 1990 "[141]، والتي ساهمت في تفاقم الأزمة وتفجير الوضع الاجتماعي في أكتوبر 1988، وما يمكن قوله عن هذه المرحلة أنه رغم الإصلاحات التي وضعت في الميدان الاقتصادي والإتجاه نحو التفتح إلا أنها كانت تدعم بناء الاقتصاد الإشتراكي في إطار توجيهات الميثاق الوطني، ويتبين لنا رغم إنتهاج سياسية إقتصادية جديدة لم تكن ناجعة في تحقيق الرفاهية والتخفيف من حدة الأزمة بل أدت على تبعية إلى جميع الأصعدة المالية التجارية والتكنولوجية، كما يبقى البترول هو الممول الرئيسي للاقتصاد الوطني والدليل على ذلك هو الأزمة الحادة التي عرفتها الجزائر بعد الإنخفاض الذي شهدته أسعار البترول.

المرحلة الثالثة: 1991_ 1995.

عقب الإخفاقات المتوالية والمسجلة على إمتداد المخططين الخماسين والمخططات السنوية لبداية التسعينات والتي أظهرت عجز متعدد الجوانب في الاقتصاد الوطني، بحيث لم تستطع المؤسسات الصناعية الكبرى من التكفل ذاتيا بتمويل نفسها وإرتفعت بذلك الأعباء على خزينة الدولة ولم يستطع القطاع الزراعي من أن يوفر القدر الضروري من الغذاء، ضف إلى ذلك عجز المؤسسات المالية في إحداث ديناميكية حقيقية لنمو وتقدم الإقتصاد الوطني وبغية مسايرة التطور الحاصل للاقتصاد الدولي كان لابد من إحداث إصلاحات مستمرة وعميقة مست القطاع الصناعي والزراعي والقطاع المالي، إلا أن الضغوطات أدت إلى إستمرار الأزمة وتعقدها، " والتضخم أثر بشكل سلبي على الهيكل المالي والتنظيمي زيادة على ضخامة المديونية مع التبعية الكبيرة للخارج "[142].

جعل هذا الوضع الرجوع إلى سياسة المحروقات وذلك بالإستغلال الأمثل للعائدات البترولية في مجالات الإنتاج، مع أنها تعتبر الممول الوحيد للاقتصاد الوطني ويلاحظ في هذه المرحلة أن النشاط الصناعي (خارج المحروقات).

خلال سنة 1995 سجل إنخفاض في مستوى الإنتاج بنسبة 7.1% [143] قياسا إلى سنة 1994، أما في القطاع الزراعي رغم الجهود المبذولة في زيادة الإنتاج إلا أن ذلك يبقى ناقصا أدى إلى زيادة فاتورة المواد الغذائية التي وصلت أكثر من 93 مليار دينار جزائري سنة 1994 [144]، مما أثرت على القدرة الشرائية للمواطن خاصة مع إنخفاض قيمة الدينار، وأسعار البترول الذي أدى بالإنتاج الداخلي للجزائر بالإنخفاض (PIB) بـــ 1.8 % سنة 1995 [145]، قياما إلى سنة 1994، زيادة إلى ضخامة المديونية التي وصلت على التوالي 25.5 مليار، 24,4، 31,5 مليار سنة 1991، 1994، 1995 [146]، كل هذه الأوضاع حتمت على الجزائر الدخول سياسية جديدة " إقتصاد السوق " والتعامل مع البنوك العالمية منها صندوق النقد الدولي التي قامت معه اتفاقيات منها "Stand By" سنة 1989 والثانية سنة 1990 والأخيرة سنة 1994 كل هذه الإعطاء دفعت

للاقتصاد الوطني، إلا أن ذلك لم يتحقق إذ بقي الاقتصاد الوطني يتخبط بالمشاكل وتأزم الأوضاع الاجتماعية أكثر فأكثر.

ولإعطاء صورة على مستوى تطورات التنمية الاقتصادية عبر المراحل اخترنا مؤشر متوسط الدخل الفردي كمقياس لتلك التطورات، والجدول التالي يبين تطور متوسط الدخل الفردي.

الجدول رقم (03): تطور متوسط الدخل الفردي.

السنوات	الدخل الوطني (1)	قيمة الدولار بالنسبة للدينار الجزائري (2)	عدد السكان (3)	متوسط (*) الدخل الفردي(4)
1974	45248.9	4.1804	15.164	713.8
1977	67045.1	4.1631	17.058	956.6
1988	125156.2	3.8374	18.665	1747.4
1983	176391.0	4.7911	20.516	1794.5
1986	213187.9	4.8158	22.499	1967.6
1989	424954.3	7.61	24.397	2260.8
1990	543473.6	8.96	25.012	2425.00
1991	812210.6	18.47	25.643	1714.9
1992	1023831.5	21.82	26.271	1786,00
1993	1007132.3	23.35	26.894	1603.1
1994	1403690.1	35.06	27.496	1453.2
1995	1869109.4	47.65	28.059	1397.0

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، المجلس الوطني للتخطيط، البنك المركزي.

(*) تم حسابها من الجدول بقسمة (1) على (2) والحاصل يقسم على (3).

من خلال الجدول نلاحظ أنه خلال فترة (1974 – 1990) الإرتفاع المتواصل للدخل وبقوة في الثمانينات، ربما ذلك يعود بالدرجة الأولى لعائدات البترول، فكانت نسبة الزيادة بين السنتين

150.3%، أما بعد 1990 بدأ متوسط الدخل الفردي يعرف انخفاضا متتاليا ليصل إلى 1397.0 سنة 1995 بعد أن كان 2425,0 دولار سنة 1990 وهذا الإنخفاض راجع للتراجع الكبير للدينار.

3-3-3. الجزائر في ظل إقتصاد السوق:

لقد بدأت بوادر الأزمة الاقتصادية تظهر في الجزائر مع النصف الثاني من الثمانينات بعد إنخفاض أسعار البترول وصلت دون عشر دولارات للبرميل.

ونظر لإعتماد الجزائر على الصناعات الثقيلة التي تتطلب تكنولوجيا عالية ورؤوس أموال كبيرة ظهر عجز كبير نتيجة الأزمة المالية في تسيير تلك المؤسسات الضخمة وتسديد ديونها المتزايدة.

ونظرا لإهمال القطاع الزراعي الذي لم يخصص له إلا 13% من حجم الإستثمارات خلال المخططين الثلاثي والرباعي، ما أدى إلى قلة الإستثمارات الخاصة في هذا المجال نتيجة سياسة دعم الأسعار لمعظم المواد الغذائية، فإن كان ذلك يحافظ على القدرة الشرائية للمواطنين فإنه كان نفس الوقت يفقد الرغبة في إنتاج المواد المستهلكة من طرف المزارعين مما أدى إلى إسترادها من الخارج كحل لمشكلة الذرة التي سببها غياب الكثير من المواد الغذائية في السوق، حيث كلف خزينة الدولة سنة 1984 مليار دينار فقد بلغت نسبة الواردات من القمح حوالي 70% إلى 80% و 100% من السكر والزيت وطبعا هذه المواد تباع بأسعار مدعمة فتزيد في ثقل عجز المالي للدولة.

ولهذه الأسباب وللأزمة الخانقة، لم تعد الجزائر قادرة على تسديد الديون لهذا لجأت إلى المؤسسات المالية الدولية، وبمقتضى معاهدة " Stand By" التي فرضها صندوق النقد الدولي والتي بمقتضاها دخول الجزائر إقتصاد السوق شكلا وموضوعا.

أبرمت هذه الإتفاقية في شهر أفريل 1994 وهي عبارة عن إتفاق بين الجزائر وصندوق النقد الدولي حول إعادة جدولة الديون الجزائرية ولقد شمل البرنامج الإصلاحي حسب شروطها:

" – خوصصة المؤسسات العمومية.

– تخفيض قيمة الدينار وفتح مبادرة أمام الإستثمار.

وترتب عن الإصلاحات الاقتصادية آثار سلبية، كإرتفاع الأسعار نتيجة لرفع الدولة الدعم عن الأسعار وبالخصوص المواد ذات الإستهلاك الواسع ونتيجة ذلك تأثرت القدرة الشرائية للمواطنين بصفة عامة من جراء الإرتفاع المستمر للأسعار وعرفت تدهور كبير في مختلف أنواع الإستهلاك.

وفي الإطار الإصلاحي خلال شهر فيفري 1997 تم حل أربعين مؤسسة وطنية كبرى منها خمسة مؤسسات صناعية وغلق 40 وحدة إقتصادية من بينها 30 وحدة في القطاع الصناعي في حين بلغ عدد المؤسسات المستقلة 230 مؤسسة[147].

قانون المنافسة:

إن المنافسة من أهم الصفات التي تميز إقتصاد السوق حيث يتحرر الإقتصاد من التسيير الإداري وتخضع أسعار منتوجات المؤسسة إلى قانون العرض والطلب وحتى تكتسب هذه الصفة صيغة أكثر نظامية " كان أول قانون في الجزائر حدد مقاييس المنافسة ومجالاتها، حيث تنص المادة الأولى من الأمر الصادر 95- 60 المؤرخ في 25- 01- 1995 على أن هذا الأمر يهدف إلى تنظيم المنافسة الحرة وترقيتها وتحديد قواعد حمايتها قصد الزيادة من الفعالية الاقتصادية وتحسين معيشة المستهلكين وإلى شفافية الممارسة التجارية ونراهتها "[148].

إن إقتصاد السوق يقوم على مبدأ المنافسة الحرة للأسعار إلا أن دور الدولة يبقى قائما فيما يتعلق بأسعار بعض السلع والخدمات التي تعتبرها الدولة ذات طابع إستراتيجي.

لذلك فإن المادة الخامسة من الأمر تمكن الدولة من إتخاذ إجراءات إستثنائية للحد من إرتفاع الأسعار وتحديدها في حالة الإفراط فيها خاصة في الأزمات والكوارث الطبيعية أين يكون نشاط معين يتميز بعون إقتصادي واحد يستغله ولحماية المستهلك أقيم مجلس المنافسة الذي يتمتع بالشخصية المعنوية المستقلة إداريا وماليا وهو من جهة يتمتع بمجموعة من الصلاحيات التي تخول له إتخاذ قرارات وإصدار توصيات فهو ذو طبيعة قانونية إدارية وإقتصادية وإستثمارية تساهم في تقويم المسار الاقتصادي.

قانون الإستثمار:

لقد كانت القرارات الأولى للحكومة في عهد الإستقلال تهدف إلى حل مشكلة الأملاك المتروكة من طرف المعمرين، وهذا الذي حدد مصير القطاعين العام والخاص في الجزائر إذ قررت السلطات آنذاك تجميد أملاك المعمرين والذي نتج عنه ما يلي:

- إدخال التسيير العمالي في المنشأة التي تركها المعمرين.
- منع توظيف الأموال الخاصة في مزارع المعمرين ومصانعهم ومتاجرهم ولذا إنخصم دور رأس مال الخاص في البداية في أنشطة هامشية.
- تجميد فعلي للملكية العقارية الزراعية وغير الزراعية، الأمر الذي أدى إلى عدم إمكانية توظيف الأموال في الزراعة والبناء وإنعدام الصناعة وكذلك عدم إمكانية إنشاء متاجر جديدة.
- تجميد العلاقات التجارية والمالية والنقدية الخاصة مع الخارج، حيث تم إنشاء ديوان وطني للتجارة، وطرحت السلطات عام 1964 قواعد لمراقبة ترحيل الأموال ومراقبة الصرف وبذلك إنعدمت إمكانية معاملات رأس المال الخاص مع رأس المال الأجنبي.
- طرح قواعد سياسية للتنمية تهدف إلى البناء الإشتراكي.

كما أدى إستقرار الحكم السياسي بعد 1967 إلى تحديد إستراتيجية إقتصادية على المدى البعيد المرتكزة على تقويم المحروقات، وإعادة تنظيم النشاط على شكل مؤسسات وطنية.

وكانت جل المخططات الحكومية في إطار الاقتصاد الموجه الذي عمدته الجزائر تهدف إلى بناء قواعد هيكلية للتنمية الاقتصادية بترجيح الإستثمار في مجالي الصناعات الثقيلة والمحروقات بإعتبارها أساس لتراكم رأس المال.

وإضافة إلى ذلك كانت الحكومة الجزائرية ضمن سياستها التنموية الشاملة تهدف وتسعى إلى تحقيق تنمية إجتماعية تضمن الرقي الاجتماعي لكافة فئات الاجتماعية.

" ولعل أهم إجراء إتخذته في هذا المجال هو إنشاء نظاما للأسعار يعتمد على المراقبة والإدارة، حيث كانت الأسعار المستهلكة الأساسية مدعمة وثابتة وغالبا ما تكون الأسعار جد منخفضة، وإن كان يحافظ على القدرة الشرائية للمواطن فإنها كانت في نفس الوقت تفقد الرغبة في إنتاج هذه المواد المستهلكة من طرف المزارعين مما إضطرها إلى إستيرادها بعد ذلك، فكلفها ملايير الدولارات من خزينة الدولة، وللخروج من هذا الطابع شرعت الدولة منذ 1982 في عدة إصلاحات تهدف إلى فك حلقة تداول الموارد المستمدة من النفط والغاز وتدعيم الإنتاج الصناعي الفعلي ولتجسيد جوهر هذه الإصلاحات في إزالة الطابع الإحتكاري لمختلف الأنشطة.

إعادة تنظيم القطاع العام والإنتقال من شركات ضخمة تحتكر نشاط فرع إقتصادي بأكمله إلى شركات ذات الحجم الصغير المنخفضة في منتوج واحد 1982.

إعادة التنظيم المصرفي للخروج من وضعية تراكم عجز القطاع العام وديونه وذلك بمنح البنوك دورا جديدا في تقويم المشرعات ومنح القروض والتمويل، وفي 1986 إصدار قانون يقر إستقلالية الشركات العامة في تسييرها وعدم تدخل الإدارة 1988 رفع القيود لتوظيف الأموال العامة والخاصة من إجراءات الترخيص 1988"[149].

والبداية الحقيقية لرفع القيود لتوظيف الأموال الخاصة والأجنبية في الجزائر كانت بمقتضي المرسوم التنفيذي رقم 319/94 المؤرخ في 17- 10-94 والذي نص عن قيام الوكالة الوطنية لترقية الإستثمارات التي تعتبر مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي وهي تحت وصاية رئيس الحكومة "[150].

ومهام هذه الوكالة إستنادا للمادة 08 من المرسوم هي مساعدة المستثمرين على إنهاء المراسيم الشكلية لإنجاز مشاريعهم وإطلاعهم على القوانين خاصة المتعلقة بأنشطتهم ونوعية إستثمارهم.

وأهم ما جاءت به هذه الوكالة هو الإلتزام بالوقت وهذا من أجل محاربة البيروقراطية وتشجيع الإستثمار، حيث يجب أن تقدم الوكالة الرد على طلب المستثمر سواء بالإيجاب أو السلب وذلك لأجل محدد أقصاه ستون (60) يوما إبتداءا من تاريخ الإيداع النظامي للتصريح، حيث يتم دراسة ملف المستثمر والنظر إلى مدى أهمية المشروع بالنسبة للاقتصاد الوطني من حيث حجمه ومدى مردودية هذا المشروع على المدى الطويل، وفي حالة قبول الملف تبرم اتفاقية بين الوكالة وصاحب المشروع، وهذا بعد موافقة مجلس الحكومة، وعلى إثر هذه الإتفاقية المبرمة بين المستثمر والوكالة يمكن لهذا المستثمر أن يتحصل على الإمتيازات التي جاءت في المواد من 17 إلى 19 من المرسوم التشريعي في ميدان رسم إنجاز الإستثمارات طوال الفترة 3 سنوات.

الإعفاء من ضريبة نقل الملكية بمقابل المستويات المنجزة في إطار الإستثمار، رسم ثابت في مجال التسجيل نسبة منخفضة تقدر بنسبة 5% على الألف تخص العقود التأسيسية في زيادة رأس المال.

كذلك الإعفاء من المرسوم على القيمة المضافة على السلع والخدمات التي توظف مباشرة في إنجاز الإستثمار وتطبيق نسبة منخفضة تقدر ب 3% في مجال الجمركة على السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الإستثمار.

وتوجد امتيازات أخرى تحت عنوان الأنظمة الخاصة بالإستثمارات المنجزة في المناطق الخاصة والمصنفة كمناطق للترقية والتوسع الاقتصادي التي تساهم في التنمية الجهوية، وكذا الإستثمارات المنجزة في المناطق الحرة وهذا ما تضمنته المادة 25 من المرسوم التشريعي، كما قدمت ضمانات قانونية صرح بها في الباب الخامس من المرسوم إذ يتضمن[151] المادة 38 " المساواة بين الأشخاص الطبيعين والمعنويين الأجانب والجزائريين بحيث يتمتعون ببعض الحقوق والإلتزامات فيها يتصل بالإستثمار مع الإحتفاظ بأحكام الإتفاقية المبرمة بين الدولة الجزائرية والدول التي يكون المستثمر من رعاياها ".

كما تحمي المستثمرين من الإلغاءات التي قد تطرأ في المستقبل على الإستثمارات المنجزة في إطار هذا المرسوم التشريعي إلا إذا طلب المستثمر ذلك صراحة كما جاء في المادة 39 من المرسوم التشريعي[152].

وجاء في المادة (40) من المرسوم أنه لا يمكن للإستثمارات المنجزة أن تكون موضوع تسخير عن طريق الإدارة ماعدا الحالات التي نص عليها التشريع المعمول به ويترتب عن التسخير تعويض عادل ومنصف[153].

وكانت هذه الإمتيازات نتيجة التخوف الكبير للمستثمرين الخواص الأجانب منهم والجزائريين من إستثمار أموالهم في بلاد ينتمي إلى العالم الثالث تفتقر للإستقرار السياسي والاقتصادي معا.

وكانت الظروف الأمنية السيئة في الجزائر دورا كبير في تعطيل حركة الإستثمار وإبطال فعالية هذا المشروع الاقتصادي.

نستنتج مما سبق أن الاقتصاد الوطني كباقي الاقتصاديات العالمية التي كانت سائرة

في نظام التخطيط الاقتصادي، (الاقتصاد الإشتراكي) يمر بمرحلة إنتقالية أو بالأحرى بعملية تحول جذرية من نظام تخطيط مركزي إلى نظام يستند إلى السوق (إقتصاد السوق) وذلك من خلال إجراء تصحيحات هيكلية عميقة.

فقد تميز الاقتصاد الجزائري بأربعة خصوصيات رئيسية:

1- القاعدة الأساسية هي العلاقة السلطوية للدولة في الاقتصاد والمجتمع، والتي تتمثل في نظام الملكية (الملكية العامة) وفي النظام السياسي (الحزب- الدولة) هذه العلاقة السلطوية تترجم في المخطط الذي من خلاله تنفذ الدولة وصايتها على الاقتصاد الذي تديره، والذي تأخذه منه والفائض الأساسي، كما تقوم بتعيين وفصل مسيري المؤسسات، هذه الأخيرة كانت محمية بصفة تامة من طرف الدولة مهما كانت تكاليفها ونتائجها، فهي دائما ممولة من طرف الأخيرة وغير قابلة للغناء (الحل).

2-الأسعار محددة إداريا من طرف الدولة، وهي أسعار مخططة ثابتة بصفة عامة، فهي لا تعبر عن شروط الإنتاج، ولا عن حالة الطلب، فكان دورها يتمثل في التعبير عن أولويات المخطط:
تحقيق التنمية للقطاعات، تلبية الإحتياجات الأساسية (الصحة السكن، المواد الغذائية، النقل، الثقافة ...الخ).

3-هياكل الإنتاج كانت محتكرة من طرف الدولة من أجل التحكم في الاقتصاد، فركزت تجميع النشاطات في المؤسسات الكبرى، حيث أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (PME) كانت قليلة.

فنظام الإحتكار الذي مارسته الدولة جعل المؤسسات نفسها في وضعية إحتكار لا تتنافس فيها بينها، مما أدى بصفة حتمية إلى مراقبة الأسعار من طرف الدولة.

4-بروز إختلالات هيكلية في الاقتصاد على المستوى المحلي وعلى المستوى الخارجي، فعلى المستوى الداخلي تمثلت في إختلال المالية العامة للدولة من خلال بروز عجز كبير في الميزانية العامة.

وقد لجأت الحكومة إلى تمويل هذا العجز بالإقتراض من النظام المصرفي وأدى إلى النمو السريع في كمية النقد المتداول مما ساعد على الإرتفاع الكبير في معدلات التضخم.

كذلك تمثلت هذه الإختلالات في تذبذب الأسعار، وإنخفاض إنتاجية العمل ورأس مال، وضعف الكفاءة في القطاع العام الذي يشكل نسبة كبيرة من النشاط الاقتصادي.

أما الإختلالات الخارجية فتمثلت في عجز ميزان المدفوعات وتعاظم حجم المديونية الخارجية مما أدى إلى إرتفاع نسبة خدمة الديون، كذلك إن إنخفاض أسعار المواد الأولية على المستوى الدولي الذي ساهم بقسط كبير في هذا الإختلال.

ولقد عرفت الجزائر هذا الإختلال في منتصف الثمانيات (1985- 1986) فكل هذه الإختلالات الداخلية والخارجية والتي تزامت مع تقهقر الفكر الاقتصادي الإشتراكي وعدم مسايرته للعصر، وبروز أفكار " دعه يعمل دعه يمر " على المستوى العالمي تؤكد الحاجة الماسة إلى التصحيح في السياسة الاقتصادية، وذلك بهدف إستعادة التوازن الداخلي والخارجي للاقتصاد بما يمكن إحتواء التضخم و الوصول بميزان المدفوعات لوضع مستقر والعمل على إستعادة الجدارة الإنتمائية للبلاد.

تحسين تخصيص وكفاءة إستخدام الموارد المتاحة للاقتصاد والسعي لتوسيع وإنماء الطاقات الإنتاجية للبلاد، بما يؤدي إلى تحقيق النمو الاقتصادي الذاتي المستمر وزيادة عرض العمل المنتج، وتحسين مستوى المعيشة فهكذا تشمل برامج التصحيح إتباع وتنفيذ مجموعة من السياسات وهي:

سياسات الإستقرار:

حيث ترتكز جهود وبرامج التصحيح لتحقيق الإستقرار الاقتصادي وإستعادة التوازن الداخلي والخارجي على السياسات النقدية والميزانية التي تهدف إلى ترشيد الطلب المحلي من خلال الحد من نمو النقد والإئتمان، وتقييد عجز الميزانية العامة للدولة بإتخاذ إجراءات لزيادة الإيرادات الحكومية، وترشيد النفقات وكذلك على إتباع سياسة لسعر الصرف تهدف إلى جذب الموارد إلى قطاعات التصدير والقطاعات التي تنتج السلع البديلة للواردات وتشجع على حدوث تحول في الإنفاق مع السلع الأجنبية إلى السلع المحلية.

سياسة التصحيح الهيكلي:

وذلك بهدف معالجة جانب الإنتاج والجانب المؤسسي للاقتصاد بغرض رفع كفاءته وتحقيق النمو الاقتصادي، وتعتمد هذه السياسات على إزالة تذبذب في الأسعار وتحسين الحوافز بما يقود إلى رفع كفاءته إستخدام تخصيص الموارد والطاقات المتاحة وكذلك إلى زيادة الإدخار المحلي وغيره من الشروط الضرورية لرفع معدلات النمو وتحقيق زيادة في الطاقة الإنتاجية، ومن أهم السياسات والإجراءات المستخدمة في هذا المجال نذكر:

-السياسات الهادفة لإزالة إضطرابات هيكل التسعير وإتباع سياسة سعر صرف مرنة وواقعية وإصلاح سعر وهيكل الفوائد المحلية.

-سياسات إصلاح النظام الضريبي والمصرفي والتجاري و إصلاح المؤسسات العامة.

-الإجراءات التي تهدف إلى تمهيد الطريق للقطاع الخاص لزيادة مساهمته في النشاط الاقتصادي وإزالة القيود البيروقرطية والقانونية على الإستثمار وممارسة الأنشطة الاقتصادية.

وبالإضافة إلى هذا تتضمن برامج التصحيح بعض الإجراءات الاقتصادية والاجتماعية التي تهدف إلى حماية الفئات الاجتماعية المتضررة من عمليات التصحيح.

3-3-4.أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية وعلاقتها بالتنمية الاجتماعية:

أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية:

إن الهدف الأساسي الذي تهدف إليه أي تنمية في مجتمع ما هو الوصول بهذا المجتمع إلى أقصى درجة ممكنة من الرفاهية سواء الاجتماعية والاقتصادية، وفيما يلي سنتعرض إلى الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها كلا من التنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية.

أهداف التنمية الاجتماعية:

لا تتم، التنمية الاجتماعية إلا بتوفر عناصر معينة تتمازج وتتفاعل ضمن نسق إجتماعي وإقتصادي وثقافي، وتتمثل هذه الأهداف في تحقيق ما يلي:

-زيادة الدخل القومي:

تعتبر زيادة الدخل القومي من أهم أهداف التنمية الاجتماعية في الدول النامية، ذلك لأن الغرض الأساسي الذي يدفع هذه البلاد إلى القيام بالتنمية الاجتماعية هو فقرها، وإنخفاض مستوى معيشتها وزيادة عدد سكانها، ولا سبيل إلى القضاء على هذا الفقر وإنخفاض مستوى المعيشة إلا بزيادة الدخل القومي.

ليس هناك شك في أن زيادة الدخل القومي في أي بلد تحكمه مجموعة من العوامل كمعدل زيادة في السكان والإمكانيات المادية والفنية المتاحة، فكلها كان معدل الزيادة في السكان كبيرا كلها إضطرت الدولة إلى العمل على تحقيق نسبة أعلى لزيادة الدخل القومي[154].

-تقليل التفاوت في الدخول والنزوات:

نجد في معظم الدول النامية فوارق كبيرة في توزيع الدخول والثروات إذ تستحوذ طائفة صغيرة من المجتمع على جزء كبير من ثروته، كما تحصل على نصيب عال من دخله القومي، بينما لا يملك أغلبية أفراد المجتمع سوى نسبة بسيطة جدا من ثروته ودخله القومي، هذا التفاوت في توزيع الدخول والثروات في البلاد النامية أدى إلى خلق حالة من الغنى المنفرط وحالة من الفقر المدفع، وهذا ما يؤدي غالبا إلى حدوث إضطرابات شديدة فيما يتيحه المجتمع وما يستهلكه[155].

وعلى ذلك يعتبر تقليل التفاوت في توزيع الدخول والثروات من بين الأهداف الهامة التي يجب أن تسعى إلى تحقيقها برامج التنمية الاجتماعية.

-رفع مستوى المعيشة:

يعتبر تحقيق مستوى مرتفع للمعيشة من بين الأهداف العامة التي تسعى إليها خطط التنمية الاجتماعية في الدول النامية، فالتنمية الاجتماعية ليست مجرد وسيلة لزيادة الدخل القومي فحسب، وإنما هي كذلك وسيلة لرفع مستوى المعيشة ومن مظاهر مستوى المعيشة المرتفع المتوسط ما يحصل عليه الفرد من دخل فكلما كان هذا متوسط مرتفعا كلما دل ذلك على إرتفاع مستوى معيشته والعكس صحيح.

لذلك كان رفع مستوى المعيشة هو من بين الأهداف الهامة للتنمية الاجتماعية، وإذا كان متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي هو مقياس هذا المستوى من المعيشة فلابد أن تعمل برامج التنمية على زيادة متوسط نصيب الفرد حتى يتسنى له رفع مستوى معيشته[156].

وبصفة عامة فقد تتمحور أهداف التنمية الاجتماعية في النقاط التالية:

-وجود الرغبة في تغيير الأوضاع القائمة، من خلال خلق أدوار إجتماعية جديدة لأفراد المجتمع ليتحول المجتمع من مجتمع تقليدي إلى مجتمع متقدم ماديا وإجتماعيا.

- تحسين الأوضاع الاجتماعية للأفراد من خلال جملة من المعطيات منها تعميم التعليم، الإهتمام بالصحة العمومية، وترقية الثقافة الوطنية.

-إيجاد حلول مناسبة للمشكلات الاجتماعية الناجمة عن التنمية الاقتصادية مثل الهجرة الداخلية، البطالة، إنتشار الأمية، وتدني مستوى التعليم.

-تدعيم استقرار الحياة السرية، وكذا تدعيم القيم الإيجابية في المجتمع[157].

أهداف التنمية الاقتصادية:

تهدف التنمية أساسا عن طريق تغيير البنيان الاقتصادي على تحقيق نمو إقتصادي سريع بمعدل أكبر من معدل التزايد السكاني، أي أنها تهدف إلى رفع الدخل القومي في مدة محدودة نسبيا بمعدل أكبر من التزايد السكاني وهو ما يعين رفع متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي وما يتبع إرتفاع مستوى المعيشة، ويستلزم تحقيق هذا الهدف بتشغيل الموارد البشرية والطبيعية والمالية المعطلة.

وهي ما يعني أن التنمية الاقتصادية تتطرق بصفة أساسية إلى تكوين الجهاز الإنتاجي اللازم لتشغيل الموارد البشرية والطبيعية غير المستغلة بغرض رفع الدخل القومي بمعدل أكبر من معدل تزايد السكان. وواضح أن تكوين هذا الجهاز الإنتاجي يعني إحداث تغيير في الاقتصاد القومي وهذا يتم بفتح فروع إنتاج جديدة والتوسع في المشروعات الكبيرة، وتغيير بنيان الطلب على عوامل الإنتاج وعلى المنتجات، وتغيير بنيان العلاقات الاقتصادية الدولية.

ويكون رفع الدخل القومي بطريقتين وهما رفع إنتاجية فروع الإنتاج القائمة وهي الزراعة، وخلق فروع إنتاج جديدة عن طريق تقسيم متوازن لليد العاملة بين القطاع الزراعي والصناعي[158]، كذلك خلق فروع إنتاج التصنيع، فالبلاد المتخلفة تعتمد في الإنتاج بصفة أساسية على الزراعة أو إستخراج المواد الأولية، ويؤدي هذا الوضع إلى النتائج السيئة، ولذلك فإن زيادة الدخل القومي تقتضي في البلاد المتخلفة إيجاد فروع جديدة للعمل من أجل تنويع الإنتاج القومي ومعنى ذلك أن التنمية الاقتصادية تقتضي تغيير البنيان الاقتصادي"[159].

التنمية الاقتصادية وعلاقتها بالتنمية الاجتماعية:

لا يمكننا أن نتحدث عن تنمية إجتماعية دون التحدث عن التنمية الاقتصادية فكلاهما مرتبط بالآخر، فالتنمية الإجتماعية يكون أساسها تنمية إقتصادية شاملة.

وبإدراكنا أنهما الركيزتين الأساسين اللتان تقوم عليهما التنمية أو بإقترانهما نتحصل على مفهوم التنمية، فالتنمية الاقتصادية تؤدي إلى جانب وظيفتها الاقتصادية وظيفة أخرى إجتماعية، وحيث أنها تستهدف في المدى البعيد رفاهية الإنسان ورفع مستوى معيشته ومستلزمات الإنتاج ورأس المال، وغيرها من الوسائل التي تحقق للتنمية الاقتصادية أهدافها الأساسية من حيث رفع المستوى المعيشي للإنسان تحتاج إلى شخص معد على أن يستخدم هذه الوسائل إستخدما صحيحا وكافيا، وهذا ما تقوم به التنمية الاجتماعية فهي تعد القوى البشرية المدربة وتعمل على تغيير الإتجاهات والقيم والسلوك الذي قد يعوق جهود التنمية الاقتصادية، إلى جانب إهتمامها بمعالجة أيه مشكلة قد تترتب على التنمية الاقتصادية.

إذن التنمية الاجتماعية تمد الإنسان الإعداد الذي يمكنه من الإستفادة القصوى مما هو متاح بالبيئة المحيطة به لصالحه، ومن هذا المنطلق يمكن للتنمية الاجتماعية أن تسهم في إستكمال وظيفة التنمية.

مما يساعد على تحقيق التنمية الشاملة، إذن لابد من تغيير النواحي الاقتصادية والاجتماعية (المادية، البشرية)، فلا يمكن حدوث تنمية إلا إذا قدرنا قيمة هذه الناحيتين معا في إرتباطهما وتكاملهما، فالتغيير الذي يلحق بجوانب إقتصادية يؤثر في الجوانب التعليمية والصحية والسكنية وهكذا[160]. وعلى هذا فإن الإرتباط والتكامل بين شقي التنمية الاجتماعية والاقتصادية لم يتحقق إلا إذا توفرت العوامل التالية:

–الإستقلال السياسي، مرحلة أساسية لتحقيق الإستقلال الاقتصادي.
– إحتياج البلاد إلى رؤية جديدة لمشاكلها الاقتصادية، بمعنى إعتمادها على قدراتها الذاتية إلى جانب العمل على التعاون وتوفير سبل التكامل الإقليمي بين مجموعات الدول المتشابهة لتقليل إعتمادها على الدول الكبرى القوية.
–إحداث التغيير البنيائي المطلوب في هيكل وتركيب البنيان الاجتماعي القائم، أي في حجمه و تركيب أجزائه.
–تعبئة الموارد الذاتية البشرية والمادية في نطاق بناء إجتماعي متحرر من التبعية الاقتصادية أو الثقافية بحيث يمكن إعداد المجتمع لدفع عمليات التنمية نحو تحقيق أهدافها.
–لابد من حدوث دفعة قوية أو سلسلة من المدفوعات القوية حتى يتسنى بمقتضاها الخروج من حالة الركود بالنسبة لكل جانب من جوانب الحياة، ومن المهم حدوث دفعة قوية بالنسبة للجوانب المرتبطة للتنمية الاقتصادية مع التوازن، ذلك بحدوث دفعة قوية مماثلة في الجوانب المرتبطة بالتنمية الاجتماعية في المجتمع.
–توفير إستراتيجية ملائمة بمعنى المدخل أو أسلوب الذي يتم إختياره لتحقيق من خلاله الأهداف المحددة أي أن الإستراتيجية تحدد أسلوب الدولة في إستغلال مواردها، كما تحدد أيضا كيف يمكن التصرف في مواجهة التغيرات التي تطرأ على المناخ.

أما فيما يتعلق بالجزائر ففي فترة زمنية قصيرة نسبيا عرفت تقدم في تطبيق سياسية التنمية الاقتصادية حيث شهدت تحولات إقتصادية وإجتماعية عميقة، فبعد إدماج سياسة التصنيع التي إعتمدت بالدرجة الأولى على الميادين التالية كالمعادن، الميكانيكا، الكهرباء، مواد البناء، الكمياء، البتروكمياء، الصناعة الغذائية والنسيج والجلود.

عرفت الميادين الأخرى نوع من الإنتعاش والنمو، كميدان النقل والاتصالات، فقد عملت الجهات المسؤولة بجهود كبيرة على تجهيزه بأحدث الأجهزة العصرية المتطورة.

لكن عملية التنمية هذه عرفت نوع من عدم التوزان الذي خلق توترات إقتصادية نجمت عنها توترات إجتماعية منها إرتفاع الأسعار، قابله إنخفاض القدرة الشرائية للمواطن، نقص الإنتاج لبعض المواد قابله الزيادة على الطلب والإستهلاك.

عدم التوازن بين مختلف القطاعات نجم عنه تأخر في نمو القطاعات الاجتماعية (كالصحة، السكن، التعليم/ الثقافة) [161].

أما في الجانب الزراعي فبعد تقييم هذا المجال نلاحظ عدم وجود سياسة ثابتة وموحدة، حيث ترى لكل فترة مراسيمها وقوانينها دون متابعة جدية لتطبيقها وتقييم نتائجها، وهذا ما يدل على عدم الثبات والإستقرار في هذه السياسة.

نستنتج مما سبق ذكره أن سياسة التنمية الاقتصادية في الجزائر إصطدمت بواقع آخر هو الإنتاج الزراعي والصناعي حيث لا يلبي 50% من إحتياجات السوق، فالطبقة العاملة أصبحت غير راضية عن واقعها وقد سعت الحكومة بعد الضغط الذي مارسته عليها النقابة العمالية إلى تحديد الحد الأدنى للأجور إلى أن يصل إلى 2500 دج في جويلية 1991.

كما أن إرتفاع حجم البطالة من سنة إلى سنة أخرى والنمو الديموغرافي المرتفع أثقلا كاهل التنمية الاقتصادية و بالتالي التنمية الاجتماعية[162].

ملخص الفصل:

تطرقنا في هذا الفصل إلى مفهوم التنمية الاجتماعية مبادئها، مجالاتها، ووسائلها وخصوصياتها في المجتمع الجزائري، تم تناولنا المسار التنموي رغم أنه يحتاج إلى مختصين في الميدان، ولكننا حاولنا إعطاء ولو فكرة عن عملية التنمية وقد وصلنا من خلال ما نقدم أن التنمية كانت مرهونة بالثروات الطبيعية وفي مقدمتها البترول والغاز والإعتماد على الصناعات الثقيلة.

وقد خضعت التنمية في الجزائر على عدة سياسات إقتصادية التوجه الإشتراكي والاقتصاد الموجه إلا أنها فشلت ما أدى لوقوع الجزائر في أزمة بعد 1986 من جراء إنخفاض أسعار البترول والغاز ونتيجة لجميع الإضطرابات التي مست كل القطاعات، اضطرت الدولة الجزائرية للدخول في نظام جديد المتمثل في اللامركزية أو إقتصاد السوق.

ثم ربطنا أهداف التنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية وعلاقة هذه الخيرة بالتنمية الاجتماعية، وقد وصلنا إلى عدم وجود قاعدة صلبة بنيت عليها التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية في الواقع.

تم عرضنا مختلف مراحل تطور السياسة البحث العلمي في الجزائر في لمحة تاريخية عن السياسة البحثية مع ذكر أخير الإجتهادات وأهم التشريعات والإجراءات القانونية مع محاولة مقارنتها بمختلف السياسات البحثية المتبعة في بعض الدول الغربية ودول الوطن العربي.

ونتيجة لذلك أن البحث العلمي قد تأثر بمختلف التغيرات التي مست جميع القطاعات فقد مرت سياسة البحث العلمي بفترات من عدم الإستقرار وتذبذب ولم تتجسد السياسة فيها إلا في الهياكل نسبيا.

إن عد وجود إستراتيجية تنموية قائمة على فعالية البحث فيها أدى إلى تهميش البحث العلمي وعزله، فلم يوجه ذلك النوع من التوافق بين سياسة البحث والسياسة التنموية كما هو ملاحظ في الدول الغربية.

الفصل 4:
مكانة ودور البحث والباحث وعلاقتهما بمؤسسات البحث العلمي.

تمهيـــد:

إن مكانة ودور البحث والباحث لن تتجسد إلا من خلال علاقتهما بمؤسسات البحث العلمي والمتمثلة في الجامعة ومراكز البحث العلمي.

وهذا ما سوف نوضحه من خلال من مبحثين أساسين هما مؤسسات البحث العلمي ومكانة ودور البحث والباحث.

وسوف نحاول التطرق إلى هذين المبحثين بالتفصيل في هذا الفصل.

1.4. مؤسسات البحث العلمي:

1.1.4. الجامعة وظائفها وأهدافها:

الجامعة هي مؤسسة من مؤسسات التعليم العالي، وهي وسيلة أساسية للتنمية الثقافية والعلمية، فهي تقوم بتكوين الفرد علميا، أي تقوم بإعادة هيكلة تفكيره بطريقة علمية منهجية وذلك بهدف إعداد إطارات في مختلف تخصصات العلوم وبمختلف المستويات لتلبية الحاجات الاقتصادية السياسية والاجتماعية والتي هي مدرجة في خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية لمجتمع ما، ولا يتسنى ذلك إلا عن طريق البحث العلمي باعتباره أساسي للجامعات.[163]

هذه هي الأهداف التي نادت بها أغلب الجامعات في البلدان العربية، بغية الوصول إلى عملية إدماج مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي في مخططات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لهذه الدول، فإلى أي مدى أدمجت هذه الجامعات في التنمية الاجتماعية الشاملة؟.

وظائف الجامعة:

للجامعة ثلاث وظائف أساسية والتي لها مكانتها ودورها في سير المجتمع وعمله:

أولها: نشر المعارف.

ثانيا: دمج قسمة من الشباب في الإطار العام للمجتمع.

ثالثا: إنتاج المعرفة من خلال البحث العلمي.

إن وظيفة الجامعة تساهم في خلق حقل ثقافي للمجتمع، والمظهر الأكثر أهمية لهذه الوظيفة هي تكوين نموذج للمعرفة لأنه لا يمكن للجامعة أن تبقى غريبة ومعزولة عن البحوث والنقاشات العلمية الكفيلة بخلق هذه النماذج المعرفية. [164]

أهداف الجامعة:

تهدف الجامعة كمؤسسة من مؤسسات التعليم العالي إلى ثلاثة أهداف رئيسية:

أولا: تحقيق تكوين علمي عالي ومهني للمتخرجين.

ثانيا: خلق نخبة عصرية تستجيب للتطلعات الثقافية والعلمية للمجتمع، من خلال ما تقدمه هذه النخبة من إنتاج للمعارف والعلوم.

ثالثا: تنظيم التغير الحاصل في المجتمع[165].

2.1.4. تطور التعليم العالي والجامعي في الجزائر وعلاقته بالعوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادي:

المرحلة الأولى: 1963- 1969.

عملت الجزائر المستقلة على تحقيق الاستقلالية التامة عن السياسة الفرنسية في كل المجالات والميادين ومن بينها الجامعة بجعلها جامعة نابعة من مبادئ ثورة نوفمبر المجيدة وحاملة لشعار الثورة الثقافية.

إلا أن المشكل الذي كان قائما هو غياب الإطارات العلمية الجزائرية الكفيلة بتحقيق مبتغاها، لذلك كان على السلطات الجزائرية القيام بحتمية توقيع عقد شراكة علمية مع الحكومة الفرنسية، وهذا ما نتج عنه مجلس البحث العلمي سنة 1963 تحت وصاية السلطات الفرنسية التي بقيت تسير مؤسسات البحث العلمي التي كانت قائمة آنذاك.

حيث كان رئيس المجلس العلمي جزائريا، والمجلس الإداري يتضمن أعضاء جزائريين وفرنسيين، لكن المسؤولية في اتخاذ القرارات خاصة المالية منها كان يعود للجانب الفرنسي بالدرجة الأولى.

وقد عرفت السنوات الخمس بعد 1965 العديد من الاحتياجات والإضرابات التي قام بها الطلبة احتجاجا على اعتقال ممثليهم في الإتحاد الوطني للطلبة الجزائريين (L'UNEA) الذي حل فيما بعد.

إن انقلاب 1965 أحدث الكثير من التغيرات والتحولات على الصعيد السياسي الاقتصادي والاجتماعي، وهذا ما كان له الصدى العميق في الجامعة كمؤسسة تحوي النخبة المثقفة.

فعلى الصعيد الاقتصادي والاجتماعي تعد هذه المرحلة صعبة ولكنها كانت مليئة بالصراعات، إن التحولات الاقتصادية العميقة التي حدثت آنذاك لفتت الأنظار إلى البحث العلمي لكنها بقيت غير كافية، لأن النمط البيروقراطي الذي طغى على استيراد التكنولوجيا تقارب مع الموقف السياسي الموجه ضد الجامعة لتهميشها.[166]

المرحلة الثانية: 1970- 1979.

تمثل هذه المرحلة بداية تأسيس أو وجود علاقة واضحة بين الجامعة والبحث العلمي بحيث في سنة 1970 تم إنشاء وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

وللإشارة أن هنالك كانت أفكار متراكمة طلية عشرية الستينات تنادى بالحاجة إلى إدماج إصلاح التعليم العالي، وقد سعى المسيرون والمسؤولون آنذاك إلى إحداث الإصلاح من أجل الوصول إلى تحقيق الثورة الثقافية تتماشى وتتلائم مع الوضع الجديد الذي تعيشه الجزائر المستقلة.

وقد خططوا أن تكون الخطوة الأولى من التعليم العالي والجامعة بالتحديد وبذلك تكون القطيعة مع كل إرث استعماري فرنسي.

" ولتجد الجامعة الاعتراف الذي تستحقه في مجتمعها وليجد المجتمع الاعتراف الذي يستحقه في جامعتة، هذا هو الشعار الذي نادي بها وزير التعلم العالي والبحث العلمي السابق السيد الصديق بن يحي في المؤتمر الصحفي الذي عقده في 23 جويلية 1971، ولقد أعطى الوزير آنذاك الخطوط العريضة لعملية الإصلاح "[167].

وقد تمثلت أهداف الإصلاح في ثلاث مبادئ:

أولا: تكوين أكبر عدد من الإطارات التي تحتاجها التنمية الوطنية، وعلى الجامعة أن تلعب الدور الرئيسي في هذا التكوين.

ثانيا: يجب أن يكون التكوين بأقل تكلفة ممكنة.

ثالثا: يجب على الإطارات المتكونة في الجامعة الجزائرية ضرورة الالتزام الإيديولوجي والثقافي وذلك للإحداث التنمية الوطنية الموجودة.

وتم خلال هذه المرحلة إلغاء نظام الكليات وإحلال مكانة نظام المعاهد والتي ستعرف استقلالية أكثر في التسيير الإداري والمالي والتخصص العلمي، وقد كان الهدف من الإصلاحات هو إدماج الأساتذة في عملية تسيير هذه المعاهد.

وقد عكف الأساتذة منذ السبعينات على حل المشاكل المتعلقة بالمدرجات، المخابر، الأقسام والمكتبات وتوفير طرق بيداغوجية عصرية وتحقيق حرية الجامعة في التسيير واحترام حرية الجامعيين، والمساهمة جميعا في تحقيق إصلاح ديمقراطي للتعليم والسهر على تنمية البحث وإعادة النظر في ميزانية التعليم وترقية وضعية الأستاذ.

كل هذه الانشغالات والمشاكل عرقلت وظيفة الأساتذة باعتبارهم باحثين بالدرجة الأولى، وكما نلاحظ غياب مشروع الإصلاح الإداري والتسيير الجامعي لماله من دور في إدماج الجامعة في تنمية المجتمع.

وبقيت الصراعات حتى سنة 1975 حتى حمل الميثاق فكرة قانون أساسي خاص بالجامعة يقوم على المواد التي تؤكد التسيير الاشتراكي للمؤسسات، وقد أنشأ مشروع عام 1979 وتم المصادقة عليه لكنه ما فتئ أن نسي بعد وفاة الراحل هواري بومدين.[168]

المرحلة الثالثة: 1980- 1990.

لقد شهدت الجزائر تغيرات في منتصف الثمانينات بحيث لم تعد الجامعة كما كانت في بداية الإصلاحات سنوات السبعينات التي تتميز بحركية وديناميكية السياسة للتيار الطلابي الذي أصبح لا يؤثر تأثير فعالا كما كان من قبل، ولم تتمكن المدن الجامعية من إستعاب العدد الهائل للطلبة الجدد الذي هو في تزايد مستمر سنة بعد أخرى، وكل هذا راجع إلى عاملين أساسيين متمثلين في النمو الديموغرافي الكبير وديمقراطية التعليم.

" كما أن الظروف المعيشية للطلبة داخل المدن الجامعية أصبحت صعبة، أما المشاكل البيداغوجية والناجمة عن ازدواجية اللغة، انجرت عنها مشاكل أخري منها مشكل البطالة المتزايدة لدى فئة المتخرجين من الجامعة، خاصة المتكونين منهم باللغة العربية "[169]. نتيجة ذلك كان من الواجب إعادة النظر في الإستراتيجية الجامعية والنظام الجامعي القائم.

ولعل أهم تحول شهدته الجامعية بعد أكتوبر 1988 في خصم الانفتاح السياسي، غير أن ما يلاحظ إزدياد تأزم الأوضاع داخل الجامعة انطلاقا من هذه المرحلة يرجع هذا الاضطراب في العلاقة الوطيدة بالاضطرابات التي عرفتها البلاد على كل المستويات السياسية الاقتصادية والاجتماعية وحتى على مستوى السلطة، تغير كبير في الحكومات، مما أثر سلبا على استقرار الجامعة فيما يتعلق بالناحية التشريعية في هذا الإطار نجد.

الملف التمهيدي لإستقلالية الجامعة:[170]

يهدف البرنامج الحكومي المصادف عليه خلال شهر سبتمبر 1989 في إطار الأحكام الواردة في الدستور إلى إجراء تعديلات عاجلة وضرورية، فالإنشغالات الأولية للحكومة هي الرفع الفعلي للمستوى الثقافي وتأهيل المجتمع لتصبح الجامعات أقطابا للإشعاع الثقافي والعلمي، وفي نفس الوقت التحكم في مشاكل التنظيم والتسيير التي يتخبط فيها وهذا في إطار استقلالية واسعة النطاق وتدعيم العلاقات مع عالم الشغل، منطلق الملف كان مرتكزا على النقائص التي عاشتها الجامعة مجمل النقائص التي ركز عليها الملف تتمثل فيما يلي:

-نقص في كفاءة العمال المسيرين.
-عدم تكييف القوانين والأنظمة.

-ترك الوظائف البيداغوجية لصالح الوظائف الإدارية.
-عدم قيام المجالس العلمية ومجالس التوجيه بدورها: ثقل بيروقراطية في التوظيف والتعين والترقية.
-الإدارة تقريبا غير موجودة على مستوى المعاهد وما تزال تابعة لرئاسة الجامعة، تكاثر الأجهزة والمناصب خارج نطاق التنظيم.
-عدم الاستقرار في التكفل بالبحث العلمي، وحدات البحث، فرق البحث، دائرة البحث، نقص النصوص التنظيمية التي تسير الحياة داخل الجامعة، غياب تنصيب الأجهزة التي ينص عليها القانون الأساسي.
-التسيير البيداغوجي الذي بدلا من خضوعه لمشاورات المؤسسات.
-عدم وجود تطابق بين المراسيم وما يوجد في الواقع.
-البحث الناقص ولا يوجد أي سياسة فيه.

تبين هذه الملاحظات سوء التسيير الشديد وتتعلق كلها بالجوانب الوظيفية، وانطلاقا من هذه النقائص حدد الوزارة المنتدبة عناصر أساسية وأهداف خاصة ضمن ملف تمهيدي.

تناولات الملف التمهيدي لاستقلالية الجامعة:

1 الأهداف العامة:

تتمثل في القضاء على الطابع البيروقراطي، غياب الوصاية الثقافية في التسيير والبحث عن تحسينه، دينامكية البحث بالارتباط المباشر مع اهتمامات المؤسسة الصناعية العمومية، تحمل المسؤولية بمختلف ممثلي الأسرة الجامعية مع التعاقد في العلاقات.

2 الأهداف الخاصة:

أ) الاستقلالية الإدارية:

حسب المؤسسات الجامعية تمييز في المخططات البيانية، وجوب تغيير رئاسة الجامعة، تكوين مجلس إداري للجامعة كالمؤسسات الصناعية.

ب) الاستقلالية البيداغوجية:

هي تسهيل في إحداث تغييرات في المادة والبرامج حسب النوعية الاقتصادية لمنطقتهم، ترك نظام المراقبة، المراقبة، المعارف لقرارات المراكز، اقتراب الجامعات من عالم الشغل- استقلالية قبول وتوزيع الطلبة.

ج) الاستقلالية المالية:

يسمح لها التفاوض في ميزانيتها وإن تكون لها موارد خاصة، اتفاقات مع مؤسسات اقتصادية وصناعية.

د) البحث:

تطوير علاقات البحث مع المحيط:

" لقد حظي هذا المشروع برفض قاطع من طرف الأسرة الجامعية، وعرفت الجامعات عدة تظاهرات واضطرابات من هذا المشروع على مستوى الوطن كذلك بحجة أن المشروع غامض، ولا يتلائم مع متطلبات الجامعة واحتياجاتها من أجل إخراجها من دائرة المشاكل التي تتخبط فيها.[171]

" ولكن المشكل الأكثر حدة كما ذكرنا سابقا هو عدم استيعاب الهياكل الجامعية للأعداد المتزايدة للطلبة، ففي فترة 1962- 1982 انتقل عدد الجامعيين من 2000 طالب إلى 85000 طالب هذا ما سمح للمجتمع في أن يحصل على نسبة لا بأس بها من المتعلمين والمثقفين وهذا ما بعد عامل تغير أساسي، لكن الجامعات الجزائرية أعطت أكثر مثقفي مكاتب وتقنوقراطيين. [172]

المرحلة الرابعة: 1981- 2000.

لا تزال الجامعة الجزائرية تعاني من مشاكل عدة وفي الوقت نفسه هي محل إصلاح متواصل ويعد مشكل نقص الهياكل أهمها، ويوضح الجدول التالي هياكل التعليم العالي مقارنة مع عدد الطلبة المسجلين لسنة 1994- 1995. [173]

الجدول(04): توزيع الطلبة المسجلين حسب الهياكل الجامعية.

الهياكل	العدد	النسبة	عدد الطلبة	النسبة
الجامعات	13	**23,2**	172891	**71.2**
المراكز الجامعية	10	**17.8**	22506	**9.2**
المعاهد الوطنية للتعليم العالي	12	**21.4**	22724	**9.3**
المدارس الوطنية العليا	09	**16**	9073	**3.1**
المدارس الوطنية العليا للتعليم التقني	03	**5.3**	3419	**4.1**
المعاهد المدارس الكبرى	09	**16**	11995	**4.9**
المجموع	**56**	**100**	**242608**	**100**

نلاحظ من خلال تحليل النسب الموجودة بالجدول الذي يمثل توزيع الطلبة المسجلين حسب الهياكل الجامعية أن أكبر نسبة في الهياكل الخاصة بالتعليم العالي تحتلها الجامعات بنسبة 23.2% ثم تليها

المعاهد الوطنية وهي 21.4% ثم المراكز الجامعية والتي تمثل 17.8% ونسبة التي تمثلها كل من المدارس الوطنية العليا والمعاهد المدارس الكبرى هي 16% أما أصغر نسبة وهي 5.3% فهي المدارس الوطنية العليا للتعليم التقني، كما نلاحظ أن أكبر نسبة من الطلبة المسجلين وهي 2،71% تستقطبها الجامعات.

إذن عدد كبير من الطلبة المسجلين تستقطبها الجامعات وهذا ما يفسر العجز الذي تعاني منه الجامعات في مشكلة إستيعاب الطلبة وطرق تأطيرهم تأطيرا علميا سليما إضافة منتجا، إضافة إلى مشكل الهياكل الذي تعاني منه الجامعة الجزائرية هنالك مشكل آخر المتمثل في الخدمات الجامعية، المدن الجامعية، الإقامة الجامعية ومختلف الخدمات الخاصة بالجامعة.

إذن الجامعة مازالت تعاني من مشاكل جمة، وعليها أن تتخذ كل الإجراءات المناسبة والسريعة لتخطي هذه المشاكل والتي تعد سبب من أسباب تأخرها وتعمل على إبعادها في أن تقوم بدورها في توثيق الصلة بينها وبين المجتمع.

ونتيجة هذه المشاكل أن الجامعة ما تزال محل إصلاح متواصل، فقد جاء في وثيقة خاصة بتطوير المنظومة التربوية الوطنية والنهوض بالبحث العلمي في برنامج الحكومة لسنة 1997 في المحور الخاص بالتعليم العالي انشغال الجزائر بمصير جامعتها وقد تجسد هذا الانشغال في التوصيات التالية:

1 -تعزيز الهياكل القاعدية التربوية وهياكل الإسناد كون الجامعة لم تعد لها طاقة إستعاب للأعداد الهائلة للطلبة.
2 -تنفيذ سياسة نشيطة لتعزيز عدد الأساتذة.
3 -رفع المخصصات الممنوحة لكل طالب.
4 -تعزيز الاستثمار في مجال التجهيزات التربوية والعلمية.
5 -تطبيق سياسة جديدة في مجال الخدمات الجامعية.
6 -تكريس تنظيم داخلي جديد للجامعة.
7 -تكريس القانون الأساسي للمدارس الوطنية العليا الكبرى.
8 -الوصول إلى تحقيق مستوى أعلى قبل مرحلة الدخول إلى الجامعة.
9 -تطبيق تسيير تربوي متكامل لكثافة عدد الطلبة.
10 - العمل على تحقيق توافق بين التكوين الجامعي وحاجات سوق العمل.[174]

سنة فيما بعد أي عام 1998 تثمر هذه التوصيات عن تعديل المرسوم رقم 83- 544 المؤرخ في سنة 1983 والمتضمن القانون الأساسي النموذجي للجامعة فيأتي التعديل بإلغاء نظام المعاهد وإحلال مكانه نظام الكليات.

فتعدل المادة 2 من هذا المرسوم لتصبح: تنشأ الجامعة بمرسوم تنفيذي بناءا على اقتراح من الوزير المكلف بالتعليم العالي تتكون الجامعة من كليات ويحدد مرسوم إنشاءها، مقرها وعدد الكليات التي تتكون منها كما يحدد اختصاصاتها.

يتم تعديل المحتوى المادي للجامعة بمرسوم تنفيذي بناءا على اقتراح من الوزير المكلف بالتعليم العالي.

نستنتج مما سبق أن الجو غير مستقر الذي تعرفه الجامعة الجزائرية ما هو إلا صورة مصغرة عن الجو العام الذي يطبع المجتمع الجزائري ولهدا فالجامعة مازالت تعاني من مشاكل مختلفة التي تبعدها عن تحقيق أهدافها المسطرة لها والسبب بالدرجة الأولى يرجع إلي تلك القطيعة المتمثلة في مكانتها والأدوار التي ينبغي عليها أن تلعبها.

فالجامعة في إطارها التاريخي والاجتماعي والسياسي، نجد أن هناك عدة عوامل أثرت في النظرة والخطاب السياسي الموجهة للجامعة، وكذا على الأدوار التي متوقع منها أن تقوم بها الجامعة الجزائرية، في مختلف المراحل التاريخية التي مر بها المجتمع الجزائري تأثرت تأثرا عميقا بمختلف التغيرات التي مرت على المجتمع الجزائري وقد حاولت الجامعة دائما التأقلم ومسايرة الواقع الاجتماعي التاريخي والسياسي، حيث عاشت الكثير من الأزمات والمشاكل ولا تزال لحد اليوم تعاني من نفس المشاكل المتعلقة بالجوانب التنظيمية والبيداغوحية والتأطيرية.

فإذا وضعنا الجامعة في إطار الأهداف التي كان عليها تحقيقها نتوصل إلى ما يلي:

فالهدف الأول ألا وهو تحقيق تكوين عالي علمي ومهني للمتخرجين، نجد أن سياسة التوجه الكمي التي إنتهجتها السلطة آنذاك في تكوين عدد من المتخرجين من الإطارات الجامعية وما دليل على ذلك ما تثبته الإحصائيات الرسمية، ولكن هذا الكم الهائل من المتخرجين إصطدم بواقع ولم يجد سوى البطالة في مواجهته حيث أن نسبة كبيرة منهم يعانون من المشاكل الذي يكون السبب المباشر في تعطيل طاقتهم العلمية والمهنية.

إذن نستطيع القول أن الجامعة اصطدمت بواقع المجتمع بحيث لا يوجد بينهما توافق ذلك التوافق الذي يحدث تكامل لكليهما بل بالعكس أصبحت الجامعة بطريقة غير مباشره تساهم في مشاكل المجتمع وذلك لعدم وجود هياكل اقتصادية تمتص هذه الطاقة البشرية الهائلة من المتخرجين لإدماجهم في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

أما الهدف الثاني والمتعلق بخلق نخبة عصرية تستجيب للتطلعات الثقافية والعلمية للمجتمع من خلال ما تقدمه النخبة من إنتاج للمعارف.

نجد أن الجامعة لم تصل بعد إلى المستوى المطلوب فهي لا تزال دون مستوى خلق نخبة عصرية الذات كفاءة التي يكون لها الدور أساسي رئيسي في تسير شؤون المجتمع، وإن وجدت مهمشة وما يثبت ذلك ضآلة وضعف مرددوها العلمي الذي حسب أدراج المكتبات والأرشيف.

أما الهدف الثالث والمتعلق بدور الجامعة في تنظيم التغير الحاصل في المجتمع، نجد أنها لم ترقى بعد إلى هذا المستوى فالتغير الحاصل في المجتمع من بعد عوامل داخلية وخارجية، وبالنسبة للعوامل الداخلية نذكر العامل الديموغرافي والعامل السياسي والعامل الاقتصادي والعامل الاجتماعي الثقافي[175]، أما على الصعيد الخارجي فيوجد عدة عوامل نذكرها منها النظام الدولي الجديد؛ واقتصاد السوق والعولمة.

كل هذه العوامل جعلت وتيرة التغير في المجتمع سريعة ومتداخلة فيما بينها، لكن بقيت الجامعة مهمشة ومنعزلة عن تنظيم هذا الحاصل في المجتمع، وبقي دورها غير قادر على مواكبة مختلف التغيرات.

نصل من خلال ما ذكرنا أن الجامعة عانت من الشرح القائم بين الخطاب الرسمي والواقع، وعليها أن تبتعد عن كل إيديولوجية سياسية أو تحزبات جهوية، وعن بيروقراطية المكاتب لتستعيد مكانتها

العلمية والفكرية، ولتجد الإعتراف الذي تستحقه في مجمعتها من خلال تحقيق معادلة التوازن في نسق العلمي وربط بالأنساق الاجتماعية والثقافية الأخرى[176].

3.1.4. المبادئ التي ترتكز عليها سياسة التعليم الجامعي:

هناك أربع مبادئ تتركز عليها سياسة التعليم العالي في الجزائر كما ترتكز عليها المنظومة التربوية وتتمثل في المبادئ التالية:

1- ديمقراطية التعليم العالي:

ويقصد به ديمقراطية التعليم العالي بتحقيق الأمور التالية:

1-إتاحة الفرص المتكافئة لجميع الطلبة الجزائريين الذين أنهوا بنجاح دراستهم في الثانوية بغض النظر عن مكانتهم الاجتماعية.

2-ربط القطر الوطني بشبكة من المعاهد، والجامعات تتعهد معها مراكز توزيع العلم والثقافة في كل جهات الوطن.

3-توفير الرعاية الاجتماعية (المنح الدراسية، المطاعم الجامعية، السكن) لأبناء الفئات الشعبية الفقيرة حتى يتمكنوا من الاستفادة من فرص التعليم، وتقديم رعاية خاصة بالمتفوقين.[177]

في حين أنه قد بلغ قد بلغ عدد المسجلين سنة 1962-1963 حوالي 2631 طالب وطالبة وقد بلغ عددهم حد الارتفاع سنة 1991-1992 إلى 855 ألف طالب.[178]

وإستطاعت الجامعة خلال السنوات التي أعقبت الإصلاح بمضاعفة عدد طلابها فبعد أن كان هذا العدد في 1971-1972 (36005) أصبح سنة 1977-1978 (63915) أي مابين 85% إلى 90% من خريجي البكالوريا يسجلون فعلا في معاهد التعليم العالي. [179]

وأما المنح فقد شملت 70%، وتعززت ديمقراطية التعليم العالي بإنشاء عدد من الجامعات داخل الوطن، إضافة إلى الجامعات الثلاث (الجزائر، وهران، قسنطينة).

إنشاء معاهد أخرى حتى ارتفع عدد مؤسسات التعليم العالي من 21 مؤسسة 1987/86 إلى 32 مؤسسة سنة 1989/88.

2- جزأرة سلك التعليم:

تعتبر الجزأرة من أهم المبادئ التي يتركز عليها سياسة التعليم العالي، وعليها يتوقف تشكيل الجامعة الجزائرية، وتعني الجزأرة أمورا كثيرة.

1-جزأرة نظام التعليم الجامعي، وحفظه، ومناهجه، والبعد بقدر الإمكان عن الاستعارة من المجتمعات الأخرى إلا فيما يقتضيه، المصلحة العليا للبلاد.

2- جزأرة الإطارات إعتمادا على أبنائها من أهل الاختصاص، والكفاءة لتحقيق أهدافها العلمية في التربية والتكوين.

3-اختيار أهداف التعليم الجامعي وقيمته ومتطلباته في ضوء واقع الجزائر، فلقد عرفت جزأرة الأساتذة المحاضرين تأخر طويل المدى، ويمكن إرجاع ذلك إلى صلاحية نظام الترقية في المهن الجامعية الأمر الذي يعيق تطور التعليم الجامعي، وتشير إحصائيات عدد المعيدين والأساتذة المحاضرين 88/87.

تشير الإحصائيات عدد المعيدين، والأساتذة المعيدين أكثر من الأساتذة المحاضرين المعينين الأجنبيين كان 53 معين بينها في نفس السنة كان عدد الأساتذة الجزائريين من 352 أستاذ وعدد الأساتذة الأجانب 175 أستاذ أجنبي.[180]

3- تعريب التعليم العالي:

لقد كان التعليم غداة الاستقلال باللغة الفرنسية نظرا للوضع الذي عاشته الجزائر، ولكن الدولة الجزائرية بدأت سياسة التعريب من العام الأول الاستقلال في شتى مراحل التعليم وبدأ التعريف في الجامعة وكانت الدراسة باللغتين العربية والفرنسية في العلوم الإنسانية أثناء الستينات، ثم بدأ التعريف حسب الظروف، والإمكانيات كما تم تأسيس المجلس الأعلى لتعميم إستعمال اللغة العربية لمتابعة جهود التعريب في كافة المجالات ، وفي مقدمتها التعليم العالي.[181]

وفي الواقع تم الشروع في استخدام اللغة الوطنية في التعليم العالي بمجرد الحصول على الاستقلال، وإذا كانت السنوات السبعينات قد سمحت بتعجيل وتوسيع اللغة العربية في مختلف التخصصات إضافة إلى السعي لتعميم إستعمالها بجردها من التبعية الأجنبية، وهو أيضا شرط أساسي لتجانس التكوين الجامعي لضمان شخصيتها الوطنية حسب ما ورد فإن التعريب تمثيل في الإجراءين التالين :

1-تدريس العربية في الاختصاصات التي تدرس باللغة الفرنسية.

2-إنشاء فروع تستعمل اللغة العربية في التدريس، وقد بلغ عدد هذه التخصصات سنة 1978 (38) إختصاص في مجموع الجامعات والمراكز الجامعية الجزائرية، ومن بين 149 اختصاص موجود يبلغ عدد الطلاب الذين يدرسون باللغة الوطنية الثلث.[182]

وتم تعميم العملية التي انطلقت منذ 1980 على كافة فروع العلوم الاجتماعية، والإنسانية في مستوى دراسات التدرج أما الفروع العلمية التكنولوجية- والطبية بقي التعليم فيها باللغة العربية، فتشير إحصائيات 80/79 عدد الطلبة المسجلين في التدرج باللغة العربية 13.994، أما في سنة 1989/88، وصل العدد بالغة الوطنية إلى 53073 طالبا باللغة الأجنبية إلى 114484، فالتعليم باللغة العربية في جامعتنا تعيقه عدة عوامل من بينها هيئة التدريس غير المعربة، وكذا الوثائق العلمية لعدم وفرتها، قلة الكتاب المترجم. [183]

4- الإتجاه التقني والتكنولوجي:

لقد اتضحت سياسة التنمية صياغة أهداف شاملة في ميدان التربية العامة أو المخصصة تؤدي بدورها إلى إختيارات في ميدان السياسة التعليمية والتكنولوجية ولا يمكن تصور أي سياسة تربوية خصوصا في مجال التعليم العالي لاقتراب سياسة تعليمية تكنولوجية واضحة، ولذلك إقتضت أهمية التنمية الاقتصادية للبلاد في فترة ما بين الإستعمار إلى تبنى الاتجاه العلمي والتقني في سياسة الإصلاح، نظرا للضرورة التي إقتضتها السياسة التنموية وذلك بالتحكيم العلمي والتكنولوجي للقطاع وتداولها رابح تركي فيما يلي:

1-الاهتمام بالتعليم التكنولوجي والتوسيع فيه وتشجيع الدارسين على الالتحاق بدراسة والمعاهد العليا.

2-المزيج بين الدراسة النظرية والعلمية في التعليم الجامعي، بحيث يكون قادر على تطبيق النظريات العلمية في المجالات التطبيقية في الصناعة والزراعة والطب وغيرها. [184]

ولكن بعد التجربة الطويلة نسبيا نجد أنه ما كان في الأيام الأولى حلا اضطراريا ومؤقتا أخذ يمثل إلى الثبات والاستقرار يكاد يبلغ كل الوظائف الأخرى للتعليم العالي.

4.1.4. مكانه ودور مراكز البحث وعلاقتها بأزمة البحث العلمي في الجزائر:

تعريف مراكز البحث:

قامت الوزارة بإنشاء مركز البحث العلمي تابعة للوزارة وأخرى تابعة للجامعة، لها إستقلالها المادي والإداري، لكنها تعمل تحت إشراف الوزارة الوصية من حيث التخطيط والتوجيه. [185]

المكانة القانونية لمراكز البحث:

يحدد المرسوم رقم 83-521 [186] الصادر يوم 10 ديسمبر 1983 القانون الأساسي لمراكز البحوث المحدثة لدى الإدارات المركزية وتبين المادة الأولى من هذا المرسوم أنه يتم إحداث هذه المراكز بعد قرار من المجلس الأعلى للبحث العلمي والتقني باعتبارها مؤسسات وطنية عمومية بصيغة قطاعية أو مشتركة بين القطاعات، كما أن لهذه المراكز الحرية المالية والشخصية المعنوية الخاصة بها، وتسعى هذه المراكز لتحقيق أهداف برامج التنمية العلمية والتكنولوجية.

وباعتبار أن مراكز البحث العلمي، محل مشاريع المراسيم التنفيذية والموضوعة تحت وصاية الوزير المكلف بالبحث العلمي، الأداة الأساسية لتنفيذ السياسة الوطنية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، فقد تم إعادة تنظيم وتهيئة البحث العلمي عبر إنجاز البرامج الوطنية للبحث المقررة " بموجب المادة 10 من القانون رقم 98- 11 المؤرخ في 22 غشت 1998 والمتضمن القانون التوجيهي والبرنامج الخماسي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي للسنوات 1988-2002 على هذا الأساس، شهدت مؤسسات البحث العلمي هذه تعزيز وسائلها المالية ومنشآتها ومواردها العلمية البشرية قصد التكفل الأنجع والمتناسق بالأهداف المسطرة لها.

فبخصوص تحسين تمويل محيط البحث، " إستفادت هذه المؤسسات، خلال سنتين 1999 و2000 من مبلغ إجمالي قدره مليار ومائتين وعشرين مليون وست مائة وثمانية وثلاثين ألف دينار(1.220.638.000.00دج) وجه للتسيير، يضاف إليه مبلغ إجمالي، بعنوان نفس السنين، يقدر بسبع مائة وثلاثة وستين مليون وثلاث مائة وعشرين ألف دينار(763.320.000.00ج) خصص لاقتناء أو لتجديد التجهيزات الخاصة بالبحث "[187].

" بالنسبة للمنشآت، خصصت لذات المراكز إعتمادات مالية معتبرة لتمكينها من تطوير هذا الجانب وترقيته قصد جعل منشآتها هذه تستجيب للمعايير المعتمدة.

أما فيما يتعلق بتطوير الموارد البشرية، فقد خصص أربع مائة وخمس وسبعون (475) منصبا ماليا لفائدة هذه المؤسسات لتوظيف باحثين دائمين خلال السنتين 2001 و2002.
تتجه جميع هذه الإجراءات نحو التكفل الفعلي بالأهداف وتثمين نتائج البحث العلمي من طرف هذه المؤسسات ".[188]

تبين المعطيات المذكورة أدناه المجهودات المعتبرة المبذولة لتطوير مراكز البحث هذه.

دور مراكز البحث:

تسند على مراكز البحوث مهمة تنفيذ برامج ومشاريع البحوث ومن واجبات المركز[189] ما يلي:
-جمع العناصر الضرورية للمشاريع ولتقويمها العلمية.
-تنسيق عمل وحدات البحث المرتبطة به.
-تشجيع الاتصالات مع وحدات البحث الأخرى.
-توفير الوسائل البشرية والمادية الضرورية لإنجاز أعمال البحوث.
-تقييم نتائج البحوث. [190]

مراكز البحث العلمي في الجزائر ودورها في تنمية البحث:

من أهم مراكز البحث العلمي ومهامها: [191]

-مركز تنمية التكنولوجيا المتقدمة (م، ت، ت، م) مهمته الأساسية:

– إعداد وتنفيذ برامج البحث الضرورية لتطوير تقنيات اللازر والبلاسما والتالية والبث الكهرونووي.

المرجع مرسوم رقم 88– 61، الجريدة الرسمية (ج، ر): 1988/12.

مركز تنمية الطاقات المتجددة (م، ت، ط، م) مهمته الأساسية:

– إعداد وتنفيذ البحث في مجال الطاقات المتجددة وبالأخص الطاقة الشمسية والمحركات الهوائية.

المرجع مرسوم رقم 88– 60، جريدة الرسمي (ج، ر): 1988/12.

-مركز البحث في الإعلام العلمي والتقني(م، ب/ إ، ع، ت) مهمته الأساسية:

– إعداد وتنفيذ برامج قصد وضع وتطوير نظام الإعلام العلمي والتقني الوطني.

المرجع مرسوم رقم 85– 56، الجريدة الرسمية (ج، ر): 12/ 1985.

مركز البحث في الاقتصاد التطبيقي للتنمية (م، إ، ت، ت) مهمته الأساسية:

– القيام بأبحاث نظرية وتطبيقية حول التنمية الاقتصادية والإنتاج الفلاحي والتربية والصحة والسكن والنظام النقدي والمالي.

المرجع مرسوم رقم 85– 307، الجريدة الرسمية (ج، ر): 1985/53.

-المركز الوطني للتقنيات الفضائية (م، و، ت، ف) مهمته الأساسية:

إعداد ووضع برامج البحث في التكنولوجيا الفضائية والفيزياء والاكتشاف عن بعد ومعالجة الصور الفضائية والطبوغرافيا وعلم الخرائط وتطوير المسامي الضوئي.

المرجع المرسوم رقم 87- 81، الجريدة الرسمية (ج/ ر): 1987/16.

-مركز البحث العلمي والتقني للمناطق الجافة (م، ب، ع، ت، م، ج) مهمته الأساسية:

-إعداد وإنجاز برامج البحث حول المناطق الجافة أو المعرضة للتصحر وتشكيل بنك معطيات ومعالجتها والمحافظة عليها وبثها.

المرجع مرسوم رقم 91_ 478، الجريدة الرسمية (ج، ر): 1991،66.

-مركز البحث في الأنتروبولوجيا الاجتماعية والثقافية (م، ب، أ، إ، ث) مهمته الأساسية:

- إعداد وإنجاز برامج البحث حول تنظيم المجتمعات والعلاقات في الحياة اليومية ومؤسسات الدولة والمؤسسات السياسية وكذا الحركات الاجتماعية.

المرجع مرسوم رقم 92- 215، الجريدة الرسمية (ج، ر): 1992/40.

-مركز البحث في التحاليل الفيزيائية- الكيميائية (م، ب، ت، ف، ك) مهمته الأساسية:

- البحث والخبرة في مجال التحاليل الكيميائية والفيزيائية لحساب مختلف القطاعات وتحسين تقنيات البحث ومعدات التحليل.

المرجع مرسوم رقم 920 214، الجريدة الرسمية (ج/ ر): 40/ 1992.

-مركز البحث العلمي والتقني لتطوير اللغة العربية (م، ب، ع، ت، ل، ع) مهمته الأساسية:

- إعداد وإنجاز برامج تطوير الليسانيات العربية وطرق وتقنيات الترجمة وعلم الكلام وإنشاء بنك المعطيات.

المرجع مرسوم رقم 91- 477، الجريدة الرسمية (ج، ر): 1991/66.

-مركز الإلحام والمراقبة (م، إ،م) مهمته الأساسية:

-إعداد وإنجاز برامج البحث الضرورية لتنمية تقنيات الإلحام والمراقبة المتلفة والغير متلفة. [192]

المرجع مرسوم رقم 92- 260/ الجريدة الرسمية (ج، ر): 53/ 1992.

-محطة تجريب التجهيزات الشمسية في الوسط الصحراوي (م، ت، ت، ش، و، ص) مهمته الأساسية:

-البحث والتجريب لترقية استعمال تجهيزات الطاقة الشمسية في المناطق الصحراوية.

المرجع مرسوم رقم 88- 57، الجريدة الرسمية (ج، ر)، 12/ 1988.

إذن تعتبر مراكز البحث العلمي والتقني الحجر الأساسي للصرح المؤسساتي المنصوص عليه في القانون رقم 98- 11 المؤرخ في 22 غشت سنة 1998 المتعلق بالقانون التوجيهي

والبرنامج الخماسي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجيا لضمان إستقرار المؤسسات وديمومة المهام وتناسق الأهداف وتعبئة القدرات البشرية والوسائل المادية والمالية، وعليه ينص القانون على تزويد هذه المراكز بقانون أساسي خاص يطبق على المؤسسة العمومية ذات الطابع العلمي والتكنولوجي والذي يناسب المهام الموكلة لها والمتمثلة في تحديد برامج البحث وتنفيذها وتقييم نتائجها، علاوة على هذه المهام، تضطلح مراكز البحث هذه بمهام تشجيع الإستيعاب والتحكم في العلوم والتقنيات وكذا الإبتكار وتثمين نتائج البحث والعمل على تكوين الباحثين وتقني البحث.

يتعين، نتيجة لذلك وطبقا للإجراءات المعمول بها تعزيز القاعدة القانونية لمراكز البحث عن طريق تحويل طبيعتها القانونية طبقا لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 99- 256 المؤرخ في 16 نوفمبر سنة 1999 الذي يحدد كيفيات إنشاء المؤسسة العمومية ذات الطابع العلمي والتكنولوجي وتنظيمها وسيرها، والتي تعتبر النمط القانوني الجديد الواجب تطبيقه على مراكز البحث لجعلها الأداة الحقيقة لتنفيذ البرامج الوطنية للبحث التي تعبر عن إشكالية التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلادنا.

مراكز البحث العلمي وعلاقتها بأزمة البحث العلمي في الجزائر:

من خلال ما ذكرنا سابقا أن مراكز البحوث العلمية منذ نشأتها أعطيت لها المكانة المادية والمعنوية التي تساعدها على القيام بوظيفتها ومهامها العلمية التي وجدت لأجلها وقد أشرفت في البداية الهيئة الوطنية للبحث العلمي على أعمال هذه المراكز، وذلك في محاولة إنشاء علاقة بينها وبين الجامعات.

كما أنها إستقطبت الأساتذة الباحثين في هذه المراكز وأعطت لهم كل الصلاحيات لتحقيق المشاريع الوطنية للبحث، فالمهمة الرئيسية للهيئة كانت العمل على تكوين الإطارات القادرة على البحث في الجامعات والمعاهد ومراكز البحوث.

وقد وفقت الهيئة إلى حد ما في تحقيق البعض من الإيجابيات في الفترة القصيرة التي باشرت فيها مهامها، كتأطيرها للبحوث في مختلف الجامعات وكذلك مذكرات الدكتوراه (الدرجة الأولى والثانية) والتي تم مناقشتها، غير أن هذه الإيجابيات لازمتها بعض السلبيات هي:

"أولا: الأساتذة الباحثون كانوا مشتتين بين مهام عدة خاصة بعد صدور قانون 6 أوت 1976 الذي فرضت عليهم البحث زيادة على التدريس.

فضالة الأجور التي كان يتقاضاه الأساتذة من التدريس هي التي جعلتهم يتجهون نحو الأعمال البحثية وهذا ما جعل المشاكل تتفاقم، كما أنه دليل على رداءة المردود العلمي.

ثانيا: نقص في عدد الأساتذة الباحثين نجم عنه صراع بين الجامعة وبين مراكز البحث التابعة للهيئة وهذا ما إستدعى وضع سياسة علمية لتكوين أكبر عدد من الباحثين الدائمين ووضع قانون أساسي خاص بالباحث.

ثالثا: الهيئة الوطنية للبحث العلمي غلب عليها الطابع البيروقرطي والإداري، فمسيري هذه الهيئة كانوا معظمهم من الإداريين ولم يشكل الأساتذة فيها إلا نسبة أقل. [193]

كل هذه المشاكل المذكورة سابقا أسهمت في حل الهيئة الوطنية للبحث العلمي، وبهذا نستنتج أن أهم المشاكل التي عانت منها مراكز البحث عامة هو تذبذب السياسة العادة والإستقرار البحث العلمي، وعدم إستقرار الوصاية على هذه المراكز زيادة على نقص كبير في عدد الباحثين المؤهلين لتحقيق المشاريع الوطنية لبحث العلمي وإفتقارهم لقانون أساسي خاص بالباحث يساعد على ترقية وتسهيل الأعمال البحتية.

إن الظروف التي عاشتها هذه المراكز منذ نشأتها أسهمت بشكل كبير في إشكالية البحث العلمي في الجزائر.

المجالس العلمية وعلاقتها بمشاكل البحث:

يوجد بعض من المشاكل المشتركة التي اعترضت سير الأبحاث في كلا من الجامعة ومراكز البحث والمتمثلة في مشكلة مجالس البحث أو المجالس العلمية فهي تعتبر العمود الفقري والمحدد الرئيسي لجودة نتائج البحوث.

كما لخلل يكمن في تركيب ودور هذه المجالس، حيث أصبحت لا تخضع لضوابط وقوانين ثابتة تحدد صلاحيتها التي تعتبر غير دقيقة "[194].

فهل هذه المجالس هي مجالس استشارية أم تشريعية أم تنفيذية؟ حيث سجلت تجاوزات من قبل هذه المجالس، فأعضائها أصبحوا يتجاوزون المدة القانونية المنصوص عليها في عضوية المجلس ".[195]

كما أنهم أصبحوا يشتغلون مناصب منها منصب مدراء بحث، وهذا ما يستدعي التساؤل عن نتائج بحوث هذه الفرق، فهم بهذا يصبحون طرف وحكم في الوقت نفسه".[196]

إن المجالس بهذه المواصفات أخلت بمهامها الخاصة بالتوجيه والتسيير البيداغوجي والإداري، وكذلك التسيير العلمي المتمثل في مراقبة وتقييم تثمين البحوث تساهم بشكل واضح في مشاكل البحث في هذه المؤسسات ".[197]

2.4. مكانة ودور البحث والباحث:

1.2.4. أهمية البحث في السياسة التنموية:

إن تنمية كل إقتصاد عصري تتوقف على المكانة التي يحتلها البحث والتطوير في الأنشطة التي تمارسها مختلف القطاعات المكونة لحياة دولة ما، لهذا يتعين على كل إستراتيجية تنموية الإرتكاز كلية على البحث العلمي والتطوير التكنولوجي لرفع المستوى المعيشي للسكان عن طريق بناء إقتصاد تنافسي قوي.

لبلوغ هذه الغاية أصبح من الضروري على كل دولة رسم سياسة وطنية جديدة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي تهدف بالدرجة الأولى إلى تجنيد كل الكفاءات الجامعية والقدرات

العلمية المتواجدة عبر مراكز البحوث التابعة لمختلف قطاعات الاقتصاد الوطني مع إعادة الإعتبار لوظيفة البحث وجعلها المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي.

اليوم، مع عولمة الاقتصاد وما تفرضه من مناقشة ورهانات علمية تنمية وتطوير الخدمات الصناعية (البحث، التطوير، الصيانة، الإستشارة: المواصفات، الجودة، البرامجيات الخ...) أمرا حتميا وواقعيا إذا ما أردنا أن نجعل من آلياتنا الصناعية أداة نمو وإزدهار ناجعة، قادرة على غزو الأسواق الدولية بمنتوجاتها.

إذن كما سبق وأن ذكرنا سابقا، إن تنمية كل إقتصاد تتوقف إلى حد كبير على المكانة التي يحتلها البحث والتطوير في عملية الإنتاج كونهما يشكلان العنصر الأساسي الذي يحدد قدرة أي منتج على تحقيق النجاعة اللازمة لضمان البقاء في الأسواق المعاصرة التي تتميز بالمنافسة.

فالشيئ المسلم به، هو أن المنتخبين يعتمدون حاليا في خوضهم للمنافسة على البحث والتطوير كسلاح لكسب المتداولة على مستوى الأسواق المحلية والجهوية والعالمية، آخذين بعين الإعتبار المقولة الشهيرة "من لا يبدع يموت ".

لذلك راحت الدول المصنعة تعتني بأنشطة البحث والإبتكار أحسن عناية لكونها مصدرا ذو أهمية كبرى يمكن من تحسين المنتجات والإنتاجية، تقليص كلفة الإنتاج، تخفيض إستهلاك الطاقة والمواد الأولية، إرساء ودعم تنافسية الآلة الصناعية، خلق مناصب الشغل، الحفاظ على البيئة ... الخ.

ومن هنا، إتضح جليا لهذه الدول أن تمويل الأنشطة القائمة على المعرفة والخبرة ذات القيمة المضافة العالية يعتبر من العمليات المربحة حيث أن الدولار المدر لأكبر نسبة من الربح هو ذلك يتم إستثماره في البحث والتطوير الإبتكار.

إذن، فالبحث العلمي والتطوير ضرورة ملحة وممر حتمي لأية دولة نامية كانت أو متقدمة نريد فعلا تحقيق التنمية الاقتصادية أو المحافظة على مستوى تطورها، لذلك فمن واجب الدول العربية أن تعتمد على البحث والتطوير كأداة عمل إجبارية ويتعين اللجوء إليها مهما كانت كلفتها لكونها وسيلة فعالة سمحت لكثير من الشعوب بتحقيق النمو والتقدم والرفاهية.

لذلك فقد توجهت معظم الدول المصنعة وكذا بعض دول العالم الثالث تدريجيا نحو وضع سياسات جادة وفعالة للعلوم والتكنولوجيا ساعية من وراء ذلك إلى تحديد الأهداف الحيوية للتنمية الوطنية وتجنيد الطاقات اللازمة لذلك عمومية كانت أو خاصة مع تصور ذكي لكيفية تسخير الموارد و توزيعاها.

كما يعتبر تنفيذ هذه السياسات شرطا أساسيا لوضع البرامج الوطنية الخاصة بإنتاج المعارف ذات التطبيقات الاقتصادية والاجتماعية حيز التطبيق، لذا فإن البحث العلمي والتطوير التكنولوجي يمثلان بالنسبة لأي بلد إستثمار بالغ الأهمية كونهما يعطيان كل ميادين النشاط الأساسي بدءا بالبحث الأساسي مرورا بالبحث التطبيقي للوصول إلى أفكار مبتكرة تثمن بدورها وتتحول إلى مؤسسات إنتاجية.

يلاحظ أن جل الدول المصنعة خصصت أمولا طائلة للإستثمار في أنشطة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي نظرا للرهانات المختلفة التي تحملها في طياتها.

ومن هذه الرهانات يمكن ذكر:

الرهان الثقافي:

إن السلطة السياسة بدأت تتفطن منذ مدة طويلة إلى أن إشعاع دولة ما، يأتي عن طريق نشر ثقافتها الناتجة عن طاقاتها العلمية المنتجة للمعارف، ضف إلى ذلك أن الإعتراف الدولي بمستوى الإنتاج العلمي لأية دولة يعتبر من المعطيات التي لا يستهان بها، هذا ما جعل أغلبية الدول الصناعية تخصص نسبة تتراوح ما بين 10% و20% من مصاريف البحث والتطوير للبحث الأساسي المنفذ على مستوى الجامعات والمعاهد وبعض الهيئات المتخصصة أين يجري تكوين الباحثين وإنتاج المعارف الأساسية.

الرهان الاقتصادي والاجتماعي:

إن للعلم والتكنولوجيا اليوم، رهانا، إقتصاديا، وإجتماعيا، إذ أن لإكتساب المعارف العامية والتقنية وإدماجها في عمليات الإنتاج أصبحا سلاحا لخوض المنافسة الدولية في هذا الصدد إن البحث العلمي كمصدر للإبتكار، يسمح بإدخال منتوجات جديدة في السوق ذات أهمية للصالح العام، إذا كانت المؤسسات الإنتاجية العنصر المحرك لعملية إدماج العلم والتكنولوجيا في الأنشطة الصناعية، فإن منافستها تعتبر قضية الحكومات في كل الدول وجزءا لا يتجزأ من سياستها التي وضعت بواسطتها الآليات المناسبة لتسهيل تحويل نتائج البحث إلى الصناعة ولحت المؤسسات المنتجة على تخصيص أكبر نسبة ممكنة من رفع أعمالها للبحث والتطوير.

وفي هذا الشأن، لم تتوقف الحكومات عند هذا الحد بل شرعت في إعداد برامج خاصة لدعم القطاعات الطلائعية لمساعدة الطاقات الصناعية على التحكم في الميادين الأساسية كالتسيير الآلي لأساليب الإنتاج عن طريق الحاسوب والليزر والأنماط الصناعية إبتداءا من الهندسة الكيميائية إلى التكنولوجيا الحيوية.

الرهان الإستراتيجي والعسكري:

لم يتوصل البحث العلمي إلى اقتناء نظام اجتماعي وسياسي مهم إلا بعد أن اكتشفت الدول المعاصرة طابعة العملياتي (غني بالتطبيقات) وإمكانية أن يكون حليفا موضوعيا للسلطة السياسية.

وهكذا أصبح العلم والتكنولوجيا رهانا إستراتيجيا، حيث يعتبر التحكم في بعض المعارف العلمية والتقنية الأساسية أمرا حيويا بالنسبة لبعض الأمم وذلك لضمان أدوات استقلاليتها كقدرة الاتصال والتحكم في الطاقة والمواد الأولية أو وضع أساليب جديدة للإنتاج.

وما تجنيد بعض الدول لتنفيذ برامج البحث في الميدان النووي، الفضاء، الإتصال وأنظمة الليزر الخ .... إلا دليلا على ذلك.

للبحث العلمي رهانا أخرى وأهمية كبيرة وهو الرهان العسكري المتعلق بكل ماله صلة بالدفاع وأمن الدولة المعاصرة كأنظمة التسليح والاتصالات ومراقبة الأرض عن طريق الأقمار الصناعية والتي تتطلب وضع برامج كبيرة تسخر لها هيئات بحث مدنية وعسكرية.

2.2.4. دور الجامعات في تفعيل حركة البحث العلمي:

من معروف أن الجامعات ومنذ نشأتها كانت ولا تزال هي مصدر ما يستجد من أفكار، وهي المحرك لعجلة التطور وعملية التنمية في المجتمعات وأن تلك الجامعات تتفاوت في نجاحها، فمنها من حقق نجاحا كمؤسسة أكاديمية فعالة ذات سمعة عالمية، ومنها من بقى يراوح مكانه أو تقلص دوره مع الزمن.

إذن هذا مرتبط بمدى الاهتمام بالعلم وماله من دور ملموس في واقع الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية للشعوب، وتشير الدراسات المختلفة أن النجاح الذي حققته الدول المتقدمة وثيق الصلة بحركة ديناميكية البحث العلمي، التي لم يقتصر نشاط مراكز الأبحاث العلمية فيها على تطوير النظام التعليمي فحسب، بل تجاوز ذلك إلى المؤسسات الصناعية والزراعية والخداماتية، كذا الشركات الكبرى والإدارات الحكومية التي إستفادت بشكل مباشر من نتائج تلك البحوث.

والبحوث العلمية تعبر من وظائف الجامعة الأساسية، إذ أن للجامعات دور في تنمية المعرفة وتطويرها من خلال ما تقوم به من أنشطة تتعلق بالبحث العلمي.

فالبحوث العلمية تقدر كنا مهما من أركان الجامعة ولا يمكن القول بوجود جامعة بالمعنى الحقيقي إذا ما أهملت البحث العلمي، وواجب القيام بالبحوث العلمية لا يقتصر فقط على أساتذتها وإنها أيضا على ما يقوم به طلاب الجامعة.[198]

والجامعة من هذا الجانب تساهم بدور مباشر في تنمية اقتصاد المجتمع، واستخدام موارده وثوراته لتطوير مؤسساته الصناعية والزراعية، وذلك من خلال البحوث العلمية، وكذلك إعداد الأشخاص الذين يتمتعون بكفاءة قادرة على تطبيق هذه البحوث في تطوير وسائل الإنتاج[199]، وعن طريق البحوث العلمية يمكن الكشف عن طريق جديد لتصنيع تكون أكثر فاعلية في إنتاج السلع، ومن خلالها يمكن تطوير نظام الإنتاج وتحسين الظروف الصحية للإنسان، وهذه بدورها تؤثر إيجابيا على نوعية الإنتاج، كما أنه من خلال هذه البحوث يمكن التوصل إلى زيادة الإنتاج ؛وكذلك القدرة على زيادة استغلال الطاقة الإنتاجية أو رفع مستوى الجودة. [200]

وفي ضوء هذا الإدراك، فإن الجامعة تعد من أهم ركائز التقدم الاقتصادي والاجتماعي وتحقيق الرخاء والرفاهية في المجتمع وعلى هذا الأساس فدورها ومسئوليتها تكون أعظم في الدول النامية، ومنها الدول العربية لتعويض ما فاتها، وذلك بالاهتمام بالبحوث النوعية، التي يمكن استخدامها في زيادة الإنتاج وتحسينه سواد في الصناعة أو الزراعة. [201]

وتجدر الإشارة هنا إلى بعض المعايير الحديثة والتي يتم تطبيقها في الكثير من جامعات الدول المتقدمة لتحديد كفاءتها ودورها في تفعيل حركة البحث العلمي ومن أهمها المعايير:

1-نشر عدد من الأبحاث العلمية، كحد أدنى من قبل أعضاء هيئة التدريس، بالإضافة إلى التقييم العلمي لتلك الأبحاث ومعرفة مدى أهميتها وعلاقتها بقضايا التنمية.

2-توفير الأجهزة والمختبرات والمعدات اللازمة للقيام بالأبحاث العلمية، وذلك من خلال الموارد الخاصة بالجامعات أو بالتعاون مع مؤسسات القطاعين العام والخاص.

3-ربط الجامعات ومراكز البحوث بالمجتمع كونها مركز إشعاع ومؤسسات تعمل على حل مشكلات المجتمع بطرف علمية من خلال إبرام عقود تعود عليها بالمردود المادي الذي يعتبر جزء من أسلوب تمويلها ذاتيا.

4-توفير الحد الأدنى من الباحثين في مختلف التخصصات في إطار الجامعة الواحدة لتسهيل إجراء بحوث مشتركة تساهم في حل القضايا المطروحة وبشكل جماعي.

5-توفير المخصصات المالية الخاصة بمكافآت الباحثين، وخصوصا أولئك الذين يساهمون وبشكل مباشر في تطوير الإنتاج. [202]

إن توفر تلك المعايير في كثير من الدول المتقدمة، يعتبر شرطا أساسيا لحصول الجامعة على الدعم الحكومي المخصص للبحث العلمي، ومما لاشك فيه، أن تلك المعايير تخضع للتقييم العلمي، التي تمكننا من معرفة كفاءة أية جامعة ودورها في تفعيل حركة البحث العلمي.

وعندما تشير إلى أهمية البحث العلمي في الجامعات، فإن ذلك يعود إلى أن الجامعات تستطيع نقل الواقع المختلف والمتردي إلى واقع جديد متطور وحيوي، وذلك لأنها تمتلك الملاكات العلمية القادرة على الدراسة والبحث والتطور من خلال إكتسابها مختلف جوانب المعرفة والعلم والمهارة، فالجامعة إذا هي المؤسسة الرئيسية للبحث العلمي، فهي التي تبدع في المجالات المختلفة، وتنتج العلماء والمفكرين، الذي يعملون على النهوض بالمجتمع ودراسة مشكلاته بتعمق وحلها.

وهكذا نلاحظ أن الجامعات في العالم مستديمة الحركة في مجالات البحث العلمي والتطوير فهي دائما في إبداع متواصل في ربط بحوث الجامعات بالمشكلات الميدانية لواقع المجتمع.

إذا لا يوجد طريق أمامنا سواء الاهتمام بالأبحاث العملية كخيار إستراتيجي لابد منه في الجامعات بغض النظر عن كون هذه الجامعات حديثة النشأة أم مضى على تأسيسها سنوات طويلة، وأن الإيمان بهذه الإستراتيجية وتفعيلها في جامعتنا سيساهم في تطوير المجتمع وتقليص الفجوة العلمية والتكنولوجية والحضارية القائمة حاليا بين جامعتنا وجامعات الدول المتقدمة. [203]

ولكي لا تتعثر إستراتيجية البحث العلمي الجامعي لابد وأن تتوفر لها قاعة متينة للانطلاق والبحث عن وسائل زيادة الموارد الاقتصادية في المجتمع.

3.2.4. مكانة ودور الباحث في نسق البحث العلمي:

إن عملية تسيير الباحثين هي من المهام الصعبة والحساسة، فهم أشخاص ذوي كفاءة ومستوى عاليين ويمثلون ثروة نادرة، فالباحثون حساسون لمظاهر الاعتراف بمؤهلاتهم ومكانتهم وإن سوء تسيير لهذه الفئة قد يؤدي إلى فئة تختلف عن الفئات الاجتماعية والمهنية الأخرى.

لذا يجب أن يخضع هذا التسيير لمراعاة نقاط معينة وهي توفير قدر من الاستقلالية وكذا المحفزات المستمرة.[204]

إن نسق البحث هو نسق مفتوح على المحيط فهو يستمد منه الطاقة ولا يمكن له أن يستمر إلا إذا كان يمتلك مبدأ التحكم في نفسه وفي تجديد نفسه ويتسنى له ذلك من خلال الإنتاج الذاتي والمتصل في إنتاج المعرفة.

إذن هو نسق مفتوح ومتحكم في نظامه الداخلي[205] ويعتبر الباحث أهم عنصر فيه، فهو الوحدة المنتجة في هذا النسق.

تعتبر التحولات الحادثة في نسق إنتاج الأفعال ذاتها من أهم خطوات الحفاظ على نفسه وعلى توازنه وإنتاجيته، فعليه أن يغير ويحدد في نسق الفعل، أي يجب على الفاعلين فيه أن يؤسسوا علاقات جديدة تتحكم في النسق وتبقيه في علاقة توازن مع الأنساق الاجتماعية الأخرى. [206]

إذن إن دور الباحث هو دور رئيسي في عملية البحث فهو المحرك الأول إلا أن تعاني البلاد العربية نقصا في الموارد البشرية العامة في حقل البحث العلمي فمعدل الباحثين ضعيف بالنسبة لعدد السكان، أقل من المعدلات العالمية التي تصل في البلاد المتقدمة إلى 3000 باحث لكل مليون من السكان، إضافة إلى ذلك فالباحث يواجه مشاكل وصعوبات الخاصة بالمحيط المهني والمتمثلة فيما يلي:

1-" يعاني الباحث من انعدام ثقافة العمل الاجتماعي في فرق البحث في الجامعة وفي غيرها من مؤسسات البحث الأخرى.

2-يعاني الباحث من عجز في المختبرات ومن نقص في المكاتب المخصصة للعمل الجماعي، وكذلك من فقر المكتبات فيما يخص الدوريات والمراجع والمجلات المتخصصة والحديثة.

3-يعاني الباحث من أساليب العمل التقليدية في مؤسسات البحث، هذه الأساليب التي تساير العصر.

4-إن عملية توظيف الباحثين في مؤسسات البحث قائمة على أساس امتصاص لفائض المتخرجين فهم يقومون بمهام وهمية، وليس على أساس إستراتيجية تنموية اجتماعية واقتصادية في إطار سيرورة عمل بحث منظم ومخلطة وفق أهداف مسطرة.

5-يعاني الباحث من مشكل النص، وتقيم وتثمين لبحوثه.

6-يعاني الباحث من غياب قاعدة معلوماتية تشمل بنوك المعلومات ونتائج الأبحاث السابقة ليستفيد منها الباحث وليتفادى التكرار والسقوط في فخ الرداءة،

7-يعاني الباحث من ضياع جهود أعماله التحتية، فنتائج أبحاثه لا تتعدي أدراج المكتبات والأرشيف فهي لا تؤخذ بعين الاعتبار ولا توظف في القطاعات التي هي في حاجة إليها، فالجهات المعينة تفضل اللجوء إلى الجهات الأجنبية على أن تلجأ إلى استثمار نتائج البحوث العلمية "[207].

ملخص الفصل:

لقد تم التطرق في هذا الفصل إلى مكانة ودور البحث والباحث وعلاقتهما بمؤسسات البحث العلمي، حيث تم التعرض فيه إلى مبحثين أساسيين أولهما يتعلق بمؤسسات البحث العلمي، بحيث قمنا بإستعراضه في أربع مطالب، الجامعة وظائفها وأهدافها.

أما الثاني فتطرق إلى تطور التعليم العالي في الجزائر وعلاقته بالعوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

ثم الثالث فهو يتضمن المبادئ التي ترتكز عليها سياسة التعليم الجامعي في الجزائر.

وأخيرا المطلب الرابع والمتمثل في مكانة ودور مراكز البحث وعلاقتها بأزمة البحث العلمي في الجزائر.

أما الثاني يمثل في دور الجامعات في تفعيل حركية البحث العلمي.

وأخيرا مكانة ودور الباحث في نسق البحث العلمي.

ولقد حاولنا في هذا الفصل توضيح أهمية ومكانة البحث والباحث من خلال علاقتهما بمؤسسات البحث العلمي.

الفصل 5:

الأسس المنهجية للدراسة الميدانية.

تمهيد:

قبل الإنطلاق في أي دراسة ميدانية، يجب تحديد أسسها المنهجية، وهذا ما سوف نتطرق إليه في هذا الفصل، بدءا بالمقاربة المنهجية، وتحديد العينة وطريقة إختيارها.

ثم التعرض للمناهج المستعملة في هذه الدراسة، وكذلك الأدوات المستعملة في جمع البيانات.

1.5. المقاربة المنهجية:

إن كل دراسة علمية سوسيولوجية بحاجة في إطار نظري يمكنه من دراسة الظاهرة الاجتماعية وفهمها فهما دقيقا، فهو إذن بحاجة إلى نظرية من النظريات الاجتماعية، والتي تعتبر الأساس في الإنطلاقة العلمية وإكتساب البحث الطابع العلمي، ويضيف في قيمته ودقته.

إذن تنطلق كل دراسة من إقتراب منهجي أو نظرية يعتمد عليها الباحث في تبني نظرية معينة أو إتجاه فكري خاص يحدد من خلال طبيعة الموضوع، وما يتوافق مع الموضوع الدراسة بحيث يتبع هذا الإتجاه في التحليل بإعتبار أن " النظرية هي عبارة عن إطار فكري يفسر مجموعة من الفروض العلمية ويضعها في نسق علمي مرتبط "[208].

وبالنسبة لموضوع دراستنا والمتعلق بـــــــ: " **مكانة البحث العلمي في السياسة التنموية** "، التجربة الجزائرية، فقد إعتمدنا على نظرية التغير الاجتماعي بحيث يعرفها غي روشي " Guy Rocher " على أنه التغير الذي يمس البناء الاجتماعي في فترة معينة، وفي نفس الوقت يتميز بالإستقرار النسبية "[209].

وبما أن برنامج البحث العلمي موضوع اختلاف في وجهات النظر ظهرت عدة إتجاهات رسمية تنادي بضرورة ترقية البحث العلمي وحتمية تحسين وضعية البحث العلمي فقد قمنا بتناوله من ناحية التغير الاجتماعي وفي علاقته بالتنمية الشاملة في محاولة للكشف عن مدى العلاقة الموجودة بين البحث والتنمية في ظل التغيرات والتطورات إجتماعية السياسية الاقتصادية التي

مست المجتمع الجزائري، عن طريق الكشف عن موقف الباحث الجزائري من برنامج البحث العلمي وما يحيط به من مختلف التغيرات إقتصادية والتنموية وما مدى مشاركة البحث فيها.

فأردنا محاولة منا في إستبيان المعرفة الشخصية للباحث الجزائري من خلال مكانة البحث العلمي في السياسة التنموية بإعتباره المعنى الأول بعملية البحث العلمي.

2.5. طريقة إختيار العينة:

1.2.5. العينة ومواصفاتها:

ينحصر البحث الميداني في ثلاث مجالات: المجال النظري، والمجال الزمن، والمجال الجغرافي وعلى هذا الأساس يحدد الباحث الحقل الميداني من أجل معاينته وفقاً للأهداف التي حددها في بحثه، وتعتبر الدراسة الميدانية مهمة لأنه على أساسها يتبنى الباحث نتائجه بناءا البيانات التي جمعها من مفردات العينة المختارة، حيث من الصعب القيام ببحث ميداني على جميع مفردات المجتمع الأصلي نظرا إلى ما يتطلبه من جهد ومن إمكانيات كبيرة، ولذلك فلا يجد غير وسيلة بديلة يستطيع الإعتماد عليها، وهي الإكتفاء بعدد قليل من هذه المقررات يأخذها في حدود الوقت والجهد والإمكانيات المتوفرة لديه، ويبدأ بدراستها وتعميم صفاتها على المجموع، وهذا ما يسمى بطريقة العينة "[210].

ولهذا فالباحث يحاول إتباع طريقة المعاينة والغرض منها هو التقرب إلى تمثيل من المجتمع الأصلي، كما أن الباحث يحتاط من التحيز قدر الإمكان.

إن إختيار العينة قد تم بطريقة علمية موضوعية بسيطة وهي عينة متعمدة وثم إختيار هذا النموذج من العينات، حيث يمكن التدخل فيها وفقا لمقاييس أو مقياس معين.

وقد لجأنا إلى هذا النموذج لأن المجتمع الأصلي في حالة تجانس من حيث الوظيفة، ظروف العمل، الأجر.

وبالنسبة لدراستنا هذه فيتمثل المجتمع الأصلي من قائمة متكونة من مجموعة أساتذة جامعيين موزعين حسب الرتبة والجنس، وموزعين على مختلف الكليات الموجودة بجامعة البليدة، والتي تتكون من 1563 أستاذ وأستاذة موزعين على 07 كليات والتي تتفرع بدورها إلى أقسام، والجدول يمثل توزيع الأساتذة الدائمين حسب الكليات الخاصة بجامعة البليدة إحصائيات 2010-2011 (أنظر الملحق).

وتضم جامعة البليدة 07 كليات: (أنظر الملحق).

1 - كلية الطب.

2 - كلية الفلاحة والبيطرة وعلم الأحياء.

3 - كلية الآداب والعلوم الاجتماعية.

4 - كلية الحقوق.

5 - كلية العلوم الاقتصادية والتسيير.

6 - كلية الهندسة.

7 - كلية العلوم.

2.2.5. طريقة إختيار العينة:

إن إختيار العينة قد تم بطريقة علمية موضوعية بسيطة، وهي العينة المتعمدة أو المقصودة، وقد تم إختيار هذا النموذج من العينات، حيث يمكن التدخل فيها وفقا لمقاييس أو مقياس معين.

ولقد لجأنا إلى هذا النموذج لأن المجتمع الأصلي في حالة تجانس من حيث الوظيفة، ظروف العمل، الأجر.

بالنسبة لدراستنا هذه فيتمثل المجتمع الأصلي من قائمة متكونة من مجموعة الأساتذة الجامعيين الدائمين، موزعين حسب الرتبة، والجنس، وموزعين على مختلف الكليات الموجودة بجامعة البليدة التي تتكون من 1563 أستاذ وأستاذة، موزعين على 07 كليات، والتي تتفرع بدورها إلى أقسام.

والجدول يمثل توزيع الأساتذة الدائمين في جامعة سعد دحلب البليدة حسب إحصائيات 2010 / 2011، وحسب الكليات والأقسام وحسب الرتبة والجنس (أنظر الملحق).

المرحلة الأولى:

وتتمثل في كيفية تكوين قاعدة للسبر بإستخدام طريقة العينة العشوائية البسيطة، بحيث ثمنا بالحصول على قوائم الأساتذة الدائمين الخاصة بجامعة سعد دحلب بالبليدة، وفي الكليات السبعة المذكورة آنفا.

وقمنا بأخذ فقط ثلاثة أصناف من الأساتذة الدائمين وهو على التوالي (أنظر الملحق الخاص بذلك):

1 -أستاذ التعليم العالي.

2 أستاذ محاضر.

3 أستاذ مساعد.

4 ويقدر المجموع الإجمالي حسب الجدول التالي:

الجدول رقم (05): عدد الأساتذة الدائمين بجامعة سعد دحلب البليدة

الأساتذة		العدد
أستاذ التعليم العالي		70
أستاذ محاضر	أ	140
	ب	81
أستاذ مساعد	أ	690
	ب	307
المجموع		1288

المرحلة الثانية:

بعد تعيين قاعدة للسبر، إستعملنا العينة العشوائية المنتظمة، حيث تم تحديد نسبة تقدر بـــــ 10/1 فتحصلنا على عينة قدرها 128 أستاذ من كل الكليات تم الإعتماد على نسبة قاعدة السبر بالنسبة للكليات بحيث:

$$\frac{N}{B} \times 100$$

الجدول رقم (06): كيفية استخراج العينة من المجتمع الأصلي.

الأساتذة		المجتمع الأصلي	نسبة السبر	عدد أفراد العينة	النسبة
أستاذ التعليم العالي		70	1/10	07	06
أستاذ محاضر	أ	140	1/10	14	11
	ب	81	1/10	08	06
أستاذ مساعد	أ	690	1/10	69	54
	ب	307	1/10	30	23
المجموع		1288	1/10	128	100

وهكذا قدرت العينة الجديدة بـــــ 128 فرد من بين 1288 أستاذ من الأصناف الثلاث، وقد تم توزيع أعضاء العينة حسب الجدول الموالي:

الجدول رقم (07): توزيع أفراد العينة

عدد أفراد العينة	علوم إنسانية	العلوم التكنولوجية والحيوية
07	03	04
14	07	07
08	04	04
69	34	35
30	15	15
128	63	65

وقد تم إختيار أفراد العينة بالتساوي بين التخصصين، إلا أننا بالنسبة لصنف أستاذ التعليم العالي، وأستاذ مساعد صنف (أ) فقمنا باختيار أكبر عدد المتواجد في العلوم التكنولوجية والحيوية نظرا لأن أكبر عدد منهم متواجد في هذه التخصصات، إلا أن من بين 128 باحث فقد أجاب على إستمارة بحثنا 100 باحث فقط.

3.5. المناهج والتقنيات المتبعة في الدراسة:

1.3.5. المناهج المستخدمة في الدراسة:

تعد المنهجية بالنسبة لأي بحث علمي بمثابة الدعامة الأساسية ولاسيما في البحوث الاجتماعية، فهي " مجموعة من القواعد العامة التي يتم وضعها قصد الوصول إلى حقيقة في العلم "[211].

كما أنها الطريقة التي يتبعها الباحث في دراسته لمشكلة ما وتختلف نوعية المناهج حسب طبيعة الموضوع وخصوصياته لهذا لا بد لأي دراسة إجتماعية أن تشمل على إجراءات منهجية معينة تمكن الباحث من خلالها إلى أهداف الدراسة.

لقد توجب استخدام مناهج معينة للضبط الموضوعي لجوانب الموضوع وتتمثل في:

1 المنهج الوصفي التحليلي:

يعتبر هذا المنهج الأكثر شيوعا في ميدان البحوث الاجتماعية لما له من أهمية علمية في توظيفه، فعملية الوصف والتحليل السوسيولوجي لأي ظاهرة في واقعنا الاجتماعي لا تأتي من العدم بل هناك معطيات ناتجة عن الوصف الدقيق والمعبر عنه تعبيرا كيفيا أو كميا مستخدما في ذلك مختلف الأدوات لجمع البيانات وهذا ما يوفر للباحث قاعدة لبناء تحليله العلمي الموضوعي.

حيث عندما يريد الباحث أن يدرس ظاهرة ما فإن أول خطوة يقوم بها هي وصف الظاهرة التي يريد دراستها وجمع أوصافها، ومعلومات دقيقة عنها.

والمنهج الوصفي يعتمد على دراسة الواقع أو الظاهرة كما توجد في الواقع، ويهتم بوصفها وصفا دقيقا، ويعبر عنها تعبيرا كميا أو تعبيرا كيفيا، فالتعبير الكيفي يصف لنا الظاهرة ويوضح خصائصها، أما التعبير الكمي فيعطينا وصفا رقميا يوضح مقدار هذه الظاهرة أو حجمها ودرجات إرتباطها مع الظواهر الأخرى. [212]

كما يقوم هذه المنهج بوصف الظاهرة المدروسة للوصول إلى أسبابها والعوامل التي تتحكم فيها من أجل إستخلاص النتائج وتعميمها، ويتم ذلك وفق خطة معينة من خلال تجميع البيانات وتنظيمها وتحليلها. [213]

ويرى آخرون أن المنهج الوصفي التحليلي يعتبر طريقة لوصف الظاهرة المدروسة وتصويرها كميا عن طريق جمع معلومات مقننة عن المشكلة وتصنيفها وتحليلها وإخضاعها للدراسة الدقيقة. [214]

وبالتالي يهدف هذا المنهج إلى وصف وتحليل موقف أو مجال إهتمام معين إنه: " طريقة يعتمد عليها الباحث في الحصول على معلومات دقيقة تصور الواقع الاجتماعي وتساهم في تحليل ظواهره "[215].

وتم توظيف المنهج الوصفي التحليلي بغرض وصف وضعية البحث العلمي من خلال الموقف الخاص للباحثين إتجاه برنامج " البحث العلمي ومدى مسايرة هذا البرنامج لمختلف التغيرات التي تحدث على جميع المستويات في ظل السياسة التنموية الجزائرية.

أما ميدانيا فتم إستخدامه في تحليل الجداول الخاصة بالبيانات العامة والفرضيات المتعلقة منها بإستمارات المبحوثين.

2 المنهج التاريخي:

يستعمل المنهج التاريخي من أجل فهم الظاهرة وأبعادها ولا يتحقق ذلك إلا بالرجوع إلى ماضي الظاهرة الاجتماعية، ومعرفة كل الأحداث التي طرأت عليها عبر فترة زمنية معينة، بحيث يعتبر التاريخ لب الدراسة الاجتماعية، والإعتراف بالحاجة إلى تطوير فهم إجتماعي للإنسان على أسس إجتماعية، ويكون ملائما تاريخيا"[216].

فالمنهج التاريخي هو الطريق الذي يتبعه الباحث في جمع معلوماته عن الأحداث والحقائق الماضية، وفي فحصها ونقدها وتحليلها والتأكد من صحتها، وفي عرضها وترتيبها وتفسيرها، وإستخلاص التعميمات والنتائج العامة منها، والتي لا تقف فائدتها على فهم أحداث الماضي فحسب بل تتعداه إلى المساعدة في تفسير الأحداث والمشاكل الجارية وفي توجيه التخطيط بالنسبة للمستقبل.

ويقوم المنهج التاريخي على أساس من الفحص الدقيق والنقد الموضوعي للمصادر المختلفة للحقائق التاريخية، ويستعمل في جمع المعلومات ونقدها وترتيبها وتنظيمها وتفسيرها وإستخلاص النتائج العامة منها كثيرا من وسائل البحث العلمي وأدواته التي تستخدمها مناهج البحث الأخرى. [217]

ويستخدم المنهج التاريخي للحصول على أنواع من المعرفة عن طريق الماضي بقصد دراسة وتحليل بعض المشكلات الإنسانية والعمليات الاجتماعية الحاضرة، وذلك لأنه كثيرا ما يصعب علينا فهم حاضر الشيء دون الرجوع إلى ماضيه.

فالباحث لا بد له أحيانا من الرجوع إلى الماضي الممتد ودراسة الحوادث والوقائع السابقة من أجل تحليل حقائق المشكلات الإنسانية والقوى الاجتماعية التي تشكل الحاضر.[218]

وهذا ما جرى العمل به في هذه الدراسة، بحيث تم إستعراض للسيرورة التكوينية التاريخية لنشأة البحث العلمي، وأيضا معرفة وإكتشاف مختلف المراحل التنظيمية للهيكلية التي مرّ بها، وكذا خصوصيات كل مرحلة من المراحل التي عرفتها، ضف إلى ذلك مراحل سياسة التنمية الاقتصادية في الجزائر وتطور التعليم العالي والجامعي وعلاقته بالعوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ومدى تأثيرها على سياسة البحث العلمي

وقد حاولنا تحصيل فكرة عن مكانة البحث العلمي من خلال علاقته بسياسة التنمية في سياق تاريخي إجتماعي.

2.3.5. الأدوات المستخدمة في الدراسة:

أولا: أدوات جمع البيانات.

إن الوسيلة الأولى التي تم إتباعها لجمع المعلومات هي البحث البيبلوغرافي " ولأن القيمة الموضوعية لنتائج البحث في أي مجال علمي تتوقف إلى حدّ كبير على طبيعة الأداة المستخدمة في جمع بياناته الخام ومستوى كفاية هذه الأداة"[219].

فلقد إستعملنا في هذه الدراسة الأدوات التالية:

1-المقابلة:

تعد من الأدوات الرئيسية لجمع المعلومات والبيانات في دراسة الأفراد والجماعات الإنسانية فهي: " المحادثة التي تتم بين القائم بالمقابلة، والمبحوثين بغرض جمع البيانات التي يحتاج إليها البحث، ولذلك فهي تختلف عن الحديث العادي الذي لا يهدف إلى تحقيق غرض معين"[220].

ولقد أجرينا المقابلة المنظمة في دراستنا، مع عدد من الأساتذة الجامعيين في مختلف الكليات المختارة، وقمنا بطرح مجموعة من الأسئلة تتمحور أساسا حول وضعية ومكانة البحث العلمي بالنسبة للباحث والأستاذ الجامعي، وعلاقتها بالمسار التنموي للبلاد، مع إبداء موقفها منه، وهذه الأسئلة كانت أغلبيتها أسئلة مفتوحة، وكذلك بقصد ترك الحرية الكاملة في الإجابة.

ومن خلال هذه المقابلة إتضحت لنا أسئلة الإستمارة.

2-الإستمارة:

يعتمد الباحث عند قيامه بدراسة أو بحث علمي إجتماعي على بعض الوسائل والأدوات لجمع المعلومات، ومن هذه الأدوات الإستمارة، وهي أداة من أدوات جمع المعطيات وتشمل على أسئلة متسلسلة حول موضوع الدراسة موجهة إلى فئة المبحوثين، يتم تسليمها مباشرة أو عن طريق وسيط للحصول على أجوبة عن الأسئلة الموجودة فيها.

" كما تعتبر الإستمارة الوسيلة العلمية التي تساعد الباحث على جمع الحقائق والمعلومات من المبحوث خلال عملية المقابلة وهي الوسيلة التي تفرض عليه التقيد بموضوع البحث المزعم إجراءه، وعدم الخروج من أطره العريضة ومضامينه التفصيلية ومساراته النظرية والتطبيقية، وبدونها لا يستطيع الباحث جمع الحقائق العلمية من الحقل الاجتماعي ".[221]

تعد الإستمارة وسيلة هامة في جمع البيانات هي مجموعة من الأسئلة المرتبة حول موضوع معين يتم وضعها في إستمارة ترسل للأشخاص المعنيين بالبريد أو تجرى تسليمها باليد تمهيدا للحصول على أجوبة الأسئلة الواردة فيها"[222]، وبواسطتها تم الحصول على المعلومات حول الموضوع المدروس.

وقد إحتوت إستمارة البحث على مجموعة من الأسئلة تتوزع فيها مجموعة من الأسئلة المتراوحة بين:
الأسئلة المغلقة وهي الإجابات المحددة بالإجابة نعم أو لا.
الأسئلة المفتوحة حيث نترك للمبحوث حرية الإجابة عليها بأسلوبه.

وتتوزع الإستمارة على النحو الأتي:
بيانات عامة أولية (الخاصة بالمبحوثين).

البيانات الخاصة بالفرضيات الأربعة وهي:
بيانات الفرضية الأولى الخاصة بالإهتمام الرسمي بالبحث العلمي وظروف تنظيمه يحدد دوره في السياسة التنموية.
بيانات الفرضية الثانية الخاصة بعدم وضوح السياسة التنموية في الجزائر أثر على مكانة البحث العلمي.
بيانات الفرضية الثالثة الخاصة بملائمة برنامج البحث العلمي مع متطلبات التنمية السوسيوإقتصادية والثقافية للمجتمع الجزائري.
بيانات الفرضية الرابعة الخاصة بالنظرة المستقبيلة للباحثين تتخذ من خلال موقفهم من سياسة البحث العلمي.

أولا: أساليب تحليل البيانات:

تم الإعتماد في تحليل البيانات على الأساليب الآتية:

التحليل الكمي:

إستخدمنا فيه الوسائل التالية:

الجداول الإحصائية البسيطة والمركبة.

النسب المئوية للوصول إلى نتائج علمية وموضوعية.

التحليل الكيفي:

وتتمثل فيما يلي:

التعليق.

التحليل والتفسير.

المقاربة بين المعطيات والنتائج.

الإستنتاج العام.

ثانيا: تقنيات الفرز.

إستعملنا تقنيتان لفرز المعطيات منها:

تحليل المحتوى:

" وهو الأسلوب الذي يرمي إلى الوصف الموضوعي المنظم والكمي لمحتوى الظاهرة لموضوعات الإتصال "[223].

ويشير هنا " زيدان عبد الباقي " إلى هذا التحليل يقوم على عدّة وحدات:

وهي وحدات التحليل المبدئي التي ترمي إلى تحديد مدلول كل الوحدات التي تستخدم في هذا المجال، وكذا وحدات التحليل النهائي والتي تتضمن جملة بسيطة أو فكرة تدور حول مسألة الموضوع.

ب-الفرز المسطح:

وهو جدول كبير ينقسم إلى أقسام تبدأ بعمود الرقم المسلسل، تليها أقسام خاصة بأسئلة الإستمارة والفئات التي تشمل عليها، ونبدأ بالتفريغ، بنقل البيانات الخاصة بكل إستمارة على سطر واحد أفقي من جدول التفريغ، ويتم التفريغ في الأعمدة، إما بوضع أرقام معينة تؤخذ من الإستمارة أو بوضع علامة معينة تحت السؤال المناسب.

ملخص الفصل:

تم التعرض في هذا الفصل إلى تحديد الأسس المنهجية للدراسة الميدانية، بدءاً بالمقاربة المنهجية في المبحث الأول، ثم طريقة إختيار العينة في المبحث الثاني التي تضمنت مطلبين العينة ومواصفاتها ثم طريقة إختيار العينة، ثم المبحث الثالث المناهج والتقنيات المتبعة في الدراسة في مطلبين أساسيين، الأول تناول المنهج والثاني التقنيات أو الأدوات المستخدمة.

وبهذا الفصل نكون قد وضحنا التقنيات والمناهج المتبعة في الدراسة الميدانية والأسس التي بنيت عليها وذلك من أجل الوصول إلى الأهداف المسطرة في البحث.

الفصل 6:
بناء وتحليل الجداول.

1.6. بناء وتحليل البيانات العامة:

الجدول رقم (01): توزيع أفراد العينة حسب السن.

السن	التكرار	النسبة
30 – 40	40	40
40 – 50	42	42
50 فما فوق	18	18
المجموع	100	100

يبين الجدول توزيع أفراد العينة حسب السن، حيث يقدر عدد أفرادها بـــ 100 باحث، قسمنا إلى أربع فئات حيث تقدر مسافتها بـــ 10 سنوات، أصغر سن يقدر بـــ 30 سنة، أكبر سن فيها فهو غير محدد، إنما يبدأ من 50 سنة فما فوق.

تتمركز أكبر نسبة لسن الباحثين في فئتي سن (40 – 50 سنة)، ثم تليها فئة سن (30 – 40 سنة)، بنسبيتين متقاربتين 42 % للفئة الأولى و 40 % للفئة الثانية، وأخيرا فئة سن (50 فما فوق) بنسبة 18 %.

والتمثيل البياني التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (02): توزيع أعضاء العينة حسب آخر شهادة محصل عليها.

الشهادات	التكرار	النسبة
دراسات عليا DES	15	15
دراسات معمقة DEA	10	10
ماجستير	35	35
دكتوراه الدرجة الثالثة	21	21
دكتوراه دولة	19	19
المجموع	100	100

يبين الجدول توزيع أعضاء العينة حسب آخر شهادة محصل عليها، فنلاحظ ما يلي:
أكبر نسبة من المبحوثين وتقدر بـــ 35 % حاصلين على شهادة الماجستير.
21 % من المبحوثين حاصلين على شهادة دكتوراه الدرجة الثالثة.
19 % من المبحوثين حاصلين على شهادة دكتوراه دولة.
15 % من المبحوثين حاصلين على شهادة الدراسات العليا DES.
10 % من المبحوثين حاصلين على شهادة الدراسات المعمقة DEA.

والتمثيل البياني الموالي يوضح ذلك:

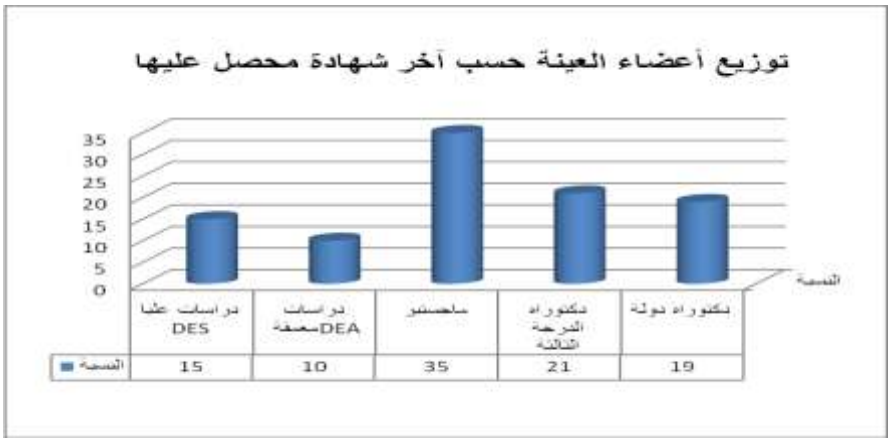

الجدول رقم (03): توزيع أعضاء العينة حسب مجال التخصص.

مجال التخصص	التكرار	النسبة
علوم تكنولوجيا وأحياء (علمي)	50	50
علوم إجتماعية وإنسانية (أدبي)	50	50
المجموع	100	100

يبين الجدول توزيع أفراد العينة حسب التخصص فنلاحظ ما يلي:
تتوزع العينة بالتساوي 50 % من أعضاء العينة يعملون في المجال التكنولوجي والأحياء (علمي) موزعين على أربع كليات.
50 % من أعضاء العينة هم باحثين يعملون في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية موزعين على ثلاث كليات.

الجدول رقم (04): توزيع أعضاء العينة حسب مكان ممارسة البحث.

مكان ممارسة البحث	**التكرار**	**النسبة**
مخبر بحث	**39**	**39**
فرق بحث	**27**	**27**
معاً	**20**	**20**
آخر	**14**	**14**
المجموع	**100**	**100**

يبين الجدول توزيع أعضاء العينة حسب مكان ممارسة البحث حيث نلاحظ ما يلي:
أكبر نسبة تقدر بـــ 39 % من الباحثين يعملون في المخابر، أما نسبة 27 % فتمثل نسبة الباحثين اللذين يمارسون بحثهم من خلال فرق البحث.

أما نسبة 20 % فهي تمثل الباحثين الذين يمارسون من خلال فرق بحث والمخبر معاً، وأخيرا نسبة 14 % فهي تمثل الباحثين الذين يمارسون بحثهم في مراكز البحوث.

ومنهم من يتواصل عن طريق الانترنت من خلال نشر المقالات العلمية والثقافية في العمل على التواصل مع مختلف المواضيع العلمية الخاص بمختلف الجامعات الأجنبية والتي تعتبر إجتهادات فردية.

وسيتضح ذلك من خلال الدائرة النسبية التالية:

الجدول رقم (05): توزيع أعضاء العينة حسب الأقدمية كباحث.

الأقدمية	التكرار	النسبة
أقل من 5 سنوات	–	–
من 06 إلى 10 سنوات	62	62
أكثر من 10 سنوات	38	38
المجموع	100	100

يبين الجدول توزيع أعضاء العينة حسب الأقدمية كباحث فنلاحظ ما يلي:

أكبر نسبة تقدر بـــ 62 % من أعضاء العينة تنحصر أقدمية عملهم كباحثين في فئتي (من 06 إلى 10 سنوات)، ثم تليها 38 % والمتمثل في الباحثين الذين تتعدى أقدميتهم (أكثر من 10 سنوات)، وأخيرا نسبة معدومة (أقل من 5 سنوات).

2.6. بناء وتحليل جداول الفرضية الأولى:

الاهتمام الرسمي بالبحث العلمي وظروف تنظيميه يحدد دوره في سياسة التنموية.

الجدول رقم (06): فكرة خاصة عن الاهتمام الرسمي بالبحث العلمي وظروف تنظيميه من طرف المبحوثين.

فكرة خاصة عن الاهتمام الرسمي بالبحث العلمي	التكرار	النسبة
نعم	60	60
لا	37	37
دون جواب	3	3
المجموع	100	100

يبين الجدول فكرة الباحثين والمتعلقة بالاهتمام الرسمي بالبحث العلمي وظروف تنظيميه فنلاحظ ما يلي:

نسبة كبيرة من الباحثين تقدر بـــ 60 % لديهم فكرة خاصة عن الاهتمام الرسمي بالبحث العلمي وظروف تنظيميه.

مقابل 27 % فقط ليس لديهم فكرة خاصة عن الاهتمام الرسمي بالبحث العلمي وظروف تنظيميه من طرف المبحوثين، في حين تبقى نسبة 3 % منهم دون جواب إزاء هذا السؤال.

الجدول رقم (07): تقييم الباحثين للاهتمام الرسمي بالبحث العلمي وظروف تنظيميه.

التقييم	التكرار	النسبة
هام جداً	5	8.33
هام نوعا ما	24	40
غير هام	28	46.67
دون جواب	3	5
المجموع	60	100

يبين الجدول تقييم الباحثين للاهتمام الرسمي بالبحث العلمي وظروف تنظيميه فنلاحظ ما يلي:

أكبر نسبة من الباحثين الذين لديهم فكرة عن الاهتمام الرسمي بالبحث العلمي وتقدر بـــ 46.67 % فيموه بالغير الهام، وهذا نظرا لعياب الإرادة السياسية والعلمية والتي تتجسد في عدم الاهتمام الكافي بالبحث العلمي، والباحث على حدّ السواء ضف إلى ذلك مختلف المصاعب التي

تواجه الباحث في أدائه لمهامه من نقص الإمكانيات المادية والتجهيزات العلمية مع غياب مفهوم مردودية الباحث العلمي على مختلف القطاعات السياسية اقتصادية والاجتماعية والثقافية وأيضا عدم توفير ميزانية تتناسب مع حجم وأهمية البحوث العلمية.

أما 40 % من الباحثين قيموا الاهتمام الرسمي بنوعا ما وتعتبر إجابة نوعا ما موقف أو حالة بين الإيجابية والغير إيجابية، ويعود سبب هذه الحالة أو الموقف حسب إجابة الباحثين راجع إلى إيجابية في بروز ذلك الاهتمام الذي بدأ يتجسد من خلال الخطابات الرسمية ودور الإعلام في تفعيل هذا الاهتمام الرسمي بالبحث العلمي ويشير إلى خطوة إيجابية في التزايد المستمر في نسبة الميزانية المخصصة للبحث العلمي مقارنة بالسنوات الماضية.

كما أشار الباحثين إلى نقائص كقلة الإمكانيات المادية وتجهيزات العلمية والاهتمام بالجوانب الإدارية على حساب العمل العلمي مع عدم وجود خطط تسييرية لمتابعة البحوث وأنواع مواضيعها التي تخدم إحتياجات المجتمع. وكل هذا متمثل في عدم وجود قنوات الاتصال المعلومات بين المهتمين أو مسؤولين والباحثيين.

نجد 8.33 % فقط من الباحثين يرون أن الاهتمام الرسمي بالقانون البحث هام جداً وقد برروا إجاباتهم بأن الاهتمام أصبح واضحاً من خلال وسائل الإعلام وفي الخطابات الرسمية، وأخيرا في ميزانية البحث التي خصصت للمخطط الخماسي 1998-2002 للبحث العلمي، في حين يبقى 5 % من الباحثين دون جواب إزاء السؤال على عدم الاهتمام بهذا الجانب.

وهذا ما يوضحه التمثيل البياني الموالي:

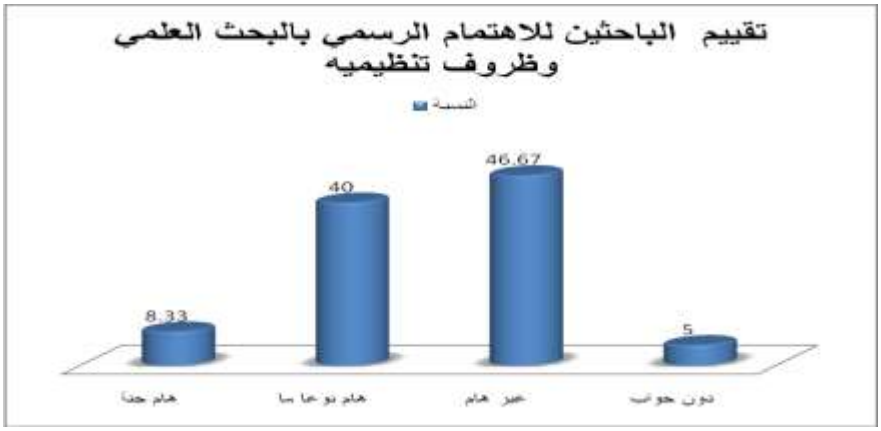

الجدول رقم (08): الاهتمام الرسمي يخضع للشروط العلمية.

يخضع للشروط العلمية	التكرار	النسبة
نعم	22	22
لا	69	69
دون جواب	9	9
المجموع	100	100

من مجموع الباحثين نجد أن نسبة تقدر بـــ 69 % يصرحون أن الاهتمام بالبحث العلمي لا يخضع للشروط العلمية ومن خلال تحليل محتوى الإجابات نجد ان التعامل مع البحث العلمي يتم بطريقة لاعقلانية، خاضعة لطغيان البيروقراطية المعرقلة لسيرورته، مع غياب إستراتيجيات فعالة على المدى الطويل لتنظيمه، وعدم وجود علاقة بين البحث العلمي والبيئة الصناعية وقلة التربصات العلمية في الخارج والإمكانيات العلمية، أصحاب الاختصاص مهمشين في هذا الميدان وخاصة من جهة أخرى هو بعيد عن المقاييس والمعايير العلمية لأنه لا يعتبر أساس في بناء الدولة، وغير مساير للتغيرات العالمية، والتي تتجسد في غياب سياسة بحث واضحة.

أما نسبة 22 % الذين يصرحون بأنه البحث العلمي يخضع للشروط العلمية من خلال الرعاية الرسمية والرغبة في توفير الشروط العلمية الملائمة للبحث والباحث، والملاحظ أن 22 % يعتقدون أنه يخضع للشروط العلمية ولكنهم لم يوضحوا كيف ذلك، وتبقى نسبة 9 % منهم دون جواب إزاء هذا السؤال.

الجدول رقم (09): تقييم وضعية البحث العلمي في مكان ممارسة البحث (مخبر بحث، فرق بحث، معاً، آخر).

مكان ممارسة البحث / تقييم وضعية البحث العلمي	مخبر بحث		فرق بحث		معاً		آخر		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
جيدة	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
جيدة نوعا ما	5	12.82	8	29.63	5	25	14	100	32	32
غير جيدة	34	87.18	19	70.37	15	75	–	–	68	68
المجموع	39	100	27	100	20	100	14	100	100	100

يبين الجدول تقييم الباحثين لوضعية البحث العلمي من خلال مكان ممارسة البحث فنجد:
نسبة 87.18 % من الباحثين الذين يمارسون بحثهم من خلال مخابر البحث قيموا وضعية البحث بأنها غير جيدة، مقابل 75 % من الباحثين الذين يمارسون بحثهم من خلال مخابر وفرق

بحث معاً، ثم نسبة 70.37 % من الباحثين الذين يمارسون بحثهم في فرق البحث قيموا أيضا بان وضعية البحث غير جيدة، أما نسبة الباحثين الذين يمارسون بحثهم من خلال آخر فهي نسبة معدومة.

نسبة 29.63 % من الباحثين الذين يمارسون بحثهم من خلال فرق البحث قيموا وضعية البحث بأنها نوعا ما جيدة، مقابل 25 % من الباحثين الذين يمارسون بحثهم من خلال مخبر وفرق بحث معاً، ثم نسبة 14 % من الباحثين الذين يمارسون بحثهم من خلال آخر 12.82 % وهي نسبة الباحثين الذين يمارسون بحثهم من خلال مخبر للبحث قيموا أيضا وضعية البحث بأنها جيدة نوعا ما.

إذن تقييم لوضعية البحث العلمي من خلال مكان ممارسته (مخبر بحث، فرق بحث، معاً، آخر) نجد أن:

نسبة 68 % قيموا وضعية البحث العلمي بأنها غير جيدة، وذلك إستنادا لمختلف العراقيل والصعوبات التي يواجهها البحث والباحث على حدّ السواء من الناحية المالية الإدارية التنظيمية والتجهيزية.

أما 32 % فقيموا الوضع بأنه نوعا ما جيدة مشيرين في ذلك إلى الاهتمام الرسمي الذي جسدته مختلف الوسائل، وأخير في ميزانية البحث التي رصدت والتي هي في تزايد مقارنة بالأعوام الماضية.

الجدول رقم (10): موقف الباحثين من الوعي بضرورة ترقية البحث العلمي من قبل السلطات المعنية.

الموقف من وجود وعي	التكرار	النسبة
عالي جداً	–	–
عالي	19	19
عالي نوعا ما	78	78
دون جواب	3	3
المجموع	100	100

يبين الجدول موقف الباحثين من وعي بضرورة ترقية البحث العلمي من قبل السلطات المعنية فنلاحظ ما يلي:

نسبة كبيرة من الباحثين وتقدر بـــ 78 % يلمسون نوعا ما وعي عالي لدى السلطات المعنية، ويرجعون ذلك إلى الواقع فالسلطات المعنية لها أولويات أخرى، كما أن القائمين على هذا المجال ليسوا مؤهلين لذلك، والدليل يتجسد في نقص المتابعة لنتائج البحوث والمشاريع وللأهداف المسطرة، فالميزانية المخصصة لمشاريع البحوث غير كافية ووضعية البحث تستدعي مراجعة وترقية.

كما يشير الباحثين إلى بعض النقائص الأخرى كقلة الإمكانيات المادية، والاهتمام فقط بالجوانب الإدارية عوض الجوانب العلمية.

إلا أنه بدأ يبرز الوعي الذي يتجسد من خلال الخطابات الرسمية وظهور نوع من الإرادة في محاولة لبعث البحث وتشجيع الباحثين، وإنشاء المجالس والأكاديميات الخاصة بالبحث.

نسبة 19 % يلمسون وعي عالي لدى السلطات، وقد برروا إجاباتهم في ذلك الاهتمام الذي بدأ يظهر من خلال وسائل الإعلام وفي الخطاب الرسمي، وأخيرا في الميزانية التي خصصت للبحث العلمي في المخطط الخماسي 1998 – 2002، في حين يبقى 3 % من الباحثين جون جواب إزاء هذا السؤال.

وقد سجلنا نسبة معدومة المتعلقة بموقف الباحثين الذين لم يلمسوا أن هنالك وعي عالي جداً لدى السلطات المعنية بضرورة ترقية البحث العلمي.

إذن نستنتج مما سبق أن نسبة كبيرة من الباحثين يلمسون نوعا ما وعي لدى السلطات بأهمية البحث وهذا ما يؤثر سلبا على ظروف عملهم.

إن عدم وجود وعي كافي لدى السلطات المعنية بضرورة الإرتقاء والإهتمام بالبحث العلمي أثر سلبا على عمل الباحث، بحيث إختفاء ذلك الحافز والمبرر للبحث لم يعد موجودا نتيجة غياب الوعي الضروري والذي تجسد في عدم وجود إستراتيجية بحث تعمل على تجسيد أهمية البحث على الواقع.

ويتضح ذلك في التمثيل الموالي:

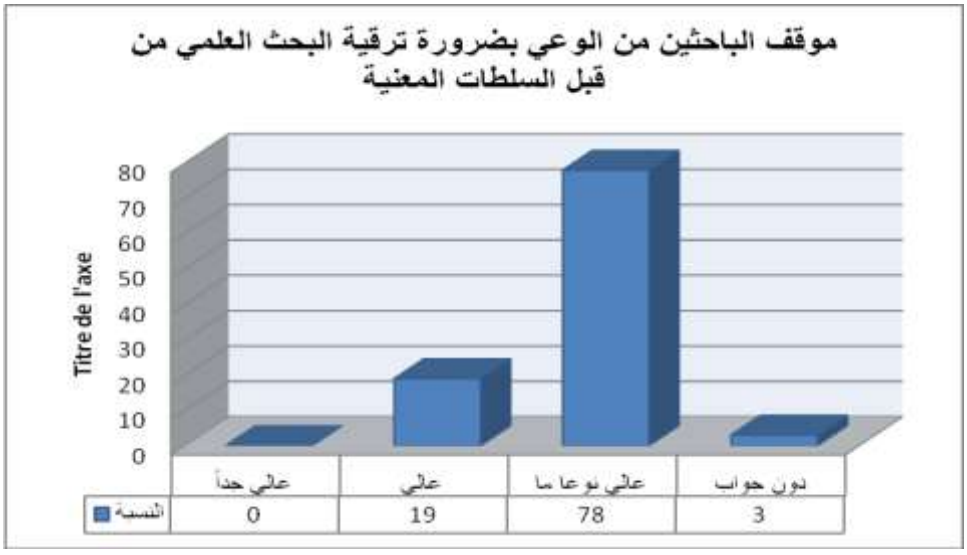

الجدول رقم (11): توفر وسائل إجراء الباحث العلمي.

توفر المواد والخدمات	التكرار	النسبة
بصورة منتظمة	3	3
نوعا ما	27	27
غير منتظمة	67	67
دون جواب	3	3
المجموع	100	100

من خلال هذا الجدول يتضح لنا أن 67 % تمثل أفراد العينة الذين يؤكدون أن وسائل إجراء البحث العلمي غير متوفرة وبصورة منتظمة، بينما تمثل 27 % من يرون أن وسائل إجراء البحث متوفرة نوعا ما بصورة منتظمة وتبقى 3 % فهي بدون جواب إزاء هذا السؤال.

ومنه نستخلص أن 67 % هي نسبة كبيرة يؤكد فيها المبحوثين أن وسائل البحث غير متوفرة وبصورة منتظمة، وفي ظروف كهذه من شأنها التأثير على البحث العلمي، ولأن نقص الوسائل اللازمة للبحث سيؤثر لا محالة على رغبة الباحث على البحث والإبداع والإبتكار، والغياب بعود إلى عدم إعطاء أهمية الكافية للبحث العلمي من خلال نقص الدعم المالي للبحوث العلمية، وإن كانت جامعاتنا تعاني من هذه المشاكل والصعوبات أي عدم توفر الظروف الملائمة من بينها الوسائل اللازمة لإجراء البحث العلمي، فإنه سيؤثر على حماس ورغبة الباحث فنقص الوسائل للبحث تؤدي إلى عدم إهتمام الباحث بعملية البحث العلمي.

أي أن المادة العلمية الضرورية في العمل البحثي غير متوفرة.

ويتضح ما سبق ذكره من خلال التمثيل البياني الموالي:

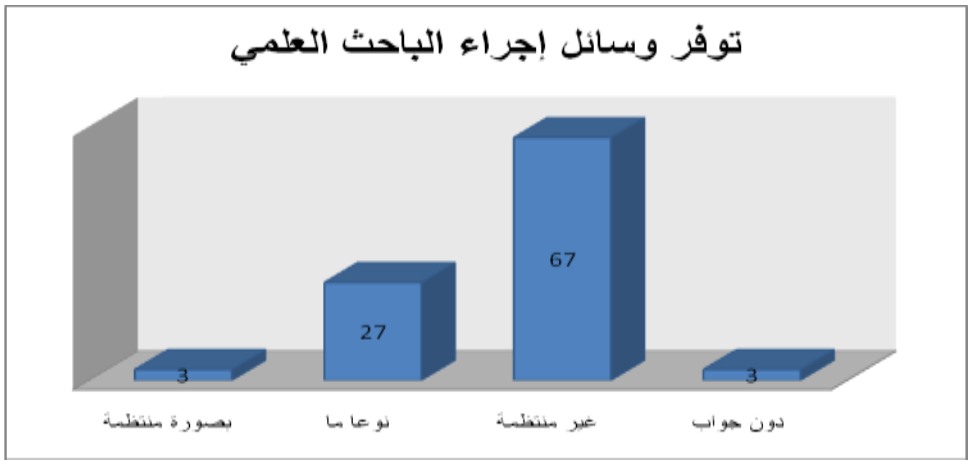

الجدول رقم (12): موقف الباحثين من الميزانية المخصصة لنشاط البحث العلمي وأهميتها في إثراءه.

هل هي أهم عامل	التكرار	النسبة
نعم	55	55
لا	41	41
دون جواب	4	4
المجموع	100	100

يبين الجدول موقف الباحثين من الميزانية المخصصة لنشاط البحث العلمي وأهميتها في أن تكون أهم عامل محدد لمردودية البحث العلمي فنلاحظ ما يلي:

نسبة كبيرة من الباحثين وتقدر بـــ 55 % يرون أن الميزانية أهم عامل محدد لمردودية البحث العلمي، بحيث لا وجود لنشاط بحث علمي دون توفر ميزانية التي تعمل على توفير مختلف الإمكانيات المادية والبشرية لأن أي دراسة علمية بطبيعتها تحتاج إلى توفير شروط مادية لإنجازها، وذلك يتوقف أساساً حسب الميزانيات المعتمدة، ويعتبر المصدر المالي عامل محفز للباحث من أجل البحث خاصة لو تم مراعاة الأوضاع الاجتماعية والمهنية وبهذا يصبح يهتم فقط بالبحث.

إذن تعتبر الميزانية عامل محدد للبحث العلمي كونها تساعد على تكوين الباحثين من الجانب النظري والميداني، ضف إلى ذلك أنها تساهم وتعمل على توطيد العلاقات مع الباحثين الأجانب، ولا يتم ذلك إلا بتوطيد العلاقة مع المؤسسات البحث الأجنبية وذلك بهدف تبادل مختلف الخبرات عن طريق التكوين والعمل البحثي المشترك.

ويرى الباحثون أن الميزانية لن تكون ذات فائدة إذا لم نكن نملك إطارات ذات كفاءة عالية وتسيير محكم، لذا يجب إتباع مسارات خاصة بالبحث تلزم المسيرين إتباع منهج محدد لإستثمار ميزانية البحث، ومن عناصر هذا المنهج هو الإعلام بإعتباره حافز للباحث على إعطاء نتائج إيجابية.

أما 41 % منهم لا يعتبرون الميزانية أهم عامل، إنما يصنفونها ضمن العوامل الثانوية ويدعمون إجاباتهم كما يلي:

إن الميزانية في تحسن مستمر مقارنة مع السنوات السابقة لكن الوعي بقيمة البحث هو الذي ينقص وذهنية العمل الجماعي في إطار فرق بحث غائبة، فالميزانية تعتبر عاملا حاسما لكنها ليست وحدها الكفيلة بترقية البحث العلمي.

العمل على تهيئة الوضع من أجل التخلص من جميع العراقيل الإدارية والحث على متابعة المشاريع.

هنالك من يرى أن الأمر شخصي متعلق بمصداقية في العمل البحثي، وإرادة الباحث الحقيقي تتعدى جميع الصعوبات لأن في نظرهم المسألة لا تعتمد على الكم بل على الكيف.

وأن الإيمان بقيمة العلم ووضعه في مكانه الحقيقي هي التي تعمل على إثراء البحث ثم يأتي الجانب المادي، لأن عامل الميزانية يعتبر أهم عامل وتسيير يعتبر قضية أهم.

والأهم هو رسم إستراتيجية بحث تخضع لمخططات تنموية تسعى لتحقيق الأهداف المسطرة على المدى القريب والبعيد.

يجب إعادة النظر في قضية التسيير والإشراف على فرق البحث، وعملية تسيير المخابر والعمل على توفر الإمكانيات والتجهيزات.

وخاصة تجسيد صلة التعاون بين مؤسسات البحث وذلك للقضاء على بيروقراطية المكاتب في العمل البحثي وسعيا للوصول إلى سهولة في عمل الباحثين، خاصة فيما يتعلق بالإستفادة من بنوك المعلومات ونتائج البحوث السابقة والحديثة، وبقى 4 % من الباحثين دون جواب.

3.6. بناء وتحليل الفرضية الثانية:

عدم وضوح سياسة التنموية في الجزائر أثر على مكانة البحث العلمي.

الجدول رقم (13): تقييم السياسة التنموية عند الباحثين.

التقييم	التكرار	النسبة
واضحة جدا	–	–
واضحة نوعا ما	15	15
غير واضحة	85	85
المجموع	100	100

يبين الجدول تقييم الباحثين لوضعية سياسة التنموية في الجزائر، فنلاحظ ما يلي:

أكبر نسبة تقدر بـــ 85 % قيموا الأوضاع بأنها غير واضحة، في حين أن 15 % منهم قيموا نوعا ما، بالمقابل تقييم الأوضاع بالواضحة جدا لم يسجل أي نسبة تذكر.

الباحثون على دراية ووعي كامل بما يعيش فيه المجتمع على جميع الأصعدة السياسية إجتماعية، والمعرفية، والأثر المباشر لهذه التغيرات على المجتمعات النامية.

حيث يتجسد في الواقع الاجتماعي المعاش من خلال إنخفاض القدرة الشرائية للمواطن البسيط الذي ينتمي إليها الباحث في الجزائر، وكذلك من نمو معدلات البطالة، والفقر، وتضخم المديونية.

نستطيع القول أن الباحثين في العلوم لاجتماعية والإنسانية هم الأقرب إلى فهم مجتمعاتهم وذلك لطبيعة التخصص وهم أكثر مقدرة على رصد أثر التحولات التي طرأت على مجتمعاتهم نتيجة مختلف التغيرات سياسية، إقتصادية وإجتماعية الحاصلة على الصعيد العالمي والمحلي، بالمقارنة مع الباحثين في العلوم التكنولوجية فإن نظرتهم أقل عمقا نظرا لطبيعة التخصص.

وهذا ما سنوضحه من خلال التمثيل البياني الموالي:

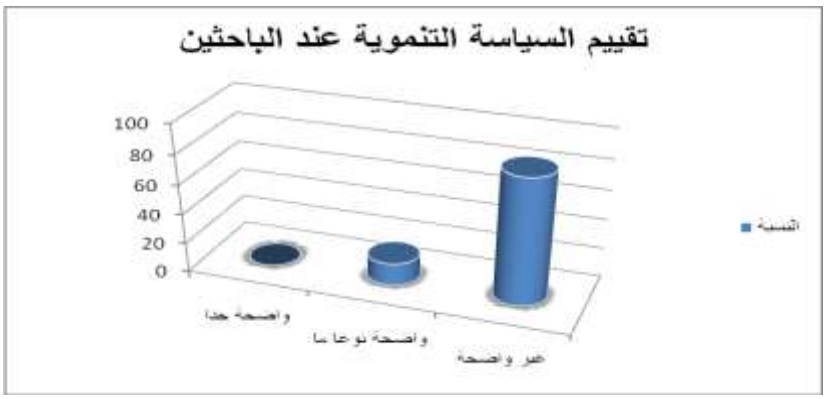

الجدول رقم (14): السياسة التنموية حسب الأولويات.

الأولويات	التكرار	النسبة
قطاع الصناعة	5	5
قطاع الزراعة	3	3
القطاعات معاً	75	75
إجابات أخرى	17	17
المجموع	100	100

يتبين من خلال الجدول المتضمن رأي الباحثين حول أولويات القيام بالسياسة التنموية حيث تمثل:

أكبر نسبة وتقدر بـــ 75 % من مجموع العينة يتفقون على أن للقيام بالسياسة التنموية يجب الاعتماد على القطاعات معاً.

ثم نسبة 17 % وتمثل إجابات أخرى والتي يتضح من خلالها أنه يجب الاعتماد كأولوية أولى على العلم والمعرفة من أجل تحقيق التنمية وذلك عن طريق البحوث العلمية المختلفة في جميع المجالات كقاعدة أساسية في قيام التنمية والعمل على الإستثمار في العنصر البشري والتركيز على الجانب التربوي والعلمي، وأن كل القطاعات تقوم بدور أساسي في السياسة التنموية ولا يمكن

إعطاء أولوية لقطاع على حساب الآخر ويكون الاهتمام أساسا من خلال البحث، وعلى أن السياسة التنموية بطبيعتها سياسة تكميلية لا تقوم على أولويات التخطيط فالمشروع التنموي مشروع إجتماعي وبالتالي يتضمن دفعة واحدة من المخططات المتكاملة.

أما نسبة 5 % فهي تمثل رأي الباحثين الذين يعتقدون أن من أولويات التنمية هو الإعتماد على القطاع الصناعي مقابل نسبة 13 % فقط يون أن الأولوية تكون للقطاع الزراعي.

وفيما يلي التمثيل البياني الموضح لما سبق:

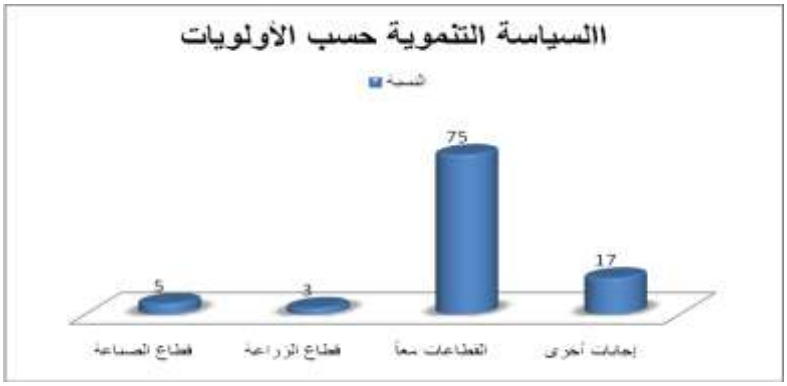

الجدول رقم (15): علاقة الوضع التنموي للمجتمع وأثره على وظيفة البحث العلمي.

تقييم الوضع / وظيفة البحث العلمي	واضحة جداً		واضحة نوعا ما		غير واضحة		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
جيدة	–	–	10	66.66	83	97.64	93	93
جيدو نوعا ما	–	–	1	6.6	–	–	1	1
غير جيدة	–	–	4	26.66	2	2.35	6	6
المجموع	–	–	15	100	85	100	100	100

يبين الجدول العلاقة بين الوضع بين الوضع التنموي ومن أثره على وظيفة البحث العلمي في المجتمع فنلاحظ:

نسبة كبيرة من الباحثين الذين قيموا الوضع بالغير واضح وتقدر بـــ97.64 % يجدون أن الوضع التنموي يأثر مباشرة على وظيفة البحث العلمي، مقابل نسبة أقل من الباحثين الذين قيموا الوضع بنوعا ما وتقدر بـــ 66.66 % يجدون أيضا تأثر وظيفة البحث العلمي في ظلّ وضع السياسة التنموية.

6.66 % من الباحثين الذين قيموا الوضع بنوعا ما لا يجدون للوضع التنموي أثر على وظيفة البحث العلمي، مقابل نسبة معدومة من الذين قيموا الوضع بالغير ناجح لا يجدون أن للوضع التنموي أثر على وظيفة البحث العلمي.

ثم نسبة 26.66 % من الباحثين قيموا الوضع التنموي بنوعا ما واضح بقوا دون جواب إزاء تقديم وظيفة البحث العلمي.

وأخيرا نسبة 2.35 % من الباحثين الذين قيموا الوضع التنموي بالغير واضح بقوا دون جواب إزاء تقديم وظيفة البحث العلمي.

نستنتج مما سبق أن الوضع التنموي يمارس أثر سلبي على تقييم الباحثين لوظيفة البحث العلمي في المجتمع.

الجدول رقم (16): موقف الباحثين من عدم وضوح السياسة التنموية الخاصة بالمجتمع وأثرها على مكانة البحث العلمي.

هل يمارس عدم وضوح السياسة التنموية أثر سلبي على مكانة البحث العلمي	التكرار	النسبة
نعم	83	83
لا	14	14
دون جواب	3	3
المجموع	100	100

يبين الجدول أن نسبة كبيرة من الباحثين وتقدر بـــــ 83 % يجدون أن عدم وضوح السياسة التنموية للمجتمع تمارس أثرا سلبيا على مكانة البحث العلمي، مقابل 14 % فقط لا يلمسون هذا الأثر السلبي، في حين يبقى 3 % منهم دون جواب إزاء هذا السؤال.

ويدعم الباحثين الذين يلمسون هذا الأثر السلبي إجاباتهم بأن السياسة التنموية تعتبر بمثابة القاعدة الصلبة والركيزة التي تقوم عل توجيه وتطوير مكانة البحث، حسب متطلباتها الخاص بجميع القطاعات وأن الإستقرار التنموي متوقف على سيرورة مكانة البحث فيها، حيث تعمل على تحديد المحاور الكبرى للبحث وتوجه فيما يجب أن يبحث الباحث من أجل العمل على ترقية المجتمع اقتصاديا، إجتماعيا، سياسيا وحتى علميا، وعدم وضوح معالم السياسة التنموية يدل على عدم وجود مشاريع كبرى واضحة لتوجيه مشاريع البحث، وبما أن السياسة التنموية في حالة من عدم الوضوح والتذبذب أدت إلى تدهور أوضاع مكانة البحث العلمي فيها خاصة البحوث الميدانية التي تحتاج إلى الكثير من الإمكانيات المادية، وهذا ما يخلق مشاكل يومية تطغى على المجال العمل الفكري والعلمي وتعيقه.

الجدول رقم (17): موقف الباحثين من المعيقات والمشاكل التي تعاني منها السياسة التنموية في بلادنا.

المعيقات	التكرار	النسبة
هيئات سياسية تنظيمية	13	13
هيئات إقتصادية تسييرية	10	10
هيئات إجتماعية ثقافية	7	7
كل المعيقات	70	70
المجموع	100	100

يوضح لنا هذا الجدول موقف الباحثين من المعيقات والمشاكل التي تعاني منها السياسة التنموية في بلادنا، حيث نجد ما يلي:

نسبة كبيرة تقدر بـــ 70 % من الباحثين يرون أنها تتلخص في جميع المعيقات والمشاكل المتمثلة في السياسة التنظيمية الاقتصادية التسييرية والاجتماعية الثقافية للمجتمع، بينما 13 % يرون أنها معيقات سياسية تنظيمية بالدرجة الأولى ثم تليها المشاكل الأخرى، بينما 10 % يرون أنها معيقات إقتصادية تسييرية، في حين 7 % يرون أنها معيقات إجتماعية ثقافية خاصة بالمجتمع.

وقد أضاف بعض الباحثين معيقات ومشاكل أخرى والتي تتمثل فيما يلي:

- كل هذه المعيقات مرتبطة فيما بينها لأن التنظيم عليه أن ينبع من ثقافة معينة والتسيير يخضع للتنظيم وهكذا، فالحلقة مترابطة وللتخطيط هنا دورا كبير.
- العامل الإنساني والبشري وهو عامل حاسم بما يتضمن كل ذلك من جوانب التأطير، التأهيل، الكفاءة، الإلتزام، والقدرة على إنجاز المهام وتحمل المسؤولية.
- الإعتماد على السياسات الظرفية من طرف المسؤولين التي تعمل على تلبية الحاجيات بالدرجة الأولى ولا تقوم بمخططات على المدى البعيد.
- وجود تلك العقليات والأفكار السلطوية التي تكون بعيدة كل البعد من المنفعة العامة.
- عدم وجود إدماج لجميع الفئات الاجتماعية في العملية التنموية ضف إلى ذلك البيروقراطية والرشوة التي أدت إلى فشل الأنظمة الاقتصادية السابقة.

إذن لا وجود لمكان البحث العلمي في ظل هذه السياسة التنموية ولعل أكبر عائق يتمثل في إستيرادنا لمختلف السياسات التنموية منذ الاستقلال إلى يومنا هذا وعدم وجود سياسة تنموية لها خصوصياتها المجتمعية الخاصة، الثقافية، إجتماعية، السياسية، علمية، الاقتصادية التي تتماشى ومتطلبات المجتمع الجزائري بمعنى عدم وجود مشروع تنموي علمي نابع من خصوصيات المجتمع الجزائري.

وفيما يلي الدائرة النسبية الموضحة لما سبق ذكره:

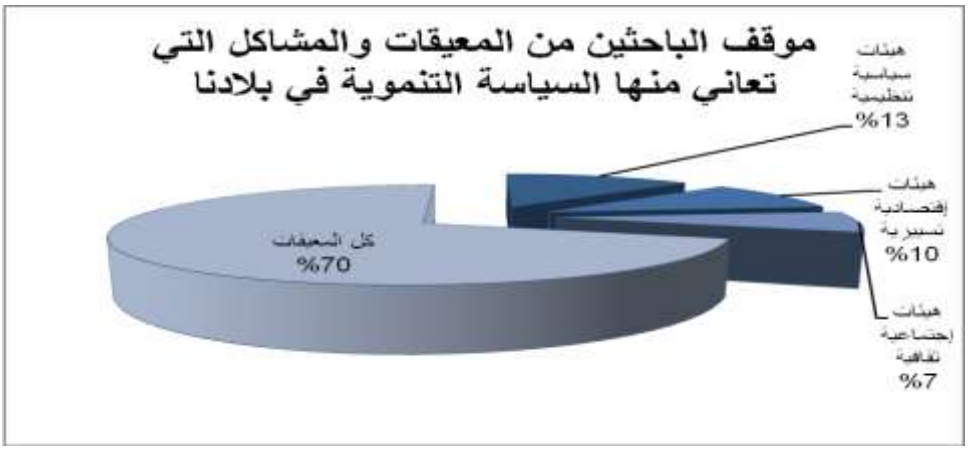

4.6. بناء وتحليل جداول الفرضية الثالثة:

برنامج البحث العلمي لا يتلاءم مع متطلبات التنمية السوسيوإقتصادية والثقافية للمجتمع الجزائري.

الجدول رقم (18): موقف الباحثين من إطلاعهم على برنامج البحث العلمي.

الإطلاع على برنامج البحث العلمي	التكرار	النسبة
نعم	38	38
لا	60	60
دون جواب	2	2
المجموع	100	100

يبين الجدول موقف الباحثين من إطلاعهم على برنامج البحث العلمي فنلاحظ ما يلي:

يتضح من خلال الجدول أن أكبر سبة تقدر بـــــ 60 % من مجموع 100 باحث وتعبر عن عدد الباحثين الذين لم يطلعوا على برنامج البحث العلمي، مقابل 38 % فقط إطلعوا عليه، في المقابل تبقى نسبة 2 % منهم دون جواب.

ومن خلال تحليل محتوى الإجابات الباحثين التي يذكرون فيها أسباب عدم إطلاعهم على هذا البرنامج إرتأينا وضع جدول نوضح فيه الأسباب ونسبها.

وفيما يلي الدائرة النسبية الممثلة للجدول السابق:

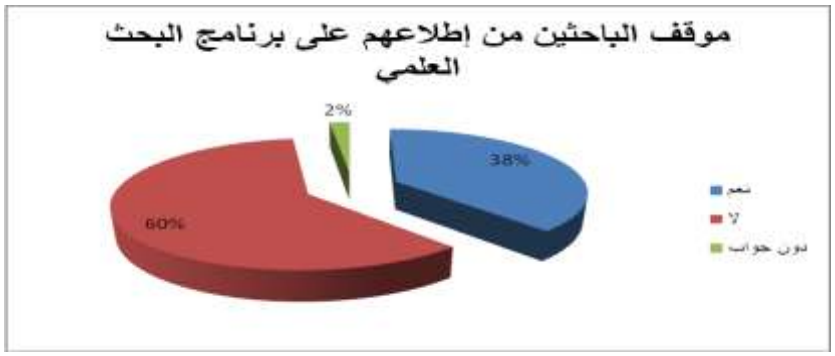

الجدول رقم (19): الأسباب التي منعت الباحثين من الإطلاع على برنامج البحث العلمي.

السبب	التكرار	النسبة
عدم توفره	25	41.67
نقص في النشر والإعلام	11	18.33
عدم الاهتمام	5	8.33
إجابة أخرى	7	11.67
دون جواب	12	20
المجموع	100	100

يمثل الجدول الأسباب التي جعلت الباحثين لا يطلعون على البرنامج فنجد:

أكبر نسبة منهم تقدر بـــ 41.67 % لم يطلعوا عليه لعدم توفره، أما 18.33 % منهم يرجعون الأسباب لنقص في النشر والإعلام، في حين 11.67 % منهم يفصحون عن الأسباب بإجابات أخرى تتمثل في عدم ثقتهم في هذا البرنامج كونه لم يوضع من قبل مؤهلين ومختصين في هذا المجال.

أما نسبة 8.33 % منهم يرجعون الأسباب إلى عدم إهتمامهم بهذا الموضوع، وتبقى نسبة عالية من الباحثين وتقدر بـــ 20 % دون جواب يذكر.

الجدول رقم (20): تقييم الباحثين لبرنامج البحث العلمي.

التقييم	التكرار	النسبة
جيد وإيجابي	5	13.16
مرضي ومقبول	13	34.21
سلبي وناقص	18	47.37
دون جواب	2	5.26
المجموع	38	100

يبين الجدول تقييم الباحثين لبرنامج البحث العلمي فنلاحظ ما يلي:

أكبر نسبة من الباحثين الذين إطلعوا على برنامج البحث العلمي وتقدر بـــــــ 47.37 % قيموه بالسلبي والناقص، وتتجسد سلبية هذا البرنامج في أنه لا يعرف التطبيق، لعدم دقته أولا ولطغيان البيروقراطية في المؤسسات القائمة على البحث، ثانياً، أما نقائصه فتتمثل في عدم إعطائه كامل الحقوق للباحث والتي تعينه على أداء وظيفته.

أما 34.21 %من الباحثين يجدونه مرضي ومقبول لحدّ ما، إلا أنه يحتاج إلى التطوير وخاصة فيما يتعلق بالباحث، وحتمية وجوب إعطائه الإمكانيات والوسائل اللازمة التي تعمل على تحفيزه وتشجيعه على العمل البحثي.

يجد 13.16 % من الباحثين أن البرنامج إيجابي إلى درجة ما، إلاّ أن هنالك خلل وتجاوزات من حيث تطبيقه على الواقع.

وتبقى نسبة 5.26 % منهم دون جواب وهذا يدل على الاهتمام بهذا الجانب.

ويرى أيضا الباحثين الذين إطلعوا على هذا البرنامج أنه نموذج بحثي نظري غير تجديدي لا يهدف إلى تطوير سياسة التنمية بحيث يحتوي على بنود تنظيمية فقط لا تتعدى ذلك إلا أنه غير نابع من جهد فكري خاص بأصحاب الإختصاص في هذا الميدان على الرغم من التدعيم الذي وجد في مشروع القانوني 1998-2002 للبحث العلمي إلاّ أنه مازال يعاني من عدة نقائص ولقد طغى الجانب النظري على الجانب التطبيقي في خلق علاقة بين البحث والتنمية.

إذن هو نموذج بحثي غير واضح وهمي لا يعرف التطبيق شكله العام يعبر عن برنامج توجيهي يحتوي على قواعد أساسية وبنائية لكنه لم يرقى إلى الجانب التطبيقي في تسييره وذلك لطغيان البيروقراطية في المؤسسات القائمة عليه.

والتمثيل الموالي يؤكد ذلك:

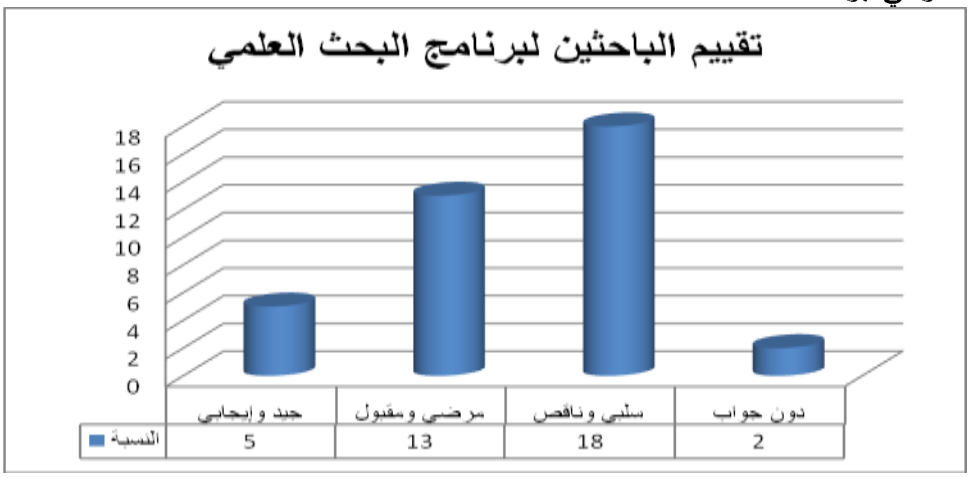

الجدول رقم (21): موقف الباحثين من البحث العلمي على أنه مستمد من أسس اقتصادية إقتصادية، تربوية، إجتماعية.

مستمد من أسس إقتصادية، تربوية، إجتماعية	التكرار	النسبة
نعم	–	–
لا	38	100
المجموع	38	100

يبين الجدول موقف الباحثين من البحث العلمي على أنه مستمد من أسس إقتصادية وإجتماعية حيث نلاحظ ما يلي:

أنه من مجموع 38 باحث هم أعضاء العينة التي إطلعت على برنامج المتعلق بالبحث العلمي يقرون بنسبة 100 % على أنه غير مستمد من أسس إقتصادية تربوية إجتماعية ويبررون موقفهم هذا للأوضاع الحالية حيث المشاريع تعتمد من الناحية القانونية والمالية ولكن الجانب المتعلق بالخصوصية الاقتصادية والتربوية والاجتماعية غائبة تماماً.

وهذا ما لوحظ من خلال مختلف المراحل التي مرّت بها سياسة البحث في الجزائر حيث هناك سياسات وبرامج تخدم سياسة اجتماعية معينة ولكن ليست بضرورة سوف تنجح إذا طبقت على مجتمعات أخرى تختلف عنها إقتصاديا وتربويا واجتماعيا.

سياسة البحث العلمي في إتجاه والمتطلبات الاقتصادية للمجتمع تكون في إتجاه آخر، وهذا ما يدل عدم وجود ذلك التنسيق بين مؤسسات البحث والمؤسسات الاقتصادية.

إذن إن غياب إستراتيجية البحث العلمي ما هي إلا دليل على أن البرنامج غير مستمد من أسس إقتصادية، تربوية، إجتماعية ولعل تنوع وإختلاف الأنظمة الاقتصادية التي مرّت بها الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا دليل على ذلك.

الجدول رقم (22): موقف الباحثين من توافق برنامج البحث العلمي مع متطلبات التنمية السوسيوإقتصادية والثقافية.

يتوافق مع المتطلبات	التكرار	النسبة
يتوافق	3	3
نوعا ما	35	35
لا يتوافق تماما	43	43
دون جواب	19	19
المجموع	100	100

يبن الجدول ما مدى توافق برنامج البحث العلمي مع متطلبات التنمية السوسيوإقتصادية والثقافية للمجتمع الجزائري فنلاحظ ما يلي:

نسبة كبيرة من الباحثين تقدر بـــ 43 % لا يرون أن هناك توافق تماما بين برنامج البحث العلمي والمتطلبات التنمية السوسيوإقتصادية والثقافية، ويرجعون ذلك إلى الواقع الاقتصادي، بحيث يرون أن السياسة التنموية غير واضحة وإنما هي عبارة عن سياسة ظرفية حسب الحاجيات ودليل على ذلك مختلف الأنظمة الاقتصادية التي مرّ بها، حيث وجود تلك القطيعة بين القطاعات وعدم التفاعل والتكامل فيما بينها، مع أن من المفروض أن يكون برنامج البحث العلمي برنامج مرتبط بالدرجة الأولى بهدف تنموي إجتماعي وإقتصادي وهذا لم يتجسد في الواقع، حيث لم يتم تحديد متطلبات التنمية حتى يوضع برنامج للبحث العلمي وبالتالي يبقى البرنامج جد نظري لم يرتقى إلى المرحلة التطبيقية وهذا نتيجة أن القائمين على هذا المجال ليسوا مؤهلين لذلك، إذن عدم الوصول إلى إحداث ذلك التكامل والتجانس بين المؤسسات البحث العلمي والمؤسسات الاقتصادية نتج عنه خريجي الجامعات في بطالة.

نسبة 35 % من الباحثين يرون أن هنالك نوعا ما من التوافق بين برنامج البحث العلمي والمتطلبات التنمية السوسيو إقتصادية والثقافية ويبررون ذلك أن الجانب السوسيوثقافي وإقتصادي غير واضح لاسيما مع التغير السريع الذي يعرفه المجتمع الجزائري ومن هنا ينعكس هذه التغيرات على برنامج البحث العلمي مما يجعله محكم من ناحية الشكلية بعيدا مضمونه عن الوقع ضف إلى ذلك أن هنالك إهتمام خاص ببعض القطاعات على حساب قطاعات أخرى والتنمية هي ذلك الكل المتكامل، نسبة 19 % وهي تمثل نسبة الباحثين الذين لم يجيبوا على هذا السؤال.

وأخيرا نسبة 63 % وهي تمثل الباحثين الذين يرون أن برنامج البحث العلمي يتوافق مع متطلبات التنمية السوسيوإقتصادية والثقافية وقد برروا إجاباتهم بأن الخلل لا يكمن في برنامج البحث العلمي وإنما يتمثل في التناقضات الهيكلية والتسييرية التي عاقت في تجسيدها على الواقع، ضف إلى ذلك أن الميزانية المخصصة للبحث في تزايد مقارنة بالسنوات الماضية.

الجدول رقم (23): علاقة الإطلاع على برنامج البحث العلمي بسهولة وظيفة البحث العلمي في المجتمع.

الإطلاع على البرنامج / سهولة وظيفة البحث في المجتمع	نعم		لا		دون جواب		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
سهلة	1	2.63	3	5	–	–	4	4
نوعا ما	4	10.53	2	3.33	–	–	6	6
غير سهلة	32	84.21	54	90	2	100	88	88
دون جواب	1	2.63	1	1.67	–	–	2	2
المجموع	38	100	60	100	2	100	100	100

يبين الجدول العلاقة بين الإطلاع على برنامج البحث العلمي بسهولة وظيفة البحث العلمي في المجتمع فنلاحظ ما يلي:

نسبة كبيرة من الباحثين وتقدر بـــــ 88 % يجدون أن وظيفة البحث ليست سهلة في المجتمع وقد تجسدت هذه الصعوبات حسب ما فسره وبرره الباحثون كالآتي:

1-غياب إرادة سياسية حقيقية وواضحة تتكفل بقضية البحث العلمي، والدليل على ذلك غياب سياسة الكتاب العلمي التي تسهل إقتنائه وإستيراده وتتابع عملية تسويقية، فقلة المراجع والمصادر العلمية كالمجلات والدوريات العلمية المتخصصة تؤثر على مردودية البحث.

2-ضعف في التخطيط، فالمخططات الوطنية الخاصة بالبحث ليست مضبوطة بدقة خاصة من حيث الأهداف، كذلك غياب تقييم نتائج المخططات السابقة للإستفادة من الإيجابيات والسلبيات.

3-عدم الاهتمام أو اللامبالاة بنتائج البحوث، وعدم الاهتمام بترقية مكانة الباحث.

4-كثرة العراقيل البيروقراطية بسبب ذهنيات المسيرين.

5-نقص في الميزانية الممنوحة للبحث العلمي والدليل على ذلك نقص فرص تكوين الباحثين في الخارج (نظام المنح)، نقص الملتقيات العلمية، نقص المجلات العلمية التي تهتم بنشر نتائج البحوث.

6-المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية لا تسمح بالإنفتاح على البحث العلمي، فالمجتمع أصبح إستهلاكي بالدرجة الأولى والبحث العلمي ليس بأولوية فيه.

كل هذه الصعوبات أو العراقيل ساعدت على تهميش البحث العلمي والباحث بالدرجة الأولى وتهميش مؤسسات البحث منها الجامعة التي أصبحت تعيش في عزلة عن الواقع الاجتماعي.

أما نسبة 6 % يجدونها سعلة نوعا ما، ثم نسبة 4 % من الباحثين يجدون وظيفة البحث سهلة ودون صعوبات، في حين يبقى 2 % من الباحثين دون جواب.

إذا حللنا الجدول حسب العلاقة بين المتغيرين المستقل والمتمثل في الإطلاع على برنامج البحث العلمي والمتغير التابع والمتمثل في تقييم وظيفة البحث في المجتمع بالسهلة نجد ما يلي:

- أن أكبر نسبة من الباحثين الذين إطلعوا على برنامج البحث العلمي وتقدر بـــــ 84.21 % لا يجدون وظيفة الباحث بالسهلة في المجتمع.

- بالمقابل 90 % من الباحثين الذين لم يطلعلوا على القانون لا يجدونها سهلة.

- وحتى الباحثين الذين بقوا دون جواب إزاء الإطلاع على البرنامج فإن 100 % منهم لا يجدون وظيفة البحث سهلة.

- تليها نسبة أقل من الباحثين الذين إطلعوا على البرنامج وتقدر بـــــ 10.53 % يجدون وظيفة البحث نوعا ما سهلة في المجتمعات، بالمقابل عند الباحثين الذين لم يطلعوا على البرنامج نجد نسبة 3.33 % منهم يقيموا أيضا وظيفة البحث بنوعا ما سهلة.

أما الباحثون الذين إطلعوا على البرنامج ويجدون وظيفة البحث سهلة في المجتمع تقدر نسبتهم بـــــ 2.63 %، بالمقابل عند الباحثين الذين لم يطلعوا على البرنامج فإن نسبة 5 % منهم يجدون وظيفة البحث سهلة في المجتمع.

نستنتج مما سبق أن الإطلاع على برنامج البحث العلمي يؤثر بصفة غير مباشرة على تقييم الباحثين لوظيفة البحث في المجتمع.

ويظهر هذا الأثر في أن نسبة تقييم الباحثين لعدم سهولة وظيفة البحث، عند المطلعين على برنامج البحث غير مطلعين على البرنامج.

إذن الجهل بالبرنامج أو عدم الإطلاع عليه من قبل الباحثين يشكل عامل مساهم في جهل وظيفة البحث في المجتمع عملية غير سهلة، كونه يفتح المجال للتجاوزات والإستغلال من قبل المؤسسات القائمة على البحث.

الجدول رقم (24): علاقة البحوث العلمية بالتنمية من الضروريات مستقبلا.

حتمية وجود رابط	التكرار	النسبة
نعم	92	92
لا	2	2
دون جواب	6	6
المجموع	100	100

يبين الجدول رقم (22) موقف الباحثين من رابط أو العلاقة الموجودة بين البحوث العلمية والتنمية وضروريتها مستقبلا حيث نلاحظ ما يلي:

نسبة كبيرة تقدر بـــ 92 % من مجموع 100 باحث يرون أنه من الضروري وجود علاقة بين البحوث العلمية مهما كان تخصصها والتنمية التي يفترض أن تضع إستراتيجية متكاملة إنطلاقا من نتائج البحوث في مختلف المجالات خاصة وأن البحوث العلمية هي دوماً في خدمة التنمية ولا وجود لتنمية بدون بحوث علمية وهذا ما تحقق من خلال الدول المتقدمة.

إذن السبيل الوحيد لبناء مجتمع قائم على أسس تربوية وسوسيوثقافية ولإقتصادية هو البحث العلمي لأنه بمثابة القاعدة الصلبة للمشاريع التنموية.

مقابل 2 % فقط من مجموع الباحثين يرون أنه ليس فقط البحوث العلمية وعلاقتها بالتنمية من ضروريات مستقبلا بل يجب أن يكون هنالك الهيكل التنظيمي والتسيير الجدّي على جميع الأصعدة للوصول إلى تحقيق بحث علمي الذي يتجسد من خلال التنمية والعكس صحيح، ثم نسبة 6 % وهي تمثل نسبة الباحثين الذين لم يجيبوا على هذا السؤال.

وهذا ما يتم توضيحه من خلال التمثيل البياني الموالي:

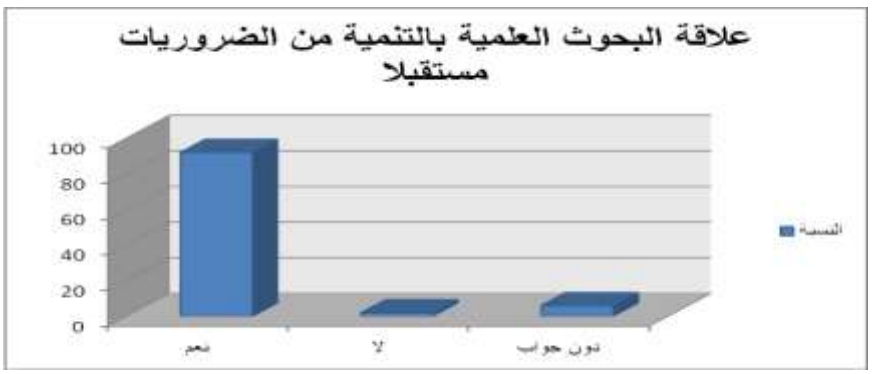

الجدول رقم (25): البحث العلمي من أولاويات السياسة التنموية في مجتمعنا.

هل هو من أولاويات السياسة التنموية	التكرار	النسبة
نعم	–	–
لا	94	94
دون جواب	6	6
المجموع	100	100

يبين الجدول موقف الباحثين من البحث العلمي فيما إذا كان من أولويات السياسة التنموية في مجتمعنا فنلاحظ ما يلي:

أكبر نسبة تقدر بـــــ 94 % من الباحثين يرون أن البحث العلمي لا يعتبر من أولاويات السياسية التنموية في مجتمعنا، وقد برروا موقفهم هذا من خلال تذبذب الأوضاع الاقتصادية التي مرّت بها الجزائر والتي كان لها الأثر السلبي على سياسة البحث حيث لم يكن ضمن مخططات السياسة التنموية، ولم يحظى بالأهمية التي كان يجب أن تحظى بها ولم يصل إلى وجود تكامل وتناسق بين البحث والتنمية، والواقع أن البحوث العلمية لا تخضع للممارسة الميدانية التطبيقية، فسياسة التنمية غير واضحة وليست مبنية على أسس علمية تتماشى وطبيعة المجتمع، وهذا ما أدى إلى عدم إستمرارها وتحقيقها للأهداف المسطرة، بل إرتكزت على تنمية قطاع على حساب قطاع آخر، وقد تجسدت عدم أولوية البحث العلمي في السياسة التنموية حسب الباحثين على:

- ❖ غياب الوعي بالقيمة الحقيقية للبحث العلمي في تطوير المجتمعات.
- ❖ قاعدة البحث العلمي ومنبعها السياسة التنموية التي تعمل على توجيه البحث حسب متطلباتها.
- ❖ البحث العلمي بقى محصور بين الجامعة ومراكز البحث بعيد عن المسار التنموي.
- ❖ طبيعة المجتمع الإستهلاكية بالدرجة الأولى أدت إلى عدم أولوية البحث ضمن السياسة التنموية.
- ❖ عدم الاهتمام بأعمال الباحثين أدت إلى عدم الاهتمام بالبحث وبالتالي قلة مردودية ما نتج عنه هجرة الأدمغة.
- ❖ يركز الباحثين على عامل الميزانية بحيث يرون أن الميزانية تعد غير كافية وبوجود ميزانية مناسبة ضمن سياسة تنموية التي تعمل على تكوين الباحثين من الجانب النظري والميداني والتي تساهم في توطيد العلاقات مع الباحثين الأجانب ولا يتم ذلك إلا بوجود علاقة مع المؤسسات الأجنبية وذلك بهدف تبادل الخبرات.

إذن نستنتج مما سبق أن البحث العلمي لم يرقى إلى أن يكون المحرك الأساسي للسياسة التنموية بحيث البحث العلمي بحدّ ذاته يعاني من عدة صعوبات وعراقيل، فإعطاء الأولوية

للبحث أولاً ثم نرى مدى فعالية من خلال التنمية، فعند توفير الوسائل اللازمة للبحث العلمي وإعادة تنظيمه وتسييره عندئذ يمكن أن يكون للبحث العلمي أولاوياته ضمن السياسة التنموية في مجتمعنا.

- ثم تليها نسبة 6 % وهي تمثل الباحثين الذين إمتنعوا عن الإجابة عن هذا السؤال.
- أما الموقف الذي يوافق على أن البحث العلمي من أولويات السياسة التنموية في مجتمعنا فهي معدومة.
- إذن لا يمكن الوصول إلى أولوية البحث العلمي ضمن السياسة التنموية إلاّ بوضع إستراتيجية بحث تخضع لمخططات التنموية التي تسعى لتحقيق الأهداف المسطرة لها على المدى القريب والبعيد.

الجدول رقم (26): إلتزام الهيئات المعنية ببرنامج البحث العلمي.

الإلتزام	التكرار	النسبة
يوجد إلتزام	2	2
لا يوجد إلتزام	21	21
دون جواب	77	77
المجموع	100	100

يبين الجدول ما مدى إلتزام الهيئات المعنية ببنامج البحث العلمي فنلاحظ ما يلي:

نسبة كبيرة وتقدر بـــــ 77 % من أعضاء العينة لم يجيبوا على هذا السؤال بالمقابل 21 % فقط يرون أنه لا يوجد إلتزام من طرف الهيئات المعنية بالبرنامج وبرروا ذلك لوضعية البحث الحالية وأنه إن كان هنالك إلتزام فهو إلتزام إداري يغيب عنه الوعي بقيمة البحث بعيد كل البعد عن المتابعة والتطبيق والرقابة ضف إلى ذلك أنه إلتزام ظاهري تطغى عليه البيروقراطية، ولا وجود للإلتزام بل يمكن القول أن هنالك شبه إهتمام من طرف الهيئات المعنية.

ويبقى 2 % وهي تمثل نسبة الباحثين الذين يجدون أنه يوجود إلتزام ولكنه إلتزام محدود ظاهري تطغى عليه البيروقراطية الإدارية.

إذن يعبر برنامج البحث على توجيهات وتوصيات تحث على الاهتمام بالبحث العلمي من الناحية المادية والمعنوية في ظاهره ولكن من ناحية الإلتزام بكل بنوده فهو بعيد كل البعد عن الإلتزام بل هناك شبه إهتمام بهذا الميدان ولا يتضح هذا الإلتزام إلاّ من الناحية الإدارية القانونية حيث تطغى البيروقراطية عليه.

ويتضح هذا من خلال الدائرة التمثيلية الموالية:

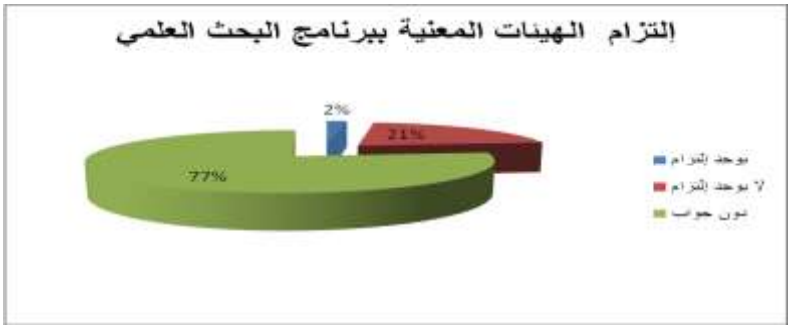

5.6. بناء وتحليل جداول الفرضية الرابعة:

النظرة المستقبلية للباحثين من خلال موقفهم من سياسة البحث العلمي.

الجدول رقم (27): رأي البحثين في سياسة البحث العلمي مستقبلا.

رؤية واضحة	التكرار	النسبة
نعم	16	16
لا	79	79
دون جواب	5	5
المجموع	100	100

يبين الجدول رؤية واضحة عن سياسة البحث العلمي مستقبلا من طرف الباحثين حيث نلاحظ ما يلي:

نسبة كبيرة تقدر بـــ 79 % لا يرون رؤية واضحة خاصة بسياسة البحث مستقبلا ويرجعون ذلك لأنهم ليسوا معنيين بالأمر نظرا للتهميش الذي يعاني منه الباحث في السياسة الاقتصادية والاجتماعية لمجتمعه، فهو يتأثر بها ولا يأثر فيها خاصة وأن مكانة البحث العلمي ليست ضمن المصالح الإستراتيجية والحيوية للدولة.

ويتجسد من خلال الميزانية المخصصة للبحث العلمي صحيح هي في تزايد مستمر ولكن تبقى غير كافية مقارنة بالدول المتقدمة، وعدم وجود ذلك التكامل والتفاعل بين سياسة البحث والمتطلبات الاقتصادية ضف إلى ذلك عدم وجود التسهيلات من الناحية الإدارية.

بالمقابل نجد 16 % فقد يون رؤية واضحة خاصة بسياسة البحث مستقبلا، وتبقى نسبى 5 % وهي تمثل نسبة الباحثين الذين لم يجيبوا على هذا السؤال.

الجدول رقم (28): إحداث تغيرات في سياسة البحث العلمي مستقبلا.

إحداث تغيرات	التكرار	النسبة
نعم	88	88
لا	2	2
دون جواب	10	10
المجموع	100	100

يبين الجدول رقم (28) موقف الباحثين في وجوب إحداث تغيرات في سياسة البحث العلمي مستقبلا فنلاحظ ما يلي:

نسبة كبيرة وتقدر بـــ 88 % من الباحثين يرون أنه من الواجب إحداث تغييرات في سياسة البحث العلمي مستقبلا حيث برروا موقفهم هذا في نوعية التغيرات التي يجب إحداثها مستقبلا بحيث تتلخص فيما يلي:

إحداث تغير على مستوى الجانب التنفيذي والتخطيطي والتنظيمي والتطبيقي لسياسة البحث وذلك بأن يكون البحث العلمي من أولويات الدولة بإعطاء قيمة ومكانة للبحث والباحث في إعطاء مرونة أكبر في تسيير البحث العلمي والعمل على تسهيل عملية البحث بالقضاء على البيروقراطية، وخاصة العمل على الإستثمار في المجال العلمي في إحداث تفاعل بين متطلبات التنمية والبحث والإبتعاد عن ذلك الإنفصال والقطيعة الموجودة بين القطاعات المختلفة.

الحث على إشراك الباحثين الحقيقيين في وضع سياسة بحث وبرنامج يتماشى مع متطلبات المجتمع الجزائري إقتصاديا وإجتماعيا، حيث يرون أن القائمين على العملية البحثية من ناحية البرنامج والسياسة المتبعة لذلك ليسوا مؤهلين لوضع مثل هذه البرامج مادام العنصر الأساسي غائب عن هذه العملية.

أما نسبة 2 % فقط فهي نسبة الباحثين الذين لا يجدون أنه يجب إحداث تغيرات في سياسة البحث العلمي مستقبلا دون إبداء سبب موقفهم من ذلك، وتبقى نسبة 2 % وهي تمثل الباحثين الذين لم يجيبوا على هذا السؤال.

ويتضح ذلك في التمثيل البياني الموالي:

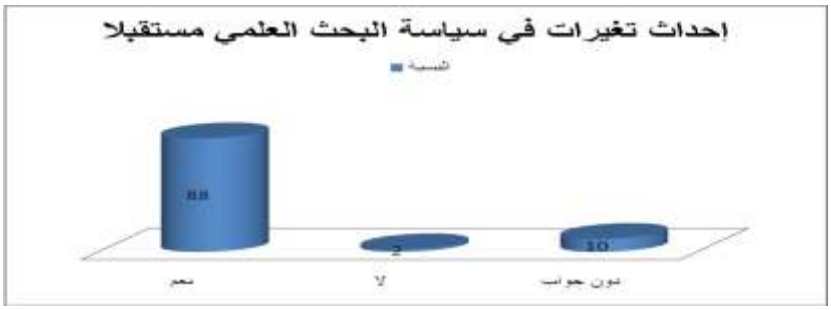

الجدول رقم (29): تحسين أهم الميادين الخاصة بوظيفة الباحث.

أهم الميادين	التكرار	النسبة
المادية	43	43
الوسائل	45	45
أخرى	12	12
المجموع	100	100

يبين الجدول أهم الميادين التي يجب تحسينها والخاصة بوظيفة الباحث فنلاحظ ما يلي:

نجد 45 % من الباحثين يؤكدون أنه من الواجب تحسين الميدان الخاص بالوسائل المتاحة، نستنتج من هذه النسبة أن وظيفة الباحث تعرف عوائق ترجع إلى أسباب كثيرة إنعكست على أداء الباحث وفاعليته في عملية البحث العلمي حيث الوسائل والتجهيزات اللازمة للقيام بعملية البحث العلمي غير متوفرة بصورة منتظمة وفي غياب هذه الوسائل والتجهيزات لا يستطيع الباحث القيام بوظيفة لأنه مرهون بمدى أهميه توفرها وعدم توفرها أو نقصانها ينعكس على مردودية الباحث العلمي مما يؤدي إلى عدم اهتمام الباحث بعملية البحث.

بمقابل نسبة 43 % من الباحثين يؤكدون أنه من الواجب تحسين الميدان الخاص بالجانب المادي حيث يعتبر المحفز المادي والمعنوي أساسي في هذه العملية ولا يمكن الإستغناء عنه.

أما نسبة 12 % فهي تمثل نسبة الباحثين الذين يرون أنه من الواجب تحسين ميادين أخرى الخاصة بوظيفة الباحث كتوفير الجوّ الملائم للقيام بالعملية البحثية التي تشمل جميع الميادين المادية والوسائل، والعمل على قدرة الباحث على التجاوب مع التكنولوجيا الحديثة، إضافة إلى تغلب الأساليب البيروقراطية والتي لها أبعاد مختلفة تنعكس على البحث والباحث الذي يؤثر على الإستعداد النفسي والعلمي للباحث.

والدائرة النسبية توضح ذلك:

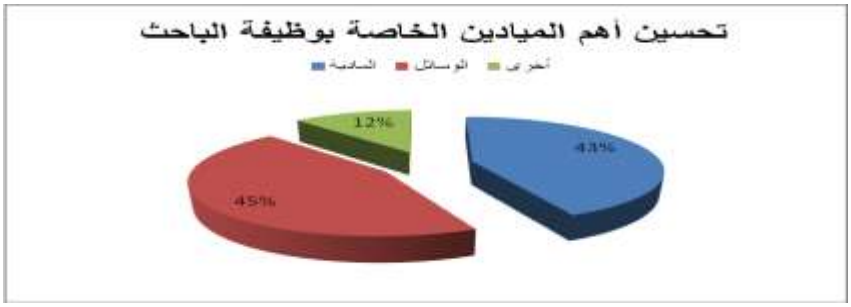

الجدول رقم (30): الإجراءات التي يجب أن تتخذ لإعطاء البحث العلمي مكانة في السياسة التنموية.

الإجراءات التي يجب أن تتخذ	التكرار	النسبة
عوامل سياسية (وضع سياسة واضحة في إطار وإعادة هيكلة تعتمد على التسيير الموضوعي والعقلاني للبحث العلمي والتنمية على حدّ سواء	41	41
عوامل مالية (حتمية وجود الدعم المالي والمعنوي للبحث والباحث من خلال التنمية ووضع ميزانية مناسبة)	29	29
إحداث شراكة فعالة بين مؤسسات البحث العلمي والمؤسسات الاقتصادية	19	19
إجابة أخرى	11	11
المجموع	100	100

يبين الجدول أهم الإجراءات التي يجب أن تتخذ لإعطاء البحث العلمي مكانة في السياسة التنموية فنلاحظ ما يلي:

أكبر نسبة تقدر بـــ 41 % وهي تمثل الباحثين الذين يرون أن أهم إجراء يجب أن يتخذ لإعطاء البحث العلمي مكانة ضمن السياسة التنموية يتمثل في العامل السياسي والذي ينادي بوضع سياسة واضحة وشفافة في إطار إعادة هيكلة تعتمد على التسيير الموضوعي وعقلاني للبحث العلمي والتنمية على حدّ السواء.

بالمقابل 29 % منهم يرون أن أهم إجراء يجب أن يتخذ يتمثل في العامل المالي على طريق حتمية وجود الدعم المالي والمعنوي للبحث والباحث من خلال التنمية بوضع الميزانية المناسبة، توفير الوسائل إنشاء المخابر والفرق.

في حين نجد 19 % منهم يرون أن أهم إجراء يتمثل في إحداث شراكة فعالة بين مؤسسات البحث العلمي والمؤسسات الاقتصادية بمعنى الاستثمار من خلال البحث العلمي.

وأخيرا نسبة 11 % وهي تمثل إجابة أخرى ومتمثل كالآتي:

- ❖ تصنيف البحث العلمي ضمن المصالح الإستراتيجية الحيوية للدولة وفي المجتمع.
- ❖ إنشاء لجنة مختصة تكون الرابط بين مؤسسات البحث العلمي والمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية من أجل البحث المشترك في متطلبات المجتمع.
- ❖ العملية التنموية لا تكون إلا على أساس صلب يتمثل في القاعدة العلمية للبحوث العلمية والصرامة في تطبيق برامجها مع المتابعة والمراقبة المستمر.

الجدول رقم (31): موقف الباحثين من سياسة البحث العلمي في الجزائر.

موقف الباحثين من سياسة البحث	التكرار	النسبة
سياسة متواضعة معلنة في الخطاب الرسمي فقط	27	27
سياسة غير واضحة ينقصها الدعم السياسي الجاد والتسيير المحكم وترقية مكانة البحث والباحث فيها	39	39
إجابة أخرى	19	19
بدون إجابة	15	15
المجموع	100	100

يبين الجدول موقف الباحثين من سياسة البحث العلمي في الجزائر، فنلاحظ ما يلي:

أكبر نسبة تقدر بـــ 39 % من الباحثين موقفهم من سياسة البحث في الجزائر أنها غير واضحة ينقصها الدعم السياسي الجاد والتسيير المحكم وترقية مكانة البحث والباحث معاً.

ثم تليها نسبة 27 % منهم موقفهم منها أنها سياسة متواضعة معلنة فقط من خلال الخطاب الرسمي وأنها بعيدة كل البعد عن التطبيق الفعلي.

في حين نجد أن 19 % من الباحثين كان لديهم إجابات أخرى خاصة بموقفهم من سياسة البحث والتي كانت كما يلي:

- ❖ سياسة عشوائية وغير مضبوطة.
- ❖ بحاجة إلى تسيير وتنظيم.
- ❖ سياسة هشة وغير مواكبة للتطورات وفي تدهور.
- ❖ سياسة غامضة وغير راضي عنها.

- ❖ سياسة عقيمة لا تثمر.
- ❖ لا توجد سياسة بحث بل هناك حالة من عدم تنظيم فوضى في البحث.

وأخيرا نسبة 15 % وهي تمثل الباحثين الذين إمتنعوا عن الإجابة عن هذا السؤال.

إذن يرى الباحثين سياسة البحث المتبعة في الجزائر سياسة غير واضحة تحتاج لإعادة النظر والضبط التي تعمل على تحقيق الأهداف المسطر لها.

- ❖ التوجه السياسي يتضمن الإتجاه العلمي الاقتصادي الاجتماعي للسياسة التنموية الشاملة.
- ❖ جعل حدا أو عدم إخضاع جانب البحث للتسيير البيروقراطي والتطفل على البحث العلمي.
- ❖ الجدية الباحث في البحث والعمل على تنفيذه.
- ❖ الوعي بقيمة البحث العملي سواء داخل الجامعة أو في المجتمع.
- ❖ إجراء بعثات للخارج من أجل الإحتكاك.
- ❖ عدم تجاهل البحث والباحث وجعله جزء لا يتجزأ من المسار التنموي.
- ❖ تأطير البحث العلمي من طرف الباحثين أنفسهم.
- ❖ إبعاد الانتهازيين والوثوق بأهل المعرفة والتأهيل.
- ❖ الإعتراف بأعمال (الإبتكاري) للباحث.

إذن حسب موقف الباحثيين نستطيع القول أن برنامج البحث العلمي بحاجة لإتخاذ إجراءات متغيرات تمس جميع جوانبه الهيكلية التنظيمية والتسيرية وبهذا يكون البحث قد حقق مكانة ضمن السياسة التنموية مع ما يتماشى ومختلف التغيرات الحاصلة على الصعيد الداخلي والخارجي.

ويظهر هذا الموقف من خلال الدائرة النسبية الموالية:

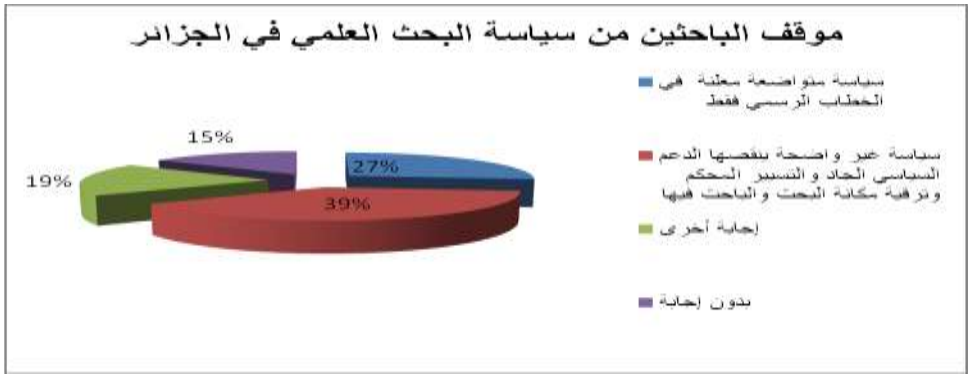

الفصل 7:
نتائـــج الدراسة.

1.7. نتائج الفرضية الأولى:

توصلنا إلى هذه النتائج من خلال تحليل المعطيات الميدانية المتعلقة بالاهتمام الرسمي بالبحث العلمي وظروف تنظيمه، يحدد دوره في السياسة التنموية نستخلصها كما يلي:

- إن إكتساب فكرة خاصة عن الاهتمام الرسمي بالبحث العلمي وظروف تنظيمه تقدر بـــ 60 % من الباحثين، وقد قيموا هذا الاهتمام الرسمي بالبحث العلمي بأنه غير هام بنسبة 46.67 % من مجموع 60 مبحوث، حيث أرجعوا السبب الرئيسي في ذلك لغياب تلك الإرادة السياسية والعلمية والتي تتجسد في عدم الاهتمام الكافي بالبحث والباحث على حدّ السواء، وإلى أسباب أخرى كعدم وجود مفهوم لمردودية البحث العلمي على مختلف القطاعات سياسية إقتصادية، وإجتماعية والثقافية، وأيضا عدم توفير ميزانية تتناسب مع حجم وأهمية البحوث العلمية، إضافة إلى كل ذلك فإن الاهتمام الرسمي بالبحث العلمي لا يخضع للشروط العلمية وهي مقدرة بنسبة 69 % مصرح به من طرف الباحثين، ويرجعون ذلك للتعامل مع قطاع البحث بطريقة لاعقلانية خاضعة لطغيان البيروقراطية، مع غياب إستراتيجيات فعالة على المدى الطويل لتنظيمه ويتجسد كل هذا في غياب سياسة بحث واضحة.

- إضافة إلى ذلك فإن تقييم وضعية البحث العلمي من خلال مكان ممارسة البحث (مخبر البحث)، فرق بحث معاً، آخر، نجد نسبة 68 % قيموا وضعية البحث العلمي بأنها غير جيدة وذلك إستناداً لمختلف العراقيل والصعوبات التي يواجهها البحث والباحث من الناحية المالية الإدارية التنظيمية والتجهيزية.

- وقد كان موقف الباحثين من وجود الوعي بضرورة ترقية البحث من قبل السلطات المعنية بقدر ب 78 % يلمسون نوعا ما وعي عالي حيث لدى السلطات المعنية أولاويات أخرى لها الأسبقية في الاهتمام، كما أن الميزانية المخصصة لمشاريع البحوث غير كافية وتحتاج للمتابعة لتحقيق نتائجها ضف إلى ذلك قلة الإمكانيات المادية والاهتمام فقط بالجوانب الإدارية على حساب الجوانب العلمية المعرفية.

  ومن جهة أخرى يبرز للأفق نوع من الوعي المتمثل في الخطاب الرسمي التي تظهر في نوع من الإرادة في محاولة بعث وتشجيع الباحثين من خلال إنشاء المجالس الأكاديمية الخاصة بالبحث.

- إن وسائل إجراء البحث العلمي غير متوفرة بصورة منتظمة ويؤكد الباحثين ذلك بنسبة 67% وفي ظروف هذه فإن الوضع سوف يؤثر بصورة مباشرة وغير مباشرة على البحث والباحث.

- 55 % من أعضاء العينة يرون أن الميزانية المخصصة لنشاط الباحث العلمي أهم عامل محدد لمردودية البحث حيث ضرورية وذات أولوية، ولكنهم أضافوا أنه يجب وضع آليات مراقبة صرفها ومتابعة نتائج مشاريع البحوث خاصة تلك التي تستفيد من ميزانية كبيرة فالميزانية تكمن أهميتها في أنها:

1- تساعد على تكوين الباحثين علميا ونظريا وميدانيا.

2- تساهم في توطيد العلاقات بين باحثينا والباحثين الأجانب وذلك لتبادل الخبرات.

إن إستثمار الميزانية في البحوث الميدانية بشكل فعلي ودقيق مدروس سوف يحقق التنمية العلمية والاقتصادية والاجتماعية.

- أما 41% منهم أن الميزانية تعتبر عنصر ثانوي، ويدعمون إجاباتهم كما يلي:

1- لن تكون الميزانية ذات فائدة في غياب إستراتيجية علمية واضحة وموجهة يتبناها المسؤلون لتحقيق أهداف تنموية مخطط لها مسبقا.

2- إن البحث العلمي لا يعاني من نقص في الميزانية فقط بل هناك ما هو أهم كبيروقراطية المكاتب التي مست قطاع البحث، ضف إلى ذلك نقص في المسيرين الأكفاء الذين يستطيعون تحقيق النظام في هذا القطاع.

3- ويضيفون أن غياب الإشراف والتأطير العلمي الجاد، اللذان يعتبران أهم عامل محدد لجودة البحوث.

2.7. نتائج الفرضية الثانية:

من خلال تحليل المعطيات الميدانية للفرضية المتعلقة بعدم وضوح السياسة التنموية في الجزائر أثر على مكانة البحث العلمي والتي تتضح لنا كما يلي:

- أكبر نسبة من الباحثين وتقدر بـــ 85 % قيموا السياسة التنموية في الجزائر بأنها غير واضحة وقد زادت الأوضاع تأزما بعد إعتماد آليات الإنفتاح على إقتصاد السوق، ورفع الدولة الدعم عن المواد الأساسية، وكذلك تبني نظام الخوصصة، الذي يعتبر تجربة إقتصادية جديدة على هذا المجتمع.

وقد استخلصنا من مقابلاتنا مع بعض الباحثين والخبراء المتخصصين في مجال الاقتصاد أن الخلل لا يكمن في تبني هذا النظام الاقتصادي الجديد على المجتمع، وإنما يكمن الخلل في قلة الاهتمام بتقييم إيجابيات وسلبيات التجارب السابقة والإنطلاق من هذا التقييم لبناء تجارب أنجح تتماشى مع طبيعة المجتمع.

- 75 % من الباحثين يرون أنه للقيام بسياسة تنموية يجب إعطاء الأولوية للقطاعات معاً والمتمثلين في القطاع الزراعي والصنائعي.

- 93 % من الباحثين يرون أن الوضع التنموي للمجتمع يمارس أثرا سلبيا على وظيفة البحث العلمي، خاصة أن البحث بصفة عامة يعتمد على الجانب التطبيقي الميداني الذي يتطلب الكثير من الإمكانيات المادية كالنقل والإقامة وإقتناء المراجع العلمية المتخصصة والحديثة، وكذلك الأموال التي تسهل عملية جمع المعطيات والوسائل الخاصة بالمخابر والمواد.
- 83 % من الباحثين يجدون أن عدم وضوح السياسة التنموية للمجتمع تمارس أثرا سلبيا ومباشرا على مكانة البحث العلمي، حيث لم يكن ضمن مخططاتها التنموية وقد أدى عدم وضوح وتذبذب السياسة التنموية لتأثر سياسة البحث العلمي بها وهذا ما أظهرته مختلف المراحل التي مر بها تطور سياسة البحث في الجزائر.

- نسبة كبيرة وتدر بـــ 70 % من الباحثين كان موقفهم من السياسة التنموية أنها تعاني من عدة معيقات والتي تتمثل في السياسة التنظيمية، الاقتصادية التسييرية والاجتماعية الثقافية وقد برر الباحثين ذلك بعدم وضح السياسة التنموية المتبعة.

3.7. نتائج الفرضية الثالثة:

تسعى من خلال تحليل نتائج جداول هذه الفرضية الخاصة ببرنامج البحث العلمي لا يتلاءم مع متطلبات التنمية السوسيوإقتصادية والثقافية للمجتمع، ومن خلال تحليل محتوى لبعض أسئلة المقابلات التي أجريت مع الباحثين نستطيع أن نقيس الأثر المختلف الناجم عن تذبذب سياسة البحث العلمي الذي يمثل إنعكاس للواقع السياسي العام للمجتمع.

وقد توصلنا للنتائج التالية:

- عن قضية إطلاع الباحثين عن البرنامج الخاص بالبحث العلمي، فوجدنا نسبة كبيرة من الباحثين وتقدر بـــ 60 % لم يطلعوا عليه، مقابل 38 % فقط إطلعوا عليه.

- تعود أسباب عدم إطلاعهم عليه لعدم توفره، وهذا راجع حسبهم إلى نقص النشر والإعلام وأنهم لا يمتلكون إشتراك خاص بالجريدة الرسمية، وأنهم غير مهتمين بالإطلاع عليه كونه لم يوضع من طرف مؤهلين في هذا الميدان حسب آراء الباحثين.

- أما فيما يخص الباحثين الذين إطلعوا عليه فإن أكبر نسبة منهم وتقدر بـــ 47.37 % قيموه بالسلبي والناقض ويبررون هذا التقييم كونه لا يعرف التطبيق الفعلي، ولطغيان الطابع البيروقراطي في المؤسسات القائمة على البحث، كما أنه لا يعطي كامل الحقوق للباحث.

- وحتى الذين يجدونه مرضي ومقبول إلاّ أنه بحاجة إلى إعادة النظر والتطوير وضبط أكثر خاصة من ناحية تحديد الصلاحيات والمهام.

- وعن النموذج البحثي المعتمد في نظرهم عبروا عنه بأنه نموذج نظري غير تجديدي ينقصه الجانب التطبيقي الذي يعمل على فعاليته وأيضا برنامج عقيم لا يهدف لتطوير التنمية بحيث لا يراعي المخططات التنموية ولم يكن ضمنها ويرجعون ذلك لغياب أهل الإختصاص في تشكيله.

إذن هو نموذج واضح شكله العام يعبر عن برنامج توجيهي ولكنه لم يرقى للجانب التطبيقي.

- في حين يقر الباحثين المطلعين على البرنامج أن نسبة 100 % يرون أنه برنامج البحث العلمي غير مستمد من أسس إقتصادية، تربوية، إجتماعية، ويبررون موقفهم هذا للأوضاع الراهنة حيث المشاريع تعتمد من الناحية القانونية والمالية ولكن الجانب الخاص بالخصوصية المجتمعية الاقتصادية والتربوية، الاجتماعية غائبة تماماً، ضف إلى ذلك غياب إستراتيجية بحث كاملة.

- أما موقف الباحثين من توافق برنامج البحث العلمي مع متطلبات التنمية السوسيوإقتصادية والثقافية تقدر بـــ 43 % لا يرون أن هناك توافق تماماً بين البحث العلمي ومتطلبات التنمية السوسيوإقتصادية والثقافية، ويرجعون ذلك للواقع الاقتصادي المعاش حيث السياسة التنموية

غير واضحة وهي عبارة عن سياسة ظرفية حسب الحاجيات، ضف إلى ذلك عدم وجود ذلك التفاعل والتناسق بين القطاعات.

إذن حسب الباحثين فإن عدم تحديد متطلبات التنمية نتج عنه بحث علمي غير مرتبط بهدف تنموي إجتماعي إقتصادي شامل.

- أثبتت الإحصائيات الميدانية أن نسبة كبيرة من الباحثين وتقدر بـــ 88 % يلمسون صعوبة في أداء وظيفة البحث في المجتمع، كما أظهرت أنه هناك نوعا ما علاقة بين الإطلاع على البرنامج وبين تقييم سهولة هذه الوظيفة في المجتمع.

وهذا يدل على أن هذا البرنامج للبحث ما هو إلا تجسيد لخطاب سياسي ليس له صدى إجتماعي، يقلل من صعوبة وظيفة البحث فيه.

- نسبة كبيرة وتقدر بـــ 92 % من الباحثين يرون حتمية وجود علاقة بين البحوث العلمية والتنمية مستقبلا، إذن من الضروري وجود علاقة حتمية التي تتجسد بين البحوث مهما كان تخصصها والتنمية حيث لا وجود للتنمية إلاّ من خلال إستراتيجية كاملة ومتكاملة إنطلاقا من نتائج البحوث العلمية في مختلف المجالات.

- نسبة كبيرة وتقدر بـــ 94 % من الباحثين لا يرون أن البحث العلمي من أولاويات السياسة التنموية في مجتمعنا وقد برروا موقفهم هذا في أنه تم بوضع البحث ضمن إستراتيجية التي تخضع لمخططات تنموية تسعى لتحقيق الأهداف والمسطرة لها على المدى القريب والبعيد، ومادام البحث لم يرقى بعد إلى أن يكون المحرك الأساسي لسياسة التنمية، حيث البحث بحد ذاته يعاني من عدة صعوبات ومشاكل، فإعطاء الأولوية للبحث أولا ثم نستطيع أن نصل إلى مدّى فعاليته ضمن السياسة التنموية.

يحتاج البحث لإعادة النظر من حيث التنظيم والتسيير وخاصة المعرفة الواعية بالقيمة الحقيقية للبحوث العلمية في تطوير المجتمعات.

- إن الإجابة على السؤال المتعلق بمدى إلتزام الهيئات المعنية ببرنامج البحث العلمي لم يعرف إجابات تذكر وقد قدرت نسبة عدم الإجابة بـــ 77 % من الباحثين مقابل 21 % فقط أجابوا وقد أوضحوا أنه إذا كان هناك إلتزام فهو إلتزام إداري فقط يغيب عنه الوعي بقيمة البحث والمتابعة والتطبيق.

ضف إلى ذلك أنه إلتزام ظاهري تطغى عليه البيروقراطية وحقيقة الأمر إنه لا يوجد إلتزام من طرف الهيئات المعنية بل هناك شبه إهتمام بهذا القطاع وهو لا يتعدى ذلك.

4.7. نتائج الفرضية الرابعة:

من خلال تحليل المعطيات الميدانية للفرضية الخاصة بالنظرة المستقبلية للباحثين تتعدى من خلال موقفهم من سياسة البحث العلمي نجد:

- إن الباحثين لا يرون رؤية واضحة خاصة بسياسة البحث مستقبلا وذلك بنسبة كبيرة تقدر بـــ 79 % منهم ويرجعون ذلك للتهميش الذي يعاني منه الباحث في السياسة الاقتصادية والاجتماعية لمجتمعه، فهو يتأثر بها ولكنه لا يأثر فيها، ضف إلى دلك أن البحث العلمي لا يعد ضمن المصالح الإستراتيجية والحيوية للمجتمع.

- في حين إتفق الباحثون على وجوب إحداث تغيرات خاصة بسياسة البحث العلمي مستقبلا بنسبة 88 % ويجب أن تكون هذه التغيرات على الصعيد التنظيمي والتنفيذي والتخطيطي مع أخذ بعين الاعتبار أولاويات السياسة التنموية للمجتمع وإعادة النظر في مكانة البحث العلمي والباحث.

- إن أهم ميدان خاض بوظيفة الباحث يجب تحسينه ويتمثل في الوسائل المتاحة لإنجاز البحث بنسبة 45 % من الباحثين بالمقابل نسبة 43 % منهم يؤكدون على الجانب المادي والمتمثل في الحافز المادي والمعنوي للباحث.

- 41 % من الباحثين يرون أن هناك إجراءات يجب أن تتخذ لإعطاء البحث العلمي مكانة في السياسة التنموية ولن يتحقق ذلك من وجهة نظرهم إلا بإجراء المتمثل في العوامل السياسية التي تتضمن وضع سياسة واضحة تعمل على إعادة هيكلة قطاع البحث، تعتمد أساساً على التسيير الموضوعي والعقلاني لأهمية البحث العلمي والتنمية ومكانتهما في تغيير مسار المجتمعات.

- نجد 39 % من الباحثين يرون أن سياسة البحث العلمي في الجزائر غير واضحة تحتاج إلى الدعم السياسي الجاد والتسيير المحكم مع ترقية مكانة البحث والباحث معاً، بمقابل 27 % يرون أنها سياسة متواضعة معلنة فقط من خلال الخطاب الرسمي.

5.7. النتائج العامة الدراســـة.

إن توصل الباحث لإتخاذ موقف من الاهتمام الرسمي بالبحث العلمي حيث قيمت بأنه غير هام ولا يخضع للشروط العلمية، وهذا ما أثر على وضعية البحث من خلال ممارسة الباحث لعمله، حيث يلمسون نوعا ما وعي عالي لدى السلطات بأهمية البحث العلمي والدليل على ذلك نقص في متابعة نتائج البحوث والمشاريع المسطرة، ويشير الباحثين إلى أن هناك إهتمام بالجوانب الإدارية على حساب الجوانب العلمية، وهذا ما يعيق تحقيق الأهداف المسطرة، وخاصة منها الميزانية المخصصة لنشاط البحث بإعتبارها أهم عامل محدد لمردودية البحث حيث هي ضرووية وذات أولوية، فهي عنصر رئيسي في البحث ولكن يجب وضع آليات لصرفها.

إن عدم وضوح السياسة التنموية أدت إلى وجود عدة مشاكل إقتصادية تسييرية تنظيمية إجتماعية وثقافية، تعاني منها السياسة التنموية، وهذا ما أثر بصفة مباشرة على السياسة الاقتصادية المتبعة من طرفها حيث تتأرجح في وضع الأولويات قطاع على حساب قطاع آخر دون مراعاة أهمية تكامل كل القطاعات فيما بينها.

إن القيام بسياسة تنموية يجب العمل على تحقيق نوع من التوازن بين القطاعات من أجل تحقيق مشروع تنموي يضم جميع القطاعات، ونتيجة لهذا الوضع أصبح يمارس أثرا سلبيا على وظيفة البحث ومكانته ضمن مخططاتها بصفة واضحة وهذا ما أظهرته مختلف المراحل التي مرّت بها تطور سياسة البحث العلمي في الجزائر.

إضافة إلى ذلك فإن الباحثين يعتبرون النموذج البحث المعتمد نموذج نظري توجيهي لم يرقى إلى الجانب التطبيقي، وهذا على الرغم من عدم إطلاعهم عليه نظرا لعدم توفره أو لأنه لم يوضع من طرف مؤهلين لذلك، أما الذين إطلعوا عليه فقد قيموه بأنه برنامج سلبي كونه لم يهتم بترقية مكانة الباحث ولا يوفر الإمكانيات اللازمة لعمله، كما أن غيره دقيق وهذا ما جعله لا يعرف التطبيق. يرى الباحثون أن السياسات المتبعة في الجزائر لم تعمل على إعطاء الأولوية للبحث العلمي ولم يظهر بصفة مباشرة ضمن مخططاتها التنموية، إذ من الضروري وجود علاقة حتمية بين البحوث العلمية والسياسة التنموية، وهذا لم يتجسد من خلال الواقع، إذ لم يتمكن البحث أن يستمد من أسس إقتصادية تربوية، إجتماعية ولم يتوافق تمام مع متطلبات التنمية السوسيوإقتصادية والثقافية للمجتمع، في حين وجود سياسة تنموية تكون إلا من خلال إستراتيجية كاملة ومتكاملة إنطلاقا من نتائج البحوث العلمية في مختلف المجالات مما أدى إلا صعوبة أداء وظيفة البحث في المجتمع.

وفي ظل الأوضاع التنموية غير واضحة فإن الباحثين يرون أن هنالك رؤية مستقبلية للبحث نظرا للتهميش الذي يعاني من الباحث من خلال السياسة الاقتصادية والاجتماعية لمجتمعه، ولكن يمكن لهذه الظروف أن تتغير إن إتخذت مستقبلا إجراءات خاصة بالبحث تمس الجانب التنفيذي، التنظيمي والتخطيطي، ولن يتحقق ذلك إلا بإعادة هيكلة البحث مع ما يتماشى والمتطلبات الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، ولن يكون ذلك ساري المفعول إلا بدعم سياسي جادّ والتسيير المحكم الذي يعمل على ترقية البحث والباحث معا.

خاتمـــــة:

يعتبر البحث العلمي أحد أهم الركائز لتحقيق النمو والتنمية وتقدم الأمم، وهذا ما سلكته الدول المتقدمة في كافة أنشطتها، وما تخلفت عنه معظم الدول العربية، وكان سببا في إتساع الهوة العلمية والتكنولوجية.

منذ الإستقلال إلى يومنا هذا عرف قطاع البحث العديد من المشاكل التنظيمية والهيكلية، فسياسة البحث العلمي مرّت بعدة مراحل من التذبذب واللاّوضوح، حيث عانت مختلف العلوم من هذه الوضعية، وقد تجسد هذا التذبذب في مختلف المؤسسات العلمية.

لقد إستنتجنا أن عملية البحث العلمي لم تحظى بالمكانة التي يجب أن تكون عليها ضمن السياسة التنموية، حيث لم يكن البحث من أولويات السياسة التنموية ولا المحرك الأساسي في بناء السياسة التنموية والتي مرّت بدورها بعدة مراحل أدت إلى تغيرها وتنوعها، وقد أثرت وضعية السياسة التنموية على مكانة البحث من خلالها.

وقد أثرت هذه الوضعية ليس على البحث فحسب بل تعدى ذلك إلى الباحث الذي يعتبر العنصر الأساس في تحريك عملية البحث، إلا أنه عنصر مهمش في عملية بناء السياسة الاقتصادية والاجتماعية لمجتمعه، فهو بطبيعة الحال يتأثر بمختلف السياسات التنموية ولكنه لا يأثر فيها، كما أنه لا يعتبر عنصر فعال في رسم الخريطة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

إذن إن تحقيق التنمية لا يمكن أن يتم إلا بالإستخدام العقلاني للإمكانيات المتاحة من الموارد الطبيعية والبشرية والمالية، وتطوير هذه الإمكانيات دوما لتأمين أعلى كفاءة ممكنة من إستخدامها.

ويقضي هذا الإستخدام العقلاني إعتماد سياسة علمية تهدف إلى تسخير تطبيقات مختلف العلوم لأغراض التنمية.

الملاحق:

جامعة سعد دحلب البليدة
كلية الآداب والعلوم الاجتماعية
قسم علم الاجتماع

رقم الاستمارة: .....

الموضوع:

مكانة البحث العلمي في السياسة التنموية "التجربة الجزائرية"

مذكـــــرة لنيــل شهــادة الماجستيـــــر في علـــــم الاجتمـــــــاع
تخصص: ثقافي

من إعداد الطالبة:
غربي نبيلة

إشراف الأستاذ الدكتور:
كشاد رابح

ملاحظة:
معلومات هذه الاستمارة سرية ولا تستخدم إلا في أغراض علمية بحتة.
وتعتبر مساهمة في إنجاز البحث العلمي.
ضع العلامة (X) في الخانة المناسبة.

السنة الجامعية: 2010 – 2011

I-البيانات العامة:

1-السن: .....

2-الشهادات: دراسات عليا D E S ☐ دراسات معمقة D E A ☐
ماجستير ☐ دكتوراه الدرجة الثالثة ☐
دكتوراه الدولة ☐

3-مجال التخصص: .....

4-مكان ممارسة البحث: مخبر البحث ☐ فرق بحث ☐
معاً ☐ آخر (حدد) ☐

5-الأقدمية في العمل كباحث حدّد السنوات:

أقل من 05 سنوات ☐ من 06 إلى 10 سنوات ☐ أكثر من 10 سنوات ☐

II-بيانات خاصة بالاهتمام الرسمي بالبحث العلمي وظروف تنظيمه يحدد دوره في السياسة التنموية:

6-هل لديك فكرة عن الاهتمام الرسمي بالبحث العلمي وظروف تنظيمه؟

نعم ☐ لا ☐

في حالة " نعم " كيف تقيم ذلك الاهتمام؟

هام جدا ☐ هام نوعا ما ☐ غير هام ☐

لماذا، أذكر ثلاث أسباب على الأكثر؟

-.....

-.....

-.....

7-هل يخضع هذا الاهتمام بالبحث العلمي للشروط العلمية؟

نعم ☐ لا ☐

في حالة إجابة بـــــ " نعم " كيف ذلك:

.....

.....

في حالة الإجابة بـــــ " لا " كيف ذلك:

.....

.....

8-كيف تقيم وضعية البحث العلمي في مكان عملك (مخابر بحث، فرق بحث، معا، آخر)؟

جيدة ☐ جيدة نوعا ما ☐ غير جيدة

9-هل تجد أن هناك وعي بضرورة ترقية البحث العلمي من قبل السلطات المعنية؟

عالي جداً ☐ عالي ☐ عالي نوعا ما

10-هل الوسائل لإجراء البحث العلمي متوفرة؟

بصورة منتظمة ☐ نوعا ما ☐ غير منتظمة

11-هل ترى أن الميزانية المخصصة لنشاط البحث العلمي هي أهم عامل محدد لمردودية البحث العلمي؟

نعم ☐ لا ☐

لماذا (مهما كانت الإجابة):

.....
.....

III-البيانات الخاصة بعدم وضوح السياسة التنموية في الجزائر أثر على مكانة البحث العلمي؟

12-كيف تقيم السياسة التنموية في الجزائر؟

واضحة جدا ☐ واضحة نوعا ما ☐ غير واضحة ☐

13-حسب رأيك هل للقيام بسياسة تنموية، يجب إعطاء أولوية لـــــ:

قطاع الصناعة ☐ قطاع الزراعة ☐ القطاعان معاً ☐

إجابة أخرى:

.....
.....

14-هل ترى أن لوضعية السياسة التنموية أثر مباشر على وظيفة البحث العلمي؟

نعم ☐ لا ☐

إذا كان الجواب " نعم " كيف ذلك:

.....
.....

إذا كان الجواب " لا " كيف ذلك:

.....
.....

15-هل لعدم وضوح السياسة التنموية أثر على مكانة البحث العلمي؟

نعم ☐ لا ☐

إذا كان " لا " لماذا:

.....
.....

16-حسب رأيك ما هي المشاكل والمعيقات التي تعاني منها السياسة التنموية؟

- معيقات سياسة تنظيمية ☐
- معيقات إقتصادية تسييرية ☐
- معيقات إجتماعية ثقافية ☐
- كل المعيقات ☐
- معيقات أخرى حددها: ☐

.....
.....

IV-البيانات خاصة بملائمة برنامج البحث العلمي مع متطلبات التنمية السوسيوإقتصادية والثقافية للمجتمع الجزائري؟

17-هل إطلعت على برنامج البحث العلمي؟

نعم ☐ لا ☐

إذا كان " نعم " كيف تقيمه:

.....
.....

إذا كان " لا " فما هو سبب عدم إطلاعك؟

.....

.....

18-ما هو النموذج البحثي المعتمد في نظرك؟

.....

.....

19-هل برنامج البحث العلمي مستمد من أسس إقتصادية تربوية إجتماعية؟

نعم ☐ لا ☐

إذا كان " لا " لماذا:

.....

.....

20-هل يتوافق برنامج البحث العلمي مع متطلبات التنمية السوسيوإقتصادية والثقافية؟

يتوافق ☐ نوعا ما ☐ لا يتوافق تماما ☐

لماذا، مهما كانت الإجابة:

.....

.....

21-هل ترى أن وظيفة البحث هي وظيفة سهلة في مجتمعنا؟

نعم ☐ نوعا ما ☐ لا ☐

إذا كان الجواب " بنوعا ما " أو " لا "، فما هي أهم العراقيل التي تواجهها؟

(حدد ثلاث عراقيل أساسية):

.....

.....

.....

22-هل الرابط بين البحوث العلمية والتنمية من الضروريات مستقبلا؟

نعم ☐ لا ☐

لماذا:.....

.....

23-هل البحث العلمي من أولويات في السياسية التنموية في مجتمعنا؟

نعم ☐ لا ☐

إذا كان " لا " لماذا:

.....

.....

24-ما مدى إلتزام الهيئات المعنية ببرنامج البحث العلمي؟

.....

.....

V-البيانات خاصة بالنظرة المستقبلية للباحثين تتخذ من خلال موقفهم من سياسة البحث العلمي:

25-هل لديك رؤية واضحة عن سياسة البحث العلمي مستقبلا؟

نعم ☐ لا ☐

إذا كان " لا " لماذا:

.....

.....

26- هل يجب إحداث تغيرات في سياسة البحث العلمي مستقبلا؟

نعم ☐ لا ☐

إذا كان " نعم " ما نوع هذه التغيرات:

.....

.....

إذا كان " لا " لماذا:

.....

.....

27-ما هي أهم الميادين الخاصة بوظيفة الباحث التي يجب تحسينها؟

- المادية ☐
- الوسائل ☐
- أخرى: ☐

.....

.....

28-ما هي حسب رأيك الإجراءات التي يجب أن تتخذ لإعطاء البحث العلمي مكانة السياسة التنموية:

.....

.....

29-ما هو موقفك من سياسة البحث العلمي في الجزائر؟

.....

.....

قائمة المراجع:

1) http: //www. Arifone.org.ma/data/research/warchat/warchal1/4.htm.
2) Angers. M, **Initiation Pratique a la Méthodologie des Sciences Humaines**, Alger, Edition Casbah, 1997, P 36.
3) محمد حميداتو، **القياس العلمي**، ترجمة سليم,ع، **مجلة الجيش**، عدد 405، 1997، ص 7.
4) محمد عاطف غيث، **قاموس علم الاجتماع**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1995، ص 19.
5) محمد عباس إبراهيم، **التنمية والحضرية**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص 109.
6) عادل مختار الهواري، **التغير الاجتماعي والتنمية في الوطن العربي**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، بدون سنة، ص 175.
7) علي خليفة الكواري، **التنمية العربية الواقع الراهن والمستقبل**، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 1994 ، ص 70.
8) فايز محمد ابراهيم، **التنمية الاقتصادية بين النظرية وواقع الدول النامية**، عمادة الشؤون المكتبات، الرياض، 1985، ص 108.
9) بن مبارك عبد المجيد، **الإشكال الاجتماعي السياسي لتنظيم البحث العلمي الجزائر، (الدلالات السوسيولوجية للبحث العلمي في الجزائر)**، رسالة ماجستير، قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 1995.
10) مداغ الشريف، **محاول تحليل سوسيولوجي لتنظيم البحث بالديوان الوطني للبحث الجيولوجي والمنجمي**، رسالة ماجستير، قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 1995.
11) مامري جميلة، **مكانة الباحث في نسق البحث العلمي في الجزائر، دراسة مقارنة لمكانة الباحث الاجتماعية والمهنية في كل من الجامعة ومراكز البحث والدراسات في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية**، رسالة ماجستير، قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 2002.
12) أنظر الخريطة في الملحق.
13) مصلحة التخطيط، جامعة البليدة.
14) Rodolf Chiglionf Benjamin, **Les enquêtes sociologiques**, Paris, Armand, Colin, 1980, P 20.
15) محمد أزهر سعيد السماك، قيس سعيد الفهادي، صفاء الصفوي، **الأصول في البحث العلمي**، الموصل، جامعة الموصل، 1980، ص 10.

16) موريس أنجرس، **منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية**، (تر: بوزيد صحراوي، كمال بوشرف، سعيد سبعون)، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2004، ص ص 46-47.

17) موريس أنجرس، نفس المرجع السابق، ص 47.

18) عمار بوحوش، محمد محمود الذنيبات، **مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط3، 2001، ص 9.

19) عمار بوحوش، محمد محمود الذنيبات، مرجع سابق، ص 9.

20) أحمد بدر، **أصول البحث العلمي ومناهجه**، وكالة المطبوعات، الكويت، 1986، ص 14.

21) محمود اليعقوبي، **الوجيز في الفلسفة**، الجزائر، 1985، ص 260.

22) جبور عبد النور، **المعجم الأدبي**، دار العلم للملايين، بيروت، ط2، 1984، ص 184.

23) Vladimir Kourganoff, La Recherche scientifique, Paris, Ed. P.U. F, 1961, P 39

24) أحمد بدر، مرجع سابق، ص 18.

25) Yver Reboul, Les Contrats de Recherches , Paris, Librairies Techniques, 1978, P1 .

26) R. k. Merton, The Institutioonnal Imperatives of sciences, Ed Sociology of Science, Penguni, 1972, P P 65. 78.

27) ناصف ابراهيم اليازجي، **مجموع الأدب في فنون العرب**، المطبعة الأمريكانية، بيروت، 1948، ص 2.

28) عمار بوحوش، محمد محمود ذنيبات، مرجع سابق، ص 10.

29) يعرب فهمي سعيد، **طرق البحث**، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1973، ص 19.

30) ذوقان عبيدات، عبد الرحمن عدس، كايد عبد الحق، **البحث العلمي، مفهومه، أدواته، أساليبه**، دار مجدلاوي، عمان، 1988، ص 38.

31) عبد الرحمان بدوي، **المنطق الصوري والرياضي**، مكتبة النهضة العربية، القاهرة، ط2، 1963، ص 17.

32) مجدي عزيز إبراهيم، **مناهج البحث العلمي في العلوم التربوية والنفسية**، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، 1989، ص 15-16.

33) موريس أنجرس، مرجع سابق، ص 56.

34) عمار عوابدي، **مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط4، 2002، ص 18.

35) موريس أنجرس، مرجع سابقن ص 57.

36) غازي حسين عنابة، **إعداد البحث العلمي، ليسانس، ماجستير، دكتوراه**، دار الجيل، بيروت، ط 1، 1992، ص ص 11-12.

37) **مجلة المعلومات**، مجلة شهرية تصدر عن مركز المعلومات القومي في الجمهورية العربية السورية، العدد 4، 1997، ص 19.

38) فان دالين، **مناهج البحث العلمي في التربية وعلم النفس**، (تر: محمد نبيل نوفل وآخرون)، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1997، ص 25.

39) حسين أحمد رشوان، **العلم والبحث العلمي: دراسة في مناهج العلوم** ، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1982، ص ص 25- 26.

40) عمر محمد التومي الشيباني، **مناهج البحث العلمي الاجتماعي**، مطابع إديتان مبرق، ط3، بدون سنة، ص 18.

41) عبد الفتاح خضر، **أزمة البحث العلمي في العالم العربي**، معهد الإدارة العامة، المملكة العربية السعودية، 1961، ص 11.

42) عبد اللطيف العبد، **مناهج البحث العلمي**، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1979، ص 7.

43) محمد الغريب عبد الكريم، **البحث العلمي، التصميم والمنهج والإجراءات**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1982، ص ص 20- 21.

44) طلعت همام، **مناهج البحث العلمي** ، مؤسسة الطباعة والنشر، بيروت، 1984، ص ص 37- 41,

45) عليان ربحي، **خطوات البحث العلمي في علم المكتبات**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2000، ص ص 11- 12.

46) عودة احمد سليمان وزميله، **أساسيات البحث العلمي في التربية والعلوم الإنسانية**، إربد، مكتبة الكتاني، ط2، 1992، ص 398.

47) حمامي يوسف، **البحث العلمي: مفهومه وخطواته**، معهد الإدارة العانة، عمان، 1996، ص 1.

48) Serkan, Uma, Research Methods for Business, Ibid, 1992.

49) عودة احمد سليمان وزميله، مرجع سابق،ص ص 11- 12.

50) العواملة نائل حافظ، **أساليب البحث العلمي: الأسس النظرية وتطبيقاتها في الإدارة**، مكتبة أحمد ياسين، عمان، ط 1، 1995 ، ص ص 20- 24.

51) عمار عوابدي، مرجع سابق، ص ص 21- 22.

52) جابر عبد الحميد جابر، أحمد خيري كاظم، **مناهج البحث في التربية وعلم النفس**، دار النهضة العربية، القاهرة، 2002، ص 36.

53) عمار بوحوش ومحمد محمود الذنيبات، مرجع سابق، ص ص 17- 22.
54) موريس أنجرس، مرجع سابق، ص 70.
55) عادل عوض، (**التعليم العالي والبحث العلمي، مشاكل الباحث العربي**)، مجلة الوحدة، العدد 72، 1990، ص 69.
56) غازي حسين عناية، مرجع سابق، ص 18.
57) عادل عوض، مرجع سابق، ص 70.
58) محمد عدنان وديع، **إستراتيجية تطوير العلوم والثقافة والعلوم في الوطن العربي**، عن المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، 1991, ص 13.
59) موريس أنجرس، مرجع سابق، ص 71.
60) غازي حسين عناية، نفس المرجع السابق، ص 19.
61) عادل عوض، مرجع سابق، ص 69.
62) محمد عدنان وديع، مرجع سابق، ص 14.
63) عادل عوض، مرجع سابق، ص 71.
64) غازي عناية، مرجع سابق، ص 14.
65) نفس المرجع السابق، ص ص 15- 16.
66) نفس المرجع، ص 16.
67) مجدي عزيز إبراهيم، مرجع سابق، ص 39.
68) ذوقان عبيدات وآخرون، **البحث العلمي وأدواته وأساليبه**، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، ط 5، 1996، ص 40.
69) جابر عبد الحميد، أحمد خيري كاظم، مرجع سابق، ص 24.
70) محمد الصاوي، محمد مبارك، **البحث العلمي، أسسه، وطريقة كتابته**، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 1992، ص 10.
71) عمار بوحوش، **دليل الباحث في المنهجية وكتابة الرسائل الجامعية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1985، ص 8.
72) جابر عبد الحمبد، أحمد خيري كاظم، مرجع سابق، ص 24.
73) يعرب فهمي سعيد، مرجع سابق، ص ص 18-19.
74) خير الله عصار، **إشكالية الإشراف على الرسائل الجامعية**، مجلة الثقافة، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، العدد 59، 1989، ص 54.
75) غازي حسين عناية، مرجع سابق، ص 86.
76) عمار بوحوش، مرجع سابق، ص ص 8 – 9.

77) جابر عبد الحميد، احمد خيري كاظم، مرجع سابق، ص 27.
78) ذوقان عبيدات وآخرون، مرجع سابق، ص 17.
79) نفس المرجع، نفس الصفحة.
80) إنشراح الشال، **إشكالية منهج البحث العلمي**، الحيرة، دار الفكر العربي، ط 1، 1991، ص ص 17-18.
81) علي عبد الرزاق جلي، **تصميم البحث الاجتماعي، الأسس والإستراتيجيات**، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1995، ص 226.
82) عزي عبد الرحمان، **البحث العلمي الاجتماعي، بعض الموازانات والأولويات**، حوليات الجامعة، العدد 7، الجزائر، 1993.، ص 39.
83) عبد الباسط حسن، **أصول البحث الاجتماعي**، مكتبة وهبة، 1976، ص 134.
84) عمار بوحوش، محمد الذنيبات، مرجع سابق، ص 28.
85) عمار بوحوش، محمد الذنيبات، مرجع سابق، ص 23.
86) فوزي عبد الله العكش، **البحث العلمي: المناهج والإجراءات**، العين، مطبعة العين الحديثة، 1986، ص 1.
87) المؤتمر السادس للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي، **التعليم العالي والبحث العلمي واقعا وتطويرا**، الجزائر 16- 19 ماي 1996.
88) عزي عبد الرحمان، مرجع سابق، ص 40.
89) زوليخة طوطاوي، **الجو التنظيمي السائد في الجامعة وعلاقته برضى الأساتذة وأدائهم**، مذكرة ماجستير، 1993، ص52.
90) محمد العربي ولد خليفة، **المهام الحضارية للمدرسة والجامعية الجزائرية**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1989، ص 254.
91) زوليخة طوطاوي، مرجع سابق، ص 52.
92) حسن إبراهيم، **(منحة التعليم العالي العربي، بعض القضايا الرئيسية)**، المستقبل العربي، العدد 101، 1987، ص 32.
93) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، **تشريعات البحث العلمي وأوضاع الباحثين في الوطن العربي**، تونس، 1986، ص56.
94) حسن إبراهيم، نفس المرجع السابق، ص32.
95) محمد العربي ولد خليفة، نفس المرجع السابق، ص25.
96) زوليخة طوطاوي، نفس المرجع السابق، ص53.
97) عزي عبد الرحمان، مرجع سابق، ص41.

98) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، مرجع السابق، ص ص 57-58.

99) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، نفس المرجع السابق، ص ص 57-58.

100) غزي عبد الرحمان، مرجع سابق، ص11.

101) وقائع اليوم الإعلامي حول: " **واقع وآفاق البحث العلمي في الجزائر** "، نظم اليوم الإعلامي تحت الرعاية السامية للسيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي، قسنطينة 10 أفريل 1996، ص27.

102) نفس المرجع السابق، ص 28.

103) وقائع اليوم الإعلامي حول: " **واقع وآفاق البحث العلمي في الجزائر** "، مرجع سابق، ص 25.

104) نفس المرجع السابق، ص 29.

105) Communication sur l'état de mise en œuvre de la loi 98 –11 de 22 aout 1998, Portant loi d'orientation et de programme à projection quinquennale sur la recherche scientifique et le développement technologique 1998-2002- Bilan analytique et mesures à prendre - Novembre 2004, Ministre Déléguée chargée de la recherche scientifique.

106) Communication sur l'état de mise en œuvre de la loi 98 –11 de 22 aout 1998. Portant loi d'orientation et de programme à projection quinquennale sur la recherche scientifique et le développement technologique 1998- Bilan analytique et mesures à prendre- Novembre 2004 Ministre Déléguée changée de la recherche scientifique. 2002

107) مذاغ محمد الشريف، **محاولة تحليل سوسيولوجي لتنظيم البحث بالديوان الوطني للبحث الجيولوجي والمنهجي**، مرجع سابق، ص19.

108) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، **تشريعات البحث العلمي وأوضاع الباحثين في الوطن العربي**، مرجع سابق، ص242.

109) مذاع محمد الشريف، نفس المرجع السابق، ص68.

110) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، مرجع سابق، ص243.

111) مذاع محمد شريف، نفس المرجع السابق، ص70.

112) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، مرجع سابق، ص ص 39-50.

113) نفس المرجع السابق، ص ص 155-171.

114) قاسم جميل، **نقل التكنولوجيا وعملية التنمية**، الأردن ، 1984، ص9.

115) يوسف صابغ، **التنمية المحلية من التبعية إلى الإعتماد على النفس في الوطن العربي**، عن مركز الدراسات الوحدة العربية ، بيروت، ط1، 1992، ص35.

116) مصطفى زايد، **التنمية الاجتماعية ونظام التعليم الرسمي في الجزائر (1962، 1980) مدخل سوسيولوجي جديد لدراسة التعليم و التنمية في المجتمعات السائرة في طريق النمو**، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 1986، 55.

117) نفس المرجع، ص 56.

118) نفس المرجع، ص3.

119) **بحث وتنمية**، مجلة الجامعة، عدد 2، ماي- جوان، ص 10.

120) عبد الله واثق شهيد وآخرون، **إستراتيجية تطوير العلوم والثقافة في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة (د، ت)، ص 109.

121) أحمد مصطفى خاطر، سميرة كامل محمد علي، **التنمية الاجتماعية**، دار الجامعيين للطباعة والتجليد، الإسكندرية، 1993.

122) نفس المرجع، ص 12.

123) أحمد مصطفى خاطر، سميرة كامل محمد علي، نفس المرجع السابق، ص 12.

124) نفس المرجع السابق، ص14.

125) نفس المرجع، ص 17.

126) مصطفى زايد، نفس المرجع السابق، ص 157.

127) نفس المرجع، ص 174.

128) نفس المرجع السابق، ص 157.

129) MEGERBI Abdelghani, **Culture et personnalité Algérienne de** MASSINISSA a nos jours، Alger, ENAL, OPU, 1986, P P 9-10-92.

130) عبد الله واثق شهيد وآخرون، مرجع سابق، ص 492.

131) مصطفى زايد، مرجع سابق، ص 71.

132) نفس المرجع السابق، ص 68.

133) Marc ECREMENT, **Indépendance politique et libération économique un quart de siècle du siècle du développement de l'Algérie**, 1962- 1985, Alger, OPU, p 19.

134) مصطفى زايد، مرجع سابق، ص 69.

135) Marc ECREMENT, OP Cit, P 20.

136) حمدي باشا رابح، **التخطيط والتوجيهات الجديدة بالجزائر**، رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1992، ص 103.

137) Abdelhamid BRAHIMI, **L'économie Algérienne défis et en jeux,** OPU, Alger 1991, p 90.

138) Président Houari Boumedienne, Discours du président BOUMEDIENNE, vol I el baath, Constantine, 1970, p 63.

139) Abdelhamid Brahumi, OP cit, p 90.

140) Marc ECREMENT, OP, Cit, 1986, p 24.

141) محمد بلقاسم حسن بهلول ،**الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسة**، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 1993، ص 103.

142) HOCINE BENISSAD, **Algérie restructuration et réformes économique**, 67- 93 OPU. Alger. 1994. P 90.

143) الديوان الوطني للإحصائيات، تقرير حول الوضعية الاقتصادية و الاجتماعية في سنة 1995، ص 31.

144) ONS, Algérie quelques chiffres résultats 93/94. Décembre1995, N° 26, Alger, P17.

145) 0NS, Rapport d'exécution du national 1994, Janvier 1996 .P7.

146) الديوان الوطني للإحصائيات، تقرير حول الوضعية الاقتصادية و الاجتماعية في سنة 1995، مرجع سبق ذكره، ص 12.

147) أحمد هني، **إقتصاد الجزائر المستقلة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991، ص 74.

148) نفس المرجع، ص 101.

149) نفس المرجع، ص 107.

150) محمد الصغير بعلي، **تنظيم القطاع العام في الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982، ص 11.

151) لشعب محفوظ، **سلسلة القانون الاقتصادي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط3، 1997، ص 30.

152) نفس المرجع، ص 30.

153) نفس المرجع، ص 31.

154) أحمد مصطفى خاطر، سميرة كامل محمد علي، مرجع سابق، ص4.

155) نفس المرجع، ص 69.

156) نفس المرجع السابق، ص70.

157) إبراهيم الناصر، **علم الاجتماع التربوي**، الأردن، مكتبة الرائد، ط2، 1996، ص 199.

158) محمد علي اليثي، **التنمية الاقتصادية**، دار الجماعات المصرية، مصر، بدون سنة، ص ص 90-93.

159) نفس المرجع، ص92.

160) أحمد مصطفى خاطر، سميرة كامل محمد علي، مرجع سابق، ص 17.

161) Djamel LABIDI. **Science et pouvoir en Algérie de l'indépendance** AU 1 plan de la recherche scientifique 1962-1974, Tome II. P P 14- 22.

162) عبد العزيز وطيان، **الاقتصاد الجزائري ماضيه وحاضره 1830-1985**، (د، ت)، الجزائر، ص ص 366-371.

163) ناصر الدين الأسد، **الجامعة البحث العلمي والتنمية: سياسات البحث العلمي**، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، 1989، ص8.

164) lain TOURAINE, **Université et société aux états**- unis, Paris. Edition du Seuil, 1972, P P 78.

165) IBID- P P 21-40.

166) Djamel LABIDI, Op Cit, TOME I, P P 43. 51. 52.

167) سبعون سعيد، **السوسيولوجيا الأكاديمية والمشروع التنموي في جانبه التصنيعي**، رسالة ماجستير، الجزائر، 1981، ص ص 122-125.

168) Djamel LABIDI, Op Cit, P P 120-128-132.

169) AISSA KADKADRI, (Le **système de l'enseignement supérieur Algérien dans le décennie 80: les réformes dans la réforme des contournement avortés**), NAQD. n° 05, 1993, P 74-75.

170) عن الوزير المنتدب لدى الجامعات، **الملف التمهيدي لاستقلالية المؤسسات والهيئات الجامعية**، الجزائر، نوفمبر، 1989، ص ص 15-24.

171) زوليخة طوطاوي، نفس المرجع السابق، ص48.

172) MOSTEFA BOUTEFNOUCHET, **Système** sociale et changement **sociale en Algérie**, Alger : o p u, p 70.

173) MESRS, **Note d'information sur le secteur de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique**, 1994, p 5.

174) وثيقة المجلس الأعلى للتربية، **تطوير المنظومة التربية والنهوض بالبحث العلمي في برنامج الحكومة**، 1997، ص ص 9-12.

175) Guy Rocher, Le changement social, Paris, H. M. H, 1972, P P 33-35.

176) Lies MAIRI, Faut- **il Fermer l'université?,** Alger: ENAL, 1994, P 20.

177) رابح تركي، **أصول التربية والتعليم**، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990، ص 158.

178) عبد الرحمان سلامة، **التعريب في الجزائر ماضيا حاضرا مستقبلا**، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، 1996، ص 87.

179) محمد العربي ولد خليفة، مرجع سابق، ص 209.

180) رابح تركي، مرجع سابق، ص50.

181) زوليخة طوطاوي، مرجع سابق، ص45.

182) محمد العربي ولد خليفة، مرجع سابق، ص 220.

183) زوليخة طوطاوي، مرجع سابق، ص 44.

184) محمد العربي ولد خليفة، نفس المرجع السابق، ص187.

185) زوليخة طوطاوي، **الجو التنظيمي في الجامعة الجزائرية وعلاقتها برضا الأساتذة وأدائهم**، مرجع سابق، ص53.

186) أنظر الملحق.

187) عن مذكرة تلخيصية تقديمية لمراكز البحث العلمي والتقني، الوزارة المنتدبة لدى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي المكلفة بالبحث العلمي، مارس 2002.

188) نفس المرجع.

189) للمزيد من التوضيح أنظر قانون رقم 83-521 في الملحق، ص2.

190) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، المرجع السابق، ص68.

191) عن مذكرة تلخيصية تقديمية.

192) عن مذكرة تلخيصية.

193) AISSA KADKADRI, (**le droit a l'enseignement du dr**oit **contribution a une analyse des fonctions du système de l'enseignement supérieure Algérien**), Op cit, P P 535-539.

194) مامري جميلة، مرجع سابق، 102.

195) سعيدوني ناصر الدين، **(من أجل تطوير فرق البحث بالجامعة الجزائرية)**، مجلة البحوث، جامعة الجزائر، العدد 04، 1997، ص120.

196) مامري جميلة، مرجع سابق، 103.

197) L, MAIRI, Op Cit, P 169.

198) باطويح محمد عمر، **البحث العلمي ودوره في تنمية الموارد الاقتصادية (دراسة تحليلية)**، جامعة حضر موت للعلوم والتكنولوجيا، اليمن، 2010، ص 325.

199) بدران إبراهيم، **(التعليم في الجامعات العربية)**، مجلة لندوة التعليم في البلدان العربية– السياسة والإتفاق، 1997، ص25.

200) باطويح محمد عمر، مرجع سابق، ص226.

201) المقدادي، عادل علي، **مظاهر دول الجامعة المنتجة وأثرها في تنمية الاقتصاد الوطني**، دراسة مقدمة لندوة (الجامعة المنتجة)، الأردن 9 – 10 مارس 1999– 24.

202) باصره، صالح علي، **البحث العلمي في جامعة عدن، البدايات ومعوقات التمويل**، ورقة عمل مقدمة إلى ندوة (البحث العلمي في جامعة عدن والجامعات اليمنية الأخرى، الواقع وآفاق المستقبل)، عدد 4–6 ديسمبر 1995.

203) باطويح محمد عمر، مرجع سابق، ص329.

204) محمد حميداتوا، **تجربة عن تجمع الباحثين**، ترجمة عجاتي محمد رضا، مجلة الجيش، عدد 405، 1997، ص ص 13– 14.

205) Edgard Morin. Sociologie, Paris, Fayard, 1994, p102.

206) M, C ROZIIER, E, FREIDBERG, **L'acteur et le système**, Paris, Ed du seul, 1977, p332.

207) مامري جميلة، مرجع سابق، ص107.

208) طلعت همام، قاموس **العلوم النفسية والاجتماعية**، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط 1، 1984، ص 70.

209) Guy Rocher, Op cit, P 20.

210) محمد الغريب عبد الكريم، **البحث العلمي، التصميم، والمنهج والإجراءات**، مرجع سابق، ص 165.

211) عمار بوحوش، **مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995، ص 89.

212) علي عبد الرزاق الحلبي، **علم إجتماع السكان**، دار المعرفة الجامعية، ط 2، الإسكندرية، 1987، ص 223.

213) صلاح مصطفى الفوال، **منهجية العلوم الاجتماعية**، عالم الكتب، القاهرة، 1982، ص 192.

214) محمد شفيق، **البحث العلمي، دليل الباحث في المنهجية وكتابة الرسائل الجامعية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1985، ص 7.

215) عمار بوحوش، **دليل الباحث في المنهجية وكتابة الرسائل الجامعية**، نفس المرجع السابق، ص 7.

216) حسن ملحم، **التفكير العلمي والمنهجية**، مطبعة دحلب، الجزائر، 1993، ص 269.

217) عمر محمد التومي الشيباني، **مناهج البحث العلمي**، الشركة العامة للنشر والتوزيع، ط 1، طرابلس، لبنان، 1975، ص ص 81-82.

218) محمد شفيق، **البحث العلمي: الخطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1985، ص 89.

219) زيدان عبد الباقي، **قواعد البحث الاجتماعي**، مطبعة السعادة، القاهرة، 1974، ص 122.

220) أحمد زكي بدوي، **معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، الجزء 1، 1986، ص 266.

221) إحسان محمد حسن، **الأسس العلمية لمناهج البحث الاجتماعي**، دار الطليعة، ط 2، بيروت، 1986، ص 65.

222) فوزية عبد الله العكش، **البحث العلمي، المناهج والإجراءات**، مطبعة العين الحديث، الإمارات المتحدة، 1986، ص 210.

223) زيدان عبد الباقي، مرجع سابق، ص 278.